Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵎⵓⵏⴷ
www.amadalpresse.com
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 177 – 13شتنبر – Septembre – 2015/ 2965 ⵜⵉⵙⵎⵉⵔⵉ 1 ⵜⵉⵣⵔⵉ الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

رايتس ووتش تدين انتهاكات الجزائر لحقوق أمازيغ المزاب

الكيف بين إفقار الفلاح وإغناء البارونات

بريطانيا تستضيف مؤتمرا دوليا لأمازيغ ليبيا بالمهجر

أمينة ابن الشيخ

مرحبا بكم منا

ما انفك ينتابنا أمل كبير في تغيير الأوضاع ببلادنا منذ إقرار التعديلات الدستورية لسنة 2011، لكن للأسف ها هي السنوات الأربع تمر من حياتنا وكل آمالنا تتحطم شيئا فشيئا، و مرد هذا الإحساس ذلك المستوى الهجين الذي وصلت اليه الأحزاب السياسية المكونة للحكومة والمعارضة على السواء، بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية لشتنبر 2015، هذه الانتخابات التي عرت وكشفت عن الوجه الحقيقي لعدد كبير ممن يسمى ظلما وعدوانا «السياسيين» هؤلاء الذين لا يرون في الأحزاب إلا واجهة لتعزيز مكانتهم وتثبيت مواقعهم من أجل شيء واحد ووحيد هو حماية مصالحهم وتنمية أموالهم.

إن هذه الانتخابات الأخيرة أثبتت بالدليل والبرهان أن الذين كان المواطن المغربي يراهن عليهم لصنع مغرب مختلف عن ما قبل سنة 2011، وتحصين البلاد ضد سيناريوهات كارثية مستقبلا، جعلوا البلد أسوأ مما كان عليه بسبب حساباتهم الضيقة التي توظف فيها أساليب بعيدة كل البعد عن الممارسة السياسية النزيهة، و قريبة كل القرب من الأساليب المافيوزية ولوبيات الفساد.

للأسف كانت هذه الانتخابات فرصة لإثبات أن عددا كبيرا من السياسيين والأحزاب التابعين لها، مستعدون ليقوموا بكل شئ ويوظفوا دعم الدولة المستخلص من الضرائب التي يؤديها المواطنون، في السيطرة على هياكل الدولة عن طريق المواطنين أنفسهم، ولعل الكثيرون اكتشفوا متأخرين أن من عين الخطأ ربط نزاهة الانتخابات بعدم تدخل الدولة وحيادها فقط، لأن الانتخابات مجرد يوم، ونزاهتها لا تقتصر على ذلك اليوم الذي يتوجه فيه المصوتون لصناديق الاقتراع، بل أسابيع قبل هذا اليوم وأيام بعده. و العملية تبتدأ باستمالة المواطنين وشراء الذمم، وتنتهي بنسج تحالفات هجينة لا رابط سياسي أو إيديولوجي يجمع بينها، فصارت الأغلبية تستقطب أحزاب المعارضة، والمعارضة تستقطب أحزاب الأغلبية، وكل طرف يشتم الآخر ويكيله اتهامات خطيرة، ما لم يفتح فيها التحقيق من قبل السلطات المغربية فإنه من المؤكد أن استخبارات أجنبية كثيرة ستقوم بذلك، ولو ثبت لدى العالم أن تجار الاقتصاد الأسود لهم نفوذ داخل الدولة المغربية على ذلك النحو الخطير، فأكيد أن مصداقية البلد ستنهار، والخطر على استقرارها سيكبر، خاصة وأن الانتخابات التي أجريت في شتنبر علق عليها مصير مشروع استراتيجي للدولة وهو الجهوية، وعلى ما يبدو من النتائج التي أفرزها التصويت على رؤساء الجهات فأصوات المواطنين لم تحترم، والذين سيطروا على الجهات بتوظيف وسائل قذرة لا يمكن أن يؤتمنوا على السير بمشروع الجهوية، الناقص أصلا، نحو الأمام، وإنما سيفرغونه من محتواه الهش.

وهكذا فمباشرة بعد الانتخابات أصبح المال سيد الموقف، وتحولت الأغلبية بأصوات المواطنين إلى أقلية، والأقلية إلى أغلبية، بأموال المرشحين الكبار، وأصبح المغاربة على معادلة صادمة وهي أن حياد الدولة لا يكفي ليضمن التعبير عن إرادتهم عبر صناديق الاقتراع، وأن الأحزاب أو الأشخاص الذين اختاروهم ليسوا بالضرورة هم من يسير قراهم أو مدنهم أو جهاتهم، و بذلك تكون إرادتهم لا قيمة لها في سوق النخاسة الانتخابية.

إن الديمقراطية تحتاج لديمقراطيين، و النزاهة تحتاج أولا وأخيرا للنزهاء، ولأن أحزابنا وسياسيينا يعانون من أزمة أخلاق وقيم ومبادئ فظيعة، فعلينا أن نتحدث عن «الاستثناء الانتخابي المغربي»، الذي لا دور فيه لأصوات المواطنين وحدها، بل ثمة عوامل وأطراف ووسائل أخرى تلعب دورا كبيرا في صعود حزب أو نزول حزب، وغالبيتها مرتبطة بما يسميه السياسيون المغاربة بالفساد، هذا الأخير الذي تحول إلى شبح يتحدث عنه الجميع دون أن يجرؤ أحد على تجسيده وبالتالي محاربته عمليا، لأن الكل يستفيد منه، وبمجرد ما تبدأ عملية الاستفادة منه تبدأ التحالفات، وبين هذه وتلك، يضيع المواطن و تضيع المبادئ ولا تطفو على السطح إلا المصالح، بل إنه في إطار هذه الحروب والدسائس القذرة تضيع كل تلك الالتزامات المفروض من الأحزاب احترامها على الأقل اتجاه مناضلات أحزابهم، وهذا يظهر لنا جليا في استثناء العنصر النسوي من ترؤس الجهات والبلديات وحتى الجماعات كأن دور هاته النسوة ينحصر في تأثيث المشهد السياسي كواجهة فقط. حتى تلك الأحزاب، التي تتشدق علينا في كل مرة وحين بالحداثة والديمقراطية ضربت عرض الحائط مبادئ المساواة والمناصفة وذلك إلى حين يوم 10 أكتوبر «اليوم الوطني للمرأة» أو 8 مارس «اليوم العالمي للمرأة»، هذين اليومين اللذين ستقوم فيهما قيامة الأحزاب بالتهليل والتطبيل بدور المرأة، ولهذه المرأة ولغيرها من المواطنين النزهاء.

أقول ما قاله الحكيم الأمازيغي:

ⵙⵓⵎ ⵜⵜⵜ ⵜⵉⵙⵙⵉ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
ⵓⵔ ⵉⵣⵎⵔ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
ⵓⵔ ⵉⵎ ⵜⵎⵜ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵓⵔ
ⵉⵣ ⵜⵜⵍⵎ ⵉⵎⵓⵣⵡⵉⵍ

Ad ur tgt tixsi , ad k tchn uccan
Ad ur tgt uchnn ad k gwmrn uskayn

حوار حاسم للأطراف الليبية بمدينة الصخيرات المغربية

اجتمع يوم الجمعة 11 شتنبر الحالي في مدينة الصخيرات المغربية السفراء والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المغرب، البرتغال، اسبانيا، دولة قطر، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك لدعم الحوار السياسي الليبي.

وأكدوا لجميع المشاركين على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق سياسي لتشكيل حكومة الوفاق الوطني في أقرب وقت ممكن، وأن الفوضى السياسية، وانتشار داعش، وتدهور الوضع الاقتصادي والأزمة الإنسانية تجعل من الضروري أن يتم التوصل إلى اتفاق.

وأعلن السفراء والمبعوثين الدوليين تأييدهم للموعد النهائي، 20 شتنبر 2015، الذي حدده الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لتوقيع الاتفاق. وحثوا جميع المشاركين على العمل بصورة بناءة وبروح من التوافق لحل القضايا العالقة.

وبعد ساعات طويلة من المناقشات، أعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا برنارد ليون في ندوة صحفية يوم الأحد 13 شتنبر، أن الحوار توصل إلى ما يعتبره توافقاً حول العناصر الرئيسية، وأكد أن الأطراف الليبية وضعت مصلحة بلادها قبل أي اعتبارات أخرى.

واعتبر المسؤول الأممي حوار الصخيرات مهما بالنسبة إلى الليبيين لأن ممثليهم عملوا بإرادة سياسية، وبمرونة وكرم للتوصل إلى نص اتفاق، وتمكنوا من مناقشة وتجاوز خلافاتهم فيما يخص أهم القضايا.

وعبر برنارد ليون عن أمله في التوصل إلى توافق حول حكومة الوحدة الوطنية خلال الأيام القادمة، معربا عن اعتقاده بالتوصل إلى اتفاق بين الأطراف الليبية بمتم الموعد النهائي المتمثل في 20 شتنبر2015.

التجمع العالمي الأمازيغي يدعو المدير العام للأمن الوطني لإحترام رسمية الأمازيغية

راسل «التجمع العالمي الأمازيغي المغرب» المديرية العامة للأمن الوطن في شخص مديرها العام عبد اللطيف الحموشي، يدعوه فيها إلى احترام المقتضيات الدستورية التي تنص على الأمازيغية والعربية كلغتين رسميتين للبلاد، وذلك بعد تسجيل إقدام الإدارة العامة للأمن على تجديد عدد من آلياتها مكتفية بالكتابة عليها بالعربية والفرنسية دونا عن الأمازيغية، وذلك على الرغم من كون هذه الأخيرة وعلى عكس الفرنسية لغة رسمية للبلاد.

وطالب بيان التجمع بضرورة الانسجام مع المقتضيات الدستورية الجديدة، وتفعيل نص الخطابات الملكية التي شددت على ضرورة الإسراع في تفعيل رسمية اللغة الأمازيغية بالكتابة باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية على كل (الآليات والمقرات والإدارات وأزياء رجال الأمن...) الواقعة تحت نفوذ المديرية العامة للأمن الوطني.إلى جانب الكتابة باللغة الأمازيغية في البطائق الوطنية للمواطنات والمواطنين المغاربة، واستعمال الأمازيغية إلى جانب العربية في الوثائق الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني.

وأستند التجمع على الفصل الخامس من الدستور المغربي الذي نص على الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد، وأن حرف تيفيناغ تم اقراره من طرف الملك محمد السادس في 10 فبراير 2003 كحرف رسمي للكتابة باللغة الأمازيغية.

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي

www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ساعيد الفرواح

• المتعاونون:
منتصر أحولي (إثري)
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
يونس لوكيلي

• كتاب الرأي:
علي أمصوبري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:
2001/0008

* الترقيم الدول: 1476-1114

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalpresse.com

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

• Editeur
Rachid RAHA

• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

ᐃᓂᐅᓪᓚᐃᓂᐅᕮ
ᐊᓂᔑᓇ

4G+ ᐅᓄᖅᑲᓇᐃᔨᒃ ᐅ

ᐃᓂᐅᓪᓚᐃᓂᐅᕮ 1 ᐊᔨᓂᐅᕮ *3

=1Go

20 مگا بایت
اعتبار

ZoneBleue DOS

تناول كثير من الاقتصاديين بالدراسة ما يسمى ب «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد الأسود...»، ويضم عدة أنشطة غالبيتها تدخل ضمن خانة المحظورات القانونية، وفي مقدمتها تجارة وتهريب المخدرات، ووضع الخبراء عدة مداخل لتقدير حجم الإقتصاد الأسود، ولعل مدخل سوق العمل سيعطينا نظرة عن حجم الجزء المتعلق بالمخدرات ضمن هذا الإقتصاد الأسود في المغرب، خاصة وأن عدد مزارعي القنب الهندي بمنطقة الريف يتجاوزون المليون شخص، وهم أضعف المستفيدين من زراعة وتجارة نبتة الكيف، ويعانون من مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية، سواء ما يرتبط منها بتجريم مصدر عيشهم وملاحقة حوالي أربعين ألف شخص منهم استنادا إلى شكايات كيدية مجهولة، أو ما يخص ضعف استفادتهم من مخططات التنمية التي تستهدف مناطقهم، ما حال دون توفير بدائل عيش حقيقية لهم، أو ما يتعلق بضعف عائدات هؤلاء الفلاحين من زراعتهم جراء تراكم الديون عليهم وسيطرة أباطرة المخدرات على منافذ تسويق منتوجاتهم، دون أن ننسى المشاكل البيئية المترتبة عن زراعة القنب الهندي كاستنزاف الموارد المائية وتراجع المجال الغابوي وانجراف التربة...

تلك الوضعية الصعبة لمزارعي الكيف دفعت عددا منهم إلى محاولة تنظيم أنفسهم في إطارات مدنية، كما أدت في أكثر من مناسبة إلى بروز جدل سياسي وصل صداه إلى البرلمان المغربي مؤخرا، لكن على ما يبدو ثمة أطراف كثيرة مستفيدة من نمو هذا الجزء من الاقتصاد الأسود واتساع رقعة الفساد وغياب الدولة، تحول دون أي تغيير للوضع في «بلاد الكيف» على الرغم من تكاليفه الاجتماعية وتهديده لاستقرار الاقتصاد الوطني ومخاطره السياسية والأمنية.

الكيف والمشاكل المرتبطة بزراعته : صنهاجة سراير نموذجا

شريف أدرداك

نقصد ببلاد الكيف المنطقة التي تتعاطى فقط لزراعة الكيف -la mono culture du cannabis، و هي المنطقة المتواجدة بالريف الأوسط الأعلى وبالضبط بمنطقتي «صنهاجة سراير» و«غمارة» بشمال المغرب. حيث تتميز هذه المنطقة بوعورة التضاريس وبالهشاشة نظرا لغياب مشاريع تنموية بها أسوة بباقي مناطق الشمال.

وخلال السنة الماضية، احتدم النقاش حول الكيف على الساحة السياسية بالمغرب، بالرغم من كونه لم يكن وليد اليوم، حيث سبق لجمعيات المجتمع المدني ببلاد الكيف أن تطرقت للموضوع منذ نهاية التسعينات، غير أن إمكانياتها اللوجيستيكية و علاقاتها المحدودة و الظرفية السياسية آنذاك لم تسمح لها بتوسيع النقاش وإغنائه و إعطائه صبغة وطنية و دولية.

لكن مع دخول حزبين على خط ملف الكيف، أعطيت للأخير أهمية قصوى و بعدا استراتيجيا، حيث ظهرا بمظهر المدافع عن الفلاح البسيط و التنمية ببلاد الكيف بالرغم من كون أحدهما ساهم بطريقة مباشرة في تهميش المنطقة من خلال تربعه على المجالس الجماعية منذ الاستقلال. و قد لقيت دعواتهما لتقنين الكيف من اجل الإنتاج الطبي و الصناعي معارضة من الأغلبية الساحقة لمزارعي الكيف، لأنها غيبت مصلحة الفلاح البسيط و ركزت على الكيف كأساس للمشكل، في حين أن غياب التنمية هي صلب المشكل، و الكيف ما هو إلا حل ترقيعي اعتمدت عليه الساكنة في ظل غياب برنامج تنموي حقيقي.

وبالرغم من كون الكيف قد استطاع حل مشكلة البطالة و خلق نشاط سوسيو اقتصاديا بديلا في ظل غياب مشاريع تنموية ببلاد الكيف، إلا أنه خلق العديد من الإشكاليات على المستوى البيئي والاجتماعي خصوصا، و جعل من مزارعيه عبيدا لدى بارونات المخدرات و رجال السلطة ومعتقلين في حالة سراح مؤقت.

I.تاريخ الكيف بالمغرب

1) التسمية:

تسمى نبتة القنب الهندي محليا بالكيف، و قد اشتق منه فعل "إكيف" الذي يعني بالامازيغية "دخن".

يجب التمييز بين الكيف و الحشيش، فالكيف هو القنب الهندي في حالته الخامة، أما الحشيش فهو المادة المخدرة التي تصنع انطلاقا من الكيف و التي تحتوي على مادة THC المخدرة.

2) دخول الكيف للمغرب:

اختلفت الروايات بشأن تاريخ دخول زراعة الكيف للمغرب، فمنهم من ذهب إلى القول بأن العرب هم من استقدموها معهم عند نزوحهم للمغرب خلال القرن 7م، فيما يذهب البعض إلى القول بأن السلطان السعدي المنصور الذهبي هو من أدخلها خلال القرن 16م. و من المؤكد جدا أن الكيف كان متواجدا بقبيلة إكوثامن (كتامة) بمنطقة «صنهاجة سراير» شمال المغرب بحسب ما جاء في كتاب «المغرب المجهول» للباحث الفرنسي أوغست موليراس.

3) القوانين الخاصة بالكيف:

بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، تم تقسيم المغرب بين القوى الامبريالية إلى عدة مناطق، حيث أخذت فرنسا سنة 1912 وسط المغرب، و إسبانيا شمال و جنوب المغرب بالإضافة لطرفاية و سيدي افني، فيما تركت طنجة منطقة دولية. و قد خضعت كل منطقة لقوانينها الخاصة، و لهذا تم التعامل مع الكيف بطريقة مختلفة بين شمال المغرب (المنطقة الخليفية) الخاضع لاسبانيا و وسطه الخاضع لفرنسا.

أ) قوانين الكيف بشمال المغرب

1980: السلطان الحسن الأول يسمح لخمس مداشر في صنهاجة و غمارة بزراعة الكيف.

- 1906: اتفاقية الجزيرة الخضراء نصت على أن تكون زراعة و إنتاج الكيف محتكرة من طرف الدولة.
- 1910: إنشاء شركة دولية تسمى "الشركة الدولية ذات المصالح المشتركة" امتد نشاطها سنة 1912 إلى المنطقة الخليفية و طنجة.
- 6 فبراير 1917: ظهير متعلق بمطاردة تهريب الدخان و الكيف.
- 1935: ظهير بمقتضاه تم الترخيص لقبيلتي كتامة و آيت سداث بمنطقة «صنهاجة سراير» و قبيلة بني خالد بمنطقة «غمارة» بزرع الكيف شريطة بيع المحصول لشركة احتكار التبغ بالمغرب.

ب) المنطقة الفرنسية

- 1906: اتفاقية الجزيرة الخضراء نصت على أن تكون زراعة و إنتاج الكيف محتكرة من طرف الدولة.
- 1910: إنشاء شركة دولية تسمى "الشركة الدولية ذات المصالح المشتركة" امتد نشاطها سنة 1912 إلى المنطقة الخليفية و طنجة.
- 4 ماي 1915: ظهير بمنع جلب الكيف خفية.
- 1919: ظهير في ضبط زراعة الكيف.
- 1929: ظهير بإحداث ضريبة على ثمن بيع الكيف.
- 1932: ظهير بحصر زراعة الكيف في الغرب (القنيطرة) و الحوز (مراكش).
- 1954: ظهير يلغي صلاحيات التراخيص مع القيام بمراقبة صارمة للانتاج.
- 1956: مرسوم يقضي بإعطاء جوائز مالية للاعوان المكلفين بزجر ترويج الكيف.

ج) بعد الاستقلال

- 1960: قرار لنائب رئيس الحكومة و وزير المالية و وزير الصحة العمومية و ظهير شريف رقم 1.60.138 يتمم ظهير 24 ابريل 1954، يمنع بموجبه زراعة الكيف بشكل نهائي في الشمال.
- 1974: ظهير متعلق بزجر الادمان على المخدرات.
- 1977: مرسوم باحداث لجنة وطنية لمكافحة المخدرات.
- 1996: احداث وحدة التنسيق لمحاربة المخدرات
- 2007: ظهير متعلق بمحاربة غسيل الأموال.
- 2008: مرسوم بإحداث وحدة معالجة المعلومات المالية.

II. انتشار الكيف بشمال المغرب

لقد كان الكيف في البداية يزرع بمدشر وحيد بقبيلة إكوثامن (كتامة) بمنطقة «صنهاجة سراير» شمال المغرب، و قد كان يستخدم للاستهلاك الفردي، قبل أن تشجع سلطات الحماية على انتشاره في مناطق مجاورة لاسباب اقتصادية و اجتماعية. غير أن الكيف سيأتي على مساحات هائلة من الغابة بشمال المغرب ابتداء من ستينات القرن العشرين بسبب تحويله إلى مادة مخدرة (الحشيش) و دره لمداخيل هامة ساهمت في تغيير البنية الاجتماعية للمنطقة و القضاء على الزراعات المعيشية، لينتقل السكان إلى زراعة الكيف فقط وسك تواطؤ العديد من الأطراف.

1) مراحل انتشار الكيف

- الكيف كان يزرع في البداية بمدشر آيت عاكسي (بني عيسي) بقبيلة كتامة التابعة لكنفدرالية قبائل «صنهاجة سراير» بشمال المغرب.
- نهاية القرن 19م: توسعت زراعة الكيف لتشمل 5 مداشر، مدشرين بقبيلة كتامة و مدشرين بقبيلة آيت سداث التابعتين لكنفدرالية قبائل «صنهاجة سراير»، و مدشر واحد بقبيلة بني خالد التابعة لكنفدرالية قبائل غمارة.
- 1920-1913: ارتفعت المساحات المزروعة مع بداية دخول المستعمر، حيث يشير باسكون إلى ارتفاع تصدير القنب بالمغرب من 100 طن إلى 500 طن.
- 1926-1921: عرفت هذه الفترة تراجعا في انتاج الكيف خصوصا بعد منعها من طرف محمد بن عبد الكريم الخطابي.
- 1936-1926: عادت الزراعة إلى مناطقها (5 مداشر).
- 1960-1936: انتشرت الزراعة في اغلب مداشر القبائل الثلاثة.
- ابتداء من 1960: بدأت الزراعة تنتشر بمختلف مناطق صنهاجة و غمارة و جبالة.

2) أسباب سماح الدولة بانتشار زراعة الكيف

- الكيف استعمل كورقة للتحكم ببعض القبائل شمال المغرب و لخلق نوع من التوازن بهذه المنطقة المتمردة سواء من طرف السلطة المركزية او الاستعمار الاسباني و ذلك عن طريق كسب ود الكنفدراليات القبلية العريقة بجبال الريف (صنهاجة سراير و غمارة و جبالة) لمواجهة القبائل المتمردة بالريف الشرقي.
- استعمال الكيف كوسيلة لضمان عيش مليون مواطن شمال المغرب في ظل غياب مشاريع تنموية بالمنطقة.
- استخدام الكيف لجلب العملة الصعبة و تحريك عجلة الاقتصاد المغربي.
- استخدام الكيف كورقة انتخابوية لتجييش مزارعي الكيف للتصويت لصالح مرشحي السلطة.
- استخدام ملف الكيف كورقة ضغط على الاتحاد الاوروبي لجلب المساعدات و الضغط عليه في بعض الملفات.

3) أسباب تعاطي السكان لزراعة الكيف

- تحويل الكيف إلى حشيش مع ظهور موجة الهيبيزم و توافد السياح على المنطقة.
- ارتفاع الطلب الأوروبي على الحشيش.
- اختلال ميزان الموارد الطبيعية و الاحتياجات.
- تزايد السكان.
- الأزمة الاقتصادية و سياسة التقويم الهيكلي.
- توقف موجة الهجرة نحو اوروبا بعد تشديد القوانين.
- العزلة و البعد عن المركز و القرب من أوروبا.
- ملائمة مناخ و جغرافية المنطقة لزراعة الكيف.
- ارتفاع مداخيل زراعة الكيف بالمقارنة مع الزراعات المعيشية الأخرى.

4) كيفية انتشار زراعة الكيف

لقد انتشرت زراعة الكيف بشمال المغرب أمام أعين السلطة و ذلك بتواطؤ بين المزارعين مع رجال السلطة و المنتخبين و المياه و الغابات والزوايا و رجال الدين. و قد تم هذا الانتشار على حساب المساحة الغابوية بالمنطقة.

1960	1980	1995	2001
2000H	25000H	75000H	120000H

ارتفاع المساحة المزروعة بالكيف على حساب الغابة

III. المشاكل المرتبطة بالكيف

قبل الحديث عن المشاكل المرتبطة بالكيف، لا بد من سرد ايجابيات الكيف، حيث كان للاخير الفضل الكبير في ايجاد نشاط سوسيواقتصادي بالمنطقة و فك العزلة عنها.

1) ايجابيات الكيف

- تحسين مستوى عيش السكان.
- المساهمة في استقرار السكان بالمنطقة، حيث شهدت ارتفاعا في عدد السكان ابتداء من 1982.
- فتح المسالك و الطر قات و تهيئتها من طرف السكان.
- حفر الآبار و طغيان البناء العصري بالاسمنت و الحديد و الاجور.
- توفر أغلب المداشر على سيارات للنقل سواء الخصوصي منه أو السري.
- مواكبة التمدرس و التطبيب في المراكز و المدن المجاورة.
- التشغيل الذاتي و خلق اقتصاد محلي في ظل غياب مشاريع تنموية و بنيات تحتية.
- خلق دينامية اقتصادية عن طريق استقطاب يد عاملة موسمية.
- توفير السيولة و المشاريع العقارية و الخدماتية بالمدن الكبرى.
- توفير العملة الصعبة للدولة.

2) مشاكل الكيف

بالرغم من ايجابياته، إلا أن للكيف العديد من السلبيات، يمكن إجمالها فيما يلي :

أ) مشاكل مالية

-دخل سنوي يصعب توزيعه بالتساوي على الشهور بسبب اختلاف نمط الاستهلاك.
-تراكم الديون على مدى سنة.
-ارتفاع تكاليف اليد العاملة و الأسمدة و أدوات الزراعة و الري.

ب) مشاكل تسويقية

-ظهور مناطق أخرى لزراعة الكيف قريبة من الأسواق الداخلية و تتوفر على شبكة مواصلات هامة.
-انتظار مجيء بارون المخدرات (البزناس).
-البيع بالدين.
-البارون يحدد ثمن البيع.
-البارون يتحكم بوسائل التسويق.
-التواجد بمناطق معزولة و نائية بعيدة عن الاسواق الخارجية.

ج) مشاكل اجتماعية

* المجتمع حاليا: مادي (تنافس من أجل الثراء)- شراء الذمم
نظام الصف مع البارون (البزناس)
الحقد و الضغينة و المشاكل بين الساكنة و مع السلطة
* المجتمع قديما
تضامني فرداني (تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة)نظام الجماعة
الأعراف الأمازيغية
نظام الصف مع الشريف (الزوايا)
الحب و الوئام و التآزر

د) مشاكل بيئية

←

- زبر الغابة.
- تراجع الموارد المائية.
- انجراف التربة.

هـ) مشاكل حقوقية

- مزارع الكيف يعيش العبودية الاختيارية.
- مزارعو الكيف يقتادون كقطيع أغنام لاستقبال المسؤولين تحت وطأة التهديد.
- الشكايات الكيدية.

المرأة تعيش وضعية حقوقية مزرية.

و) مشاكل سياسية

- السلطات المحلية والسياسيون يستغلون الكثافة السكانية الكبيرة التي تشهدها مناطق زراعة الكيف من أجل جمع الأصوات الانتخابية لمرشحيهم ورسم الخريطة الإنتخابية للمنطقة بحكم أن مناطق زراعة الكيف تشهد أعلى نسبة تصويت.
- مصير مزارعي الكيف رهين ببيع محصولهم لبارونات المخدرات الذين يتحكمون في رزقهم، حيث يبتزونهم للتصويت لصالح السياسيين الذين يخدمون مصالحهم و يحمونهم من الملاحقات و المتابعات.
- بعض المنتخبين بمناطق زراعة الكيف يستغلون ورقة الشكايات «الكيدية» المجهولة من أجل تخويف المزارعين و تركيعهم لضمان أصواتهم الانتخابية أو الانتقام منهم في حال عدم تصويتهم عليهم.

مناطق زراعة القنب الهندي تعيش تهميشا ممنهجا من طرف المنتخبين الذين ينتمي معظمهم للحزبين المترافعين من أجل تقنين الكيف.

ز) مشاكل ثقافية

-اندثار أمازيغية صنهاجة سرايرو غمارة المعروفة بالشلحة، و هي مختلفة تماما عن أمازيغية الريف الزناتية .
-الانسلاخ من الهوية واندثارها، حيث يوصف الصنهاجيون من طرف الريفيين ب «جبالة» في حين يصفهم جبالة ب»روافة»، بينما يتم وصف الغماريين ب»جبالة» بالرغم من كونهم ليسوا جبالة.

ح) مشاكل تنموية

-الدولة همشت المنطقة بطريقة ممنهجة حيث عرقلت الاستثمارات الخاصة بها كي تبقى حديقة خلفية لمافيا المخدرات.
-تعثر إنجاز مشاريع ملكية بالمنطقة.
-مزارعو الكيف البسطاء يعيشون في وضعية اجتماعية هشة ومزرية وسط غياب لأدنى شروط العيش الكريم (غياب البنيات التحتية الصحية والتربوية وهشاشتها، العزلة، غياب مشاريع تنموية...)
-المساعدات المالية التي تصرفها الدولة و الإتحاد الأوربي من أجل تنمية مناطق زراعة الكيف توجه إلى المناطق التي لا تزرع الكيف.
-غياب مشاريع تنموية بالمنطقة.

ط) مشاكل لوجيستيكية

-غياب شبكة مواصلات بالمنطقة.
-انتشار النقل السري.
-ارتفاع حوادث السير و عدد القتلى.

IV.الحلول المقترحة

أمام هذا الوضع، و بحكم الدراية الكاملة لجمعية «أمازيغ صنهاجة الريف» بوضعية مناطق زراعة الكيف و حالة سكانها نظرا لكون أعضاءها ينحدرون من هذه المناطق و لهم عائلات تعيش من عائدات هذه الزراعة، فإنها تقترح على الجهات المسؤولة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بملف الكيف تسمى: «وكالة تنمية بلاد الكيف»

من بين أهدافها:

- عقد لقاءات دورية مع مزارعي الكيف بمناطقهم للوقوف على مشاكلهم و معاناتهم،
- انجاز بحوث و دراسات حول مناطق زراعة الكيف من أجل التشخيص الميداني لواقع المنطقة السوسيو اقتصادي،
- صياغة و اقتراح مشاريع تنموية بمناطق زراعة الكيف،
- تحسين وضعية مزارعي الكيف وأسرهم السوسيو اقتصادية و الثقافية و الحقوقية...

تتكون هذه الهيئة من:

- فاعلين مدنيين من مناطق زراعة الكيف،
- أكاديميين و أساتذة باحثين،
- ممثلين عن مزارعي الكيف،

- ممثل عن وزارة الداخلية،
- ممثل عن وزارة الفلاحة،
- ممثل عن المندوبية السامية للمياه و الغابات،
- ممثل عن وزارة العدل و الحريات .

و من أجل ضمان نجاح الهيئة و إظهار حسن نية الدولة اتجاه مزارعي الكيف، نطالب من داخل الجمعية بضرورة:

- إلغاء العمل بالشكايات المجهولة الخاصة بزراعة الكيف في مناطق زراعته،
- تعديل ظهير 1974 و إلغاء البند الخاص بمعاقبة مزارعي الكيف،
- إيجاد حل عادل و منصف لمشكل تحديد الملك الغابوي و تمكين الفلاحين من أوراق ثبوت ملكية أراضيهم،
- إصدار عفو شامل عن مزارعي الكيف البسطاء المتابعين بتهم زبر الغابة أو زراعة الكيف،
- تمتيع مزارعي الكيف البسطاء بحقوق المواطنة الكاملة وفق ما نص عليه دستور 2011.

خلاصة

عند التطرق لمشكل الكيف، يجب التمييز بين ثلاث فئات: الفلاح البسيط، كبار الفلاحين و البارونات. الحلقة الأضعف في هذه السلسلة هو الفلاح البسيط الذي يعيش عبدا لدى بارونات المخدرات و المنتخبين والسلطة، فهو ضحية لسياسة الدولة و انتهازية السياسيين و جشع البارونات. و أي سياسة تنهجها الدولة من أجل إيجاد مشكل لزراعة الكيف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الفلاح البسيط الذي يكابد من أجل توفير لقمة عيشه في ظروف صعبة.

إشكالية المجال الغابوي بصنهاجة-سراير وسبل الحفاظ عليه

يعد المجال الغابوي من المجالات الأكثر هشاشة في القطاع البيئي، فالدراسات الجغرافية تشير إلى أن إقليم الحسيمة، يضم مساحة شاسعة منه. هذا ما يجعل هذا الموضوع يثار باهتمام الباحثين وفعاليات المجتمع المدني، نظرا للإشكالات الجوهرية التي يعاني بها هذا المجال الحيوي بالإقليم ، وهذا جراء الضغط الكبير الذي عانته خلال العقود الأخيرة بسبب اختلال التوازنات الطبيعية و غياب إستراتيجية واضحة للدولة من أجل تنمية مستدامة بالمنطقة.

إن هذا المجال الغابوي الغني، يعرف تدهورا حقيقيا مما يفرز عدة إشكالات بيئية وتنموية . كما أن السياسة المنهجة من طرف مندوبية المياه والغابات والسلطات المحلية... بالحسيمة،في هذا المجال تظل عاجزة ولم تفعل أدوارها بشكل تتجسد فيه ملامح الحكامة الجيدة، لتحقيق التنمية البيئية المستدامة . هذا ما يحتم التفكير في سبل الحفاظ ، ثم الارتقاء بالغابة إلى وضعية أحسن.

كما تتم الإشارة إلى أن الدور الأساسي لفعاليات المجتمع المدني والصحافة المحلية، في الحفاظ على هذا الموروث الطبيعي النادر بالمغرب .

فمن الضروري إشراكهم في تنمية هذا المجال للحيلولة دون حدوث جرائم ضد الغابة في المنطقة، أو على الأقل الخفض من حدتها ، وذلك حتى بشتى الوسائل المتاحة.

إذن، ستتم الإحاطة بمختلف الإشكالات المتعلقة بالمجال الغابوي بمنطقة صنهاجة-سراير، ومحاولة الخروج بتوصيات ومقترحات قصد الحفاظ عليه.

*** واقع الغابة بالمنطقة وإشكالاته :**

1- قطع أشجار الأرز بمنطقة صنهاجة سراير :

إن الحديث عن إشكالية قطع أشجار الأرز بمنطقة صنهاجة-سراير، له علاقة مع قضايا أخرى بطريقة مباشرة، وعلى رأسها زراعة القنب الهندي، حيث يتم قطعها لتعويضها بنبتة الكيف.

فللحصول على أراضي زراعية جديدة داخل المجال الغابوي، أصبح الفلاح يستأجر يدا عاملة مكونة من مجموعة من الأفراد خلال شهر شتنبر يزودهم بالأدوات اللازمة لاستئصال الغابة لأول مرة ، وبهذا يضيف بعض المساحات إلى حيازته الفلاحية.

كما أن هناك من يقطع هذه الأشجار الباهظة الثمن للاستعمالات المنزلية كالطهي والتدفئة فهناك من يقطعها للسبب الأخير نظرا للبرد القارس خلال فصل الشتاء بالمنطقة (قساوة المناخ) فهناك من يستعمل الخشب الميت ولكنه غير كافي لسد كل الحاجيات، مما يدفع الساكنة إلى هذا القطع الغير المشروع .

أما بالنسبة للمجالات التي يجلب منها الحطب ،فغالبا ما تكون هي نفسها المجتثة لغرض الزراعة، إذ عادة ما يحتفظ ببعض الأشجار (السنديان الفليني) بالمجال الزراعي كاحتياطي، وكل سنة يتم قطع عدد منها لتلبية مختلف الحاجيات . وإذا ما تم نفاذها يلجأ الأهالي إلى الغابة الكبيرة أو ما تبقى منها ' قرب اكاون' أو الأشجار الموجودة على جنبات الطرق .

فخلال يناير 2013 ، عرفت جماعة بني جميل ، قطع أزيد من 500 شجرة أرز، وسنة 2007 تم قطع 200 شجرة أرز، بدواوير تدوين والفانوت وتسغرا. أما بمنطقة الحانوت بجبل السطح فتم قطع أزيد من 150 شجرة أرز.

إن قطع أشجار الأرز لزراعة الكيف أمر عادي بالمنطقة ويزداد سنة بعد أخرى بتواطؤ مع المسؤولين المحليين، والنتيجة طبعا استفادة بارونات المخدرات على حساب الفلاح البسيط.

أما تخريبها الحقيقي فيتجلى في كون بعض المخالفين المتاجرين في الخشب يقطعون أشجار الارز بكميات كبيرة جدا تتجاوز الطاقة الإنتاجية بكثير وتعيق تجديدها مما تزداد خطورة هذه الظاهرة في المناطق الحدودية بين الأقاليم.

*** تدخل فعاليات المجتمع المدني بالإقليم :**

•جمعية أزير لحماية البيئة أصدرت بيانا استنكرت فيه الاعتداءات المتكررة على الغطاء الغابوي بالمنطقة.

•2014 : جمعية أمازيغ صنهاجة الريف نظمت رحلة إلى أعلى قمة بسلسلة جبال الريف : تدغين بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة ومن أجل لفت انتباه الرأي العام لما يعانيه المجال البيئي.

•خروج العشرات من الفلاحين بجماعة ثلاثاء كتامة إلى الشارع احتجاجا على قطع أشجار الأرز بالمنطقة سنة 2013.

*** تدخل الدولة في هذا الإطار:**

•سجلت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالإقليم 425 محضر بقبيلة كتامة:

•60% قطع أشجار الأرز لزراعة الكيف.
•19% قطع أشجار الأرز لبيع الخشب.
•21% قطع أشجار الأرز لاستعمالات مختلفة.

•كما تم تشكيل لجنة مكونة من المياه والغابات والدرك الملكي و رئيس الدائرة والقائد : حيث تم تسجيل مخالفات في حق مرتكبي جرائم ضد الغابة ، وتعتبر مخالفة الزبر من أقسى العقوبات التي تسجل في هذا الصدد.

2- حرائق غابوية متعمدة متكررة :

إنه يتم إحراق الغابة لزرع نبتة الكيف بشكل متعمد، إنها الطريقة السهلة للاستحواذ على المزيد من الأراضي الزراعية للفلاحين.

بهذه الطريقة تم ربح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي يتم استغلالها مدة قصيرة خمس سنوات على الأكثر وترك بعد ذلك مدة طويلة قد تصل إلى عشر سنوات تتمكن الغابة من النمو على شكل أيك (Matorral)، وبهذا تم استئصال مساحات مهمة من الغابات. وبعد التراجع المهول للغابات أصبحت هذه الطريقة غير معمول بها.

فحسب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالإقليم فإن المعدل المتوسط السنوي للحرائق بقبيلة كتامة هو: 10 حرائق في مساحة تقدر ب 11 هكتار.حيث تندلع بمنطقة الريف عامة حوالي 142 حريق سنويا،وتأتي على ما يناهز 1360 هكتار من الغابات.

لقد دفع الخوف من تطبيق التشريع الغابوي القائم بالجنوب ، على الريفيين في الشمال ، إلى مضاعفة حرائق الغابة لتوسيع الفضاء المزروع وإدماج أكبر قسم منها في الأراضي المزروعة . بعد تدني هذه الأزمة، انخفض أيضا إيقاع الاجتثاث ، ولكن ربح الأراضي المزروعة.

إن المجال الغابوي مهدد في الواقع على الدوام إما بالحرائق الطبيعية أو المفتعلة ، بالتعدي على الغابة والقيام بعمليات القطع الغير المشروعة بهذا القدر أو ذاك؛إن نسبة 10 %، من الإنتاج الوطني من خشب الأرز مأخوذة بطريقة إجرامية من غابات الريف (ع. قرموني ، 1989)، وبالخصوص بمنطقة صنهاجة سرأير.

3- قذف النفايات بالمجال الغابوي :

يعتبر قذف النفايات بالمجال الغابوي، جاري العمل به ومسألة مألوفة لدى ساكنة المنطقة ، نظرا لغياب القمامات وأحيانا أخرى للتعود بقذف النفايات في هذا المجال الهش والغير المحروس والنموذج كما ستلاحظونه في الصورة أسفله من جماعة اساكن القروية، وعلى مستوى الطريق الوطنية رقم 2 .

4- الرعي الجائر للمواشي :

يعد الرعي الجائر من المعضلات التي يعاني منها القطاع الغابوي بمنطقة صنهاجة السراير،و يؤدي إلى إتلاف الغطاء النباتي و تعرية التربة .

يشير جمال الدين أشكيف : مدير التنمية الغابوية بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ، إلى أن 10 مليون رأس من الماشية الوطنية ترعى بالغابة وأنها بإقليم الحسيمة تدمر أشجار الأرز خاصة.

5- الاجتثاث وانعكاساته على انجراف التربة :

إن الاجتثاث يؤدي إلى تراجع الموارد المائية وانقراض الوحيش ، لذا يعتبر من المعضلات الأساسية التي تسبب في انجراف التربة ، ومنطقة صنهاجة-سراير عرفت عدة أحداث في هذا الشأن يمكن إجمالها :

•2006 :انجراف التربة بجماعة بني جميل، بمدشر أزغار حيث هدمت خمسة منازل وأقسام مدرسية.

•2009 : انجراف التربة على مستوى الطريق الوطنية رقم 8 حيث تسبب في وفاة 7 أشخاص بالقرب من مدشر مازوز بجماعة أيت احمد إموكزن.

•2009: انهمر سيل من أعلى الجبل بمدشر أمعاكظان بجماعة أيت بونصار تسبب في أضرار مادية كبيرة.

•2012 : سيول جارفة بمدشري تاملوكيت وكريحة بقبيلة كتامة تسببت في تشريد عدة عائلات.

•2014 : انجرافات خطيرة بمدشر تامدا بجماعة اساكن سببت في أضرار وخيمة بمنازل الساكنة.

6- ظاهرة تملك أراضي غابوية :

إن هذه الظاهرة لها جذورها التاريخية، فهناك من الفلاحين من يسافر إلى مدريد للحصول على وثائق خليفية تثبت تملكه لأراضي غابوية، وفي هذا السياق نجد عدد كبير من الفلاحين بقبيلة بني سدات بكتامة تملكوا أراضي غابوية بدعوى أنهم ورثوها عن أجدادهم لأزيد من 15 سنة.

وهناك العديد منهم يتوفرون على ملكيات تعود لسنة 1952. علما بأن هذه الطريقة أعطت أكلها فأزيد من 300 هكتار توجد بها منازل وأشجار مثمرة. لهذا نجد تدخل المياه والغابات بالمنطقة ناجع إلى حد ما لأنه تم تحفيظ وتحديد مساحة شاسعة.

7- التضاريس الوعرة:

تعد التضاريس الوعرة من أهم المعيقات الطبيعية الأساسية فحوالي80 % ، من الأراضي تعرف انحدار يفوق 75 %.

فالأنظمة الايكولوجية الغابوية للأرز، المتواجدة على علو يتراوح بين 1600 و2500 متر هي الأكثر تأثرا من التقلبات المناخية، وهنا يمكن الحديث على أعلى قمة بسلسلة جبال الريف: تدغين 2465 متر.

كما أن التوقعات للمائة (100) المقبلة تؤكد أن هذه المرتفعات ستعرف نقصا حادا سيتراوح بين 25%و 30 %.

*** إستراتيجية وتدخلات ومنجزات الدولة في إعداد المجال الغابوي بالمنطقة:**

•افتتاح مشروع لدراسة تهيئة غابة تيزي افري أيغير ميليت الممتدة على مساحة 24 ألف و 800 هكتار.

•إطلاق مشروع تهيئة فضاء خاص بتجديد أشجار الأرز على مساحة قدرها 1540 هكتار .

•كل هذا قصد تحقيق النتائج التالية:

•إحياء الرصيد الغابوي بالمنطقة
•إقامة فضاء غابوي قادر على مواجهة الضغط السكاني القوي بمجال ذو بنية هشة ومعطوبة.
•بناء مجموعة من المنازل الغابوية بمختلف مناطق صنهاجة-سراير التي تعرف تواجد مكثف للغطاء الغابوي.
•تأمين الملك الغابوي بالمنطقة
•الحفاظ على الغابات وتنميتها
•المحافظة على الماء والتربة
•الوقاية من حرائق الغابات
•عقلنة التدبير وترشيد الإمكانيات
•إطلاق برنامج للتنمية المندمجة
•تطبيق نتائج البحث الغابوي

سبل الحفاظ على المجال الغابوي :

•ضرورة تحسين مستوى التنسيق بين القطاعات ومؤسسات الدولة
•ضرورة التواصل مع الساكنة لإنجاح عمليات التحديد و التشجير الغابويين والحد من الحرائق.
•تحسيس فعاليات المجتمع بأهمية الثروات الغابوية وضرورة المحافظة عليها.
•ضرورة تكثيف جهود الإعلام البصري والسمعي والمكتوب ثم الالكتروني لتجاوز الإشكالات الغابوية.
•دعم جهود البحث العلمي وتشجيع تقنيات المحافظة على البيئة.
•ضرورة تثمين المنتوجات الغابوية.
•أهمية إشراك الجمعيات في تدبير القطاع في اطار المقاربة التشاركية
•عقلنة التدبير و ترشيد الإمكانيات
•تثمين الموارد الغابوية وذلك بإنشاء لوحات اشهارية لشجر الأرز...
•تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى الحكامة الجيدة في القطاع.
•حماية الغابة من سوء الاستغلال وذلك عن طريق وضع أنظمة فعالة فيما يخص إدارة وتسيير الغابة كمنع الرعي في المناطق المتضررة بشدة.
•يجب المحافظة على البيئة بإحياء الغابة والمحافظة على التراث المعماري.
•تنمية الموارد الغابوية مع تحسيس السكان بمسؤوليتهم لا قمعهم.
•إنشاء قاعدة معطيات وطنية خاصة بالغابة.
•تقنين الرعي.
•التحسيس على الاستغلال المعقلن للحفاظ على البيئة.
•تطوير تقنيات البحث والمراقبة كاستخدام نظم المعلومات الجغرافية
•إعداد مخطط جديد لمكافحة الحرائق الغابوية .

وفي هذا السياق يقول عبد اللطيف أظبيب رئيس ختاما فإن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر تتوقع: اندثار الغابة نهائيا في غضون 40 سنة القادمة، إذ لم تتدخل الدولة لتضع إستراتيجية للحد من ظاهرة اقتلاع الغابة.

كما تتم الإشارة إلى أن سر تواجد الساكنة بالمنطقة رهين بالحفاظ على المجال الغابوي وحمايته من كل أشكال التخريب.

إذن هناك ثلاثي أساسي في تراجع المجالات الغابوية : توسع مناطق زراعة الكيف والرعي الجائر، ثم القطع المستمر للأشجار.

*ذ.أيوب الشاوش
طالب باحث بسلك الماستر-تطوان

حوار «العالم الأمازيغي» مع شريف أدرداك، رئيس جمعية أمازيغ صنهاجة الريف

الكيف ساهم في تهميش «صنهاجة سراير» وجعلها حديقة خلفية للبارونات

حاورته أ,ب

- شريف أدرداك من مواليد 1986 بالحسيمة، من أب صنهاجي (مدشر إعطارن بقبيلة آي بونصر) و أم ريفية (ازمورن قبيلة إبقوين). وإطار بوزارة المالية.وخريج المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير (فوج 2011)، و طالب باحث في سلك الدكتوراة.ورئيس جمعية «أمازيغ صنهاجة الريف» (أول جمعية أمازيغية بمنطقة صنهاجة سراير)، نائب رئيس كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية.ومدير نشر مجلة تيدغين للابحاث الأمازيغية و التنمية وجريدة صنهاجة الورقية و الالكترونية.

*** خلال السنوات الاخيرة بدأنا نسمع كثيرا عن منطقة «صنهاجة سراير»، هل يمكن لك ان توضح لنا اكثر عن ماهية المنطقة و ما هي المشاكل التي تعاني منها؟**

** «صنهاجة سراير» هي عبارة عن كنفدرالية قبائل امازيغية صنهاجية الاصل تتواجد بالريف الاوسط الأعلى وبها يتواجد جبل تيدغين أعلى قمم جبال الريف ب 2465 متر. تضم هذه الكنفدرالية 11 قبيلة: آيث مزذوي، زرقث، آيث خنوس، آي بونصر، آيث احمد، آيث سداث، آي بشير، تاغزوت، تركيست، آي بوشيبت وإكوثامن (كتامة).

لغويا، تتحدث أغلب هذه القبائل امازيغية صنهاجة سراير المسماة «الشلحة»، باستثناء قبيلتا تركيست وآي بوشيبت المعربتين تماما، وقبيلة إكوثامن (كتامة) التي يتحدث قرابة ثلث سكانها الامازيغية فيما يتحدث الباقي الدارجة. كما اننا نجد بعض المداشر المعربة في باقي القبائل الصنهاجية التي تتحدث الامازيغية.

تعاني منطقة «صنهاجة سراير» من عدة مشاكل، أولها زراعة الكيف والاشكاليات المرتبطة به، حيث ساهم الكيف في تهميش المنطقة وجعلها حديقة خلفية لبارونات المخدرات و تجار الانتخابات الذين يستغلون المزارعين للتصويت لصالحهم، والتكالب على اجتثاث غابات الأرز واستنزاف الموارد المائية مما يهدد المنطقة بالجفاف وحرب المياه وكذا انجراف التربة. كما أن امازيغية وثقافة «صنهاجة سراير» مهددة بالاندثار، وقد أشار لذلك تقرير اليونسكو سنة 2009. فنحن في نظر الريفيين «جبالة» وفي نظر جبالة «روافة»، الشيء الذي جعل اغلب الصنهاجيين يتوجهون صوب طنجة-تطوان او المدن الأخرى عوض الحسيمة، ويتخلون عن هويتهم الأمازيغية الصنهاجية لصالح هويات زائفة (ريفي، جبلي أو جبلي د الريف)، ومنهم من اختار التعريب الذاتي خصوصا الجيل الصاعد أو تعريب أبناءه ما دامت أمازيغيتهم (الشلحة) غير معترف بها في الشمال خصوصا و في المغرب عموما.

*** العديد من الفلاحين يزرعون الكيف منذ عقود بمنطقة صنهاجة سراير، هل هي ثقافة متجذرة؟**

** اختلفت الروايات بشأن تاريخ دخول زراعة الكيف للمغرب، فمنهم من ذهب إلى القول بأن العرب هم من استقدموها معهم عند نزوحهم للمغرب خلال القرن 7م، فيما يذهب البعض إلى القول بأن السلطان السعدي المنصور الذهبي هو من أدخلها خلال القرن 16م.

غير ان المؤكد هو أن الكيف كان متواجدا بقبيلة إكوثامن (كتامة) و آيت سداث وآيت بونصار بمنطقة «صنهاجة سراير» وقبيلة بني خالد بمنطقة «غمارا» بشمال المغرب عند نهاية القرن 19م بحسب ما جاء في كتاب «المغرب المجهول» للباحث الفرنسي أوغست موليراس.

*** حاليا وارتباطا بالقنب الهندي، ما الذي تسمح به الدولة فيما يخص زراعة وحيازة واستهلاك الكيف؟**

** حاليا، القانون المغربي يجرم زراعة واستهلاك الكيف، و ذلك بناء على :

- ظهير صادر بتاريخ 24 أبريل 1954 يمنع زراعة وتحويل واستهلاك الكيف بمنطقة الحماية الفرنسية.

- قرار لوزير الصحة العمومية بتاريخ 11 يناير 1958 في تغيير قائمة الجدول المقيدة فيه المواد السامة المخصصة للطب الانساني و البيطري، حيث تم وضع القنب الهندي أو الكيف إلى جانب كل من الافيون وأوراق الكوكا وغيرهما ضمن لائحة المخدرات.

- بعد الاستقلال (1956)، تم ضم منطقة الحماية الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية لحظيرة المغرب، حيث كانت زراعة الكيف مسموحة بناء على القوانين الاسبانية، الشيء الذي جعل المغرب يتسامح في البداية مع هذه الزراعة إلى غاية 1960 التي تم فيها اصدار ظهير يقضي بمنع زراعة الكيف واستهلاكه بهذه المناطق، مشجعا المزارعين على تسليم منتوجاتهم من الكيف للدولة مقابل 4 دراهم للكيلوغرام، حيث كانت السلطات تعمل على اتلاف تلك المحاصيل فيما بعد.

- ظهير 21 ماي 1974 الذي نسخ القوانين السابقة، و هو المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات، وبمقتضى هذا القانون تم اعتبار استيراد أو صنع أو نقل أو إصدار أو إمساك النباتات المخدرة بصفة غير مشروعة بمثابة جنحة يعاقب عليها القانون بعقوبة سجنية تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 إلى 500000 درهم. كما نص على أنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين 500 و5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل بصفة غير مشروعة إحدى المواد أو النباتات المعتبرة مخدرات.

*** ما الذين يطالب به حاليا النشطاء في المغرب، و ما هو موقفكم؟**

** لقد كانت بلاد الكيف على مدى عقود من الاستقلال تشبه علبة سوداء لا يعرف المتواجد خارجها سوى أنها منبع للمال الذي تدره زراعة الكيف وبأن المنحدرين منها كلهم أغنياء. كما ان حالة الخوف والرعب التي يعيشوها مزارعو الكيف بسبب «المخزن» وقوانينه جعلتهم يكتمون أسرار معاناتهم خوفا من الاعتقال بتهمة زراعة القنب الهندي، الشيء الذي جعل أشخاصا لا ينحدرون من بلاد الكيف ولا يمتون بصلة لمزارعي القنب الهندي يستغلون الفرصة ويتحدثون عن مشكل الكيف ويسوقون حلولا لا علاقة لها بتطلعات المزارعين البسطاء مثل مسألة «تقنين زراعة الكيف» التي يرفضها كل مزارعي الكيف لأنها لا تخدم مصالحهم، فالتقنين يعني معه السماح لباقي مناطق المغرب بزراعة الكيف الشيء الذي سيؤثر على مداخيل المزارعين وسيجعل وضعيتهم المادية تتأزم علما ان بلاد الكيف تعيش في التهميش ولا تتوفر على مشاريع تنموية إسوة بباقي المناطق المجاورة، فالفلاح يزرع الكيف لكي يعيش فقط والمستفيد منه هو بارون المخدرات الذي تدر عليه تجارة المخدرات الملايين.

مشكلتنا نحن هي غياب التنمية وليس الكيف، يوم تقوم الدولة بتوفير بنية تحتية وفرص شغل للسكان تضمن لهم مدخولا محترما آنذاك لن يزرع أحد الكيف باستثناء كبار المزارعين الذين تربطهم علاقات ببعض رجال السلطة والمنتخبين ورجال المياه والغابات الذين يساعدونهم لزرع الكيف على حساب المجال الغابوي. لهذا فنحن من داخل جمعية «أمازيغ صنهاجة الريف» كنا السباقين لرفض مقترح التقنين والمطالبة بإنشاء وكالة لتنمية بلاد الكيف يكون هدفها وضع برنامج تنموي شامل على المدى البعيد يستهدف الفلاح البسيط.

*** هل يمكنك توضيح المواقف السياسية بالمغرب بخصوص مشكل القنب الهندي؟ و ما هي الأحزاب التي تطالب بالتقنين و وفق أي منظور؟**

** الجميع يعلم أن أغلب الأحزاب السياسية بالمغرب مستفيدة بطريقة مباشرة من الكيف، فلعقود عدة استغلت الأحزاب المقربة من النظام المغربي «المخزن» مزارعي الكيف لكسب أصواتهم الانتخابية تحت طائلة التهديد من الاعتقال بتهمة زراعة الكيف، فمزارعو الكيف يعتبرون خزانا كبيرا للأصوات الانتخابية والمنطقة تشهد أعلى نسب المشاركة في الانتخابات، لهذا فالدولة تعتمد على مزارعي الكيف لترجيح كافة مرشحيها و أيضا خلال الاستفتاءات على الدستور. من جهة اخرى، فإن أغلب الحملات الانتخابية لبعض البرلمانيين يتم تمويلها من عائدات بيع المخدرات المزروعة شمال المغرب.

أما حديث حزب الاستقلال وحزب الاصالة والمعاصرة عن مسعاهما لاخراج مزارعي الكيف من وضعيتهم المزرية عن طريق اقتراحهما لتقنين الكيف، فهو يندرج ضمن مخطط دولي لشركات تصنيع الأدوية انطلاقا من مستخرجات القنب الهندي، حيث تريد هذه الشركات بمساعدة هذين الحزبين استغلال وضعية المغرب كبلد منتج للقنب الهندي بطريقة غير قانونية من اجل تمرير قانون يسمح بزراعته قانونيا الشيء الذي سيدر عليها ملايير من العائدات في حين سيتفاقم وضع مزارعي الكيف البسطاء لعدة أسباب منها أن:

- الاحزاب السياسية تتحدث عن تقنين الكيف من أجل الاستعمال الطبي والصناعي، مما يعني أن نبتة الكيف لن يتم زراعتها لأنها تصلح للاستهلاك فقط، في حين سيتم جلب بذور معدلة جينيا لا تحتوي على مادة THC المخدرة، و هذه البذور تحتاج لمساحات كبيرة وموارد مائية هائلة لسقيها وهو أمر غير متوفر بشمال المغرب المتميز بتضاريسه الجبلية الوعرة وندرة المياه. إذن سيتم نقل زراعة القنب الهندي للسهول الخصبة مما يعني فقدان قرابة مليون نسمة لمورد عيشهم، لنصبح بدون مورد عيش وبدون تنمية في المنطقة التي مازالت مهمشة أمام رغبة الدولة التي تريدها أن تبقى ضيعة تدر ملايين بطريقة غير مباشرة على الدولة وتمتص البطالة المتفشية بالمنطقة ونواحيها حيث تشغل يدا عاملة هامة خلال موسمي الحرث والحصاد.

- مشكلة المنطقة ليست هي زراعة الكيف، لأن هذه الزراعة شجعها «المخزن» وانتشرت أمام أعين السلطات لأنها استعملت كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي من اجل التفاوض ومن أجل جلب المساعدات المالية التي توجه لمناطق أخرى لا تزرع الكيف، ومن اجل امتصاص البطالة وتوفير السيولة والعملة الصعبة للدولة وأيضا لأسباب سياسية كما أشرت سابقا. إن مشكلة المنطقة هي غياب المشاريع التنموية، فجل المزارعين مستعدون للتخلي عن حياة البؤس التي يعيشونها بسبب زراعة الكيف التي حولتهم لعبيد لدى تجار المخدرات والسلطات مقابل مدخول شهري يضمن لهم حياة كريمة.

*** سنة 2013، تقدمت جمعية بمقترح قانون للبرلمان يهم تقنين القنب الهندي، اين وصلت هذه الخطوة؟**

** لا يتعلق الأمر بجمعية، بل هم مجموعة من الأشخاص لا ينتمون لبلاد الكيف ويستغلون انتماءهم لمنطقة الريف من أجل الحديث عن الكيف لأن الجميع يعتقد أن الريف (الذين يتحدثون أمازيغية تريفيت) هم من يزرعون الكيف، لكن الحقيقة أن بلاد الكيف هي قبائل صنهاجة سراير(Senhaja Sraîr) و غمارا (Ghomara) اضافة إلى جبالة (Jebala) أما الريف أي الجزء الشرقي لاقليم الحسيمة واقليمي الدريوش والناظور فهم لا يزرعون الكيف بل يتاجرون فيه دوليا لأن أغلب بارونات المخدرات ينحدرون من هذه المناطق.

فكما قلت هؤلاء الأشخاص أسسوا ائتلافا (ليس جمعية قانونية) سمي بالائتلاف المغربي من اجل الاستعمال الطبي و الصناعي للكيف سنة 2008 ولا يضم ممثلين عن بلاد الكيف و لا مزارعي الكيف، ويتحدث عن الكيف انطلاقا من اشكالية تهريب المخدرات التي تعتبر مشكلة الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى و لا تهم المزارع البسيط الذي يعاني من الفقر و التهميش، كما ان مشروع تقنين القنب الهندي الذي يحاولون تمريره بالتعاون مع حزب الاستقلال وحزب الاصالة والمعاصرة سيساهم في تفاقم الوضعية الاقتصادية الهشة لأغلب مزارعي الكيف وستستفيد منه الشركات الكبرى و الدولة فقط كما أشرت سابقا. لهذا قمنا نحن أبناء بلاد الكيف بتوحيد الصفوف من أجل قطع الطريق على هؤلاء الأشخاص الذين لا يمتون للمنطقة بصلة و لا يعرفون واقعنا المرير، وأسسنا جمعية «أمازيغ صنهاجة الريف» سنة 2012 بتاركيست (Targuist) و عملنا على فضح واقع المنطقة المرير و ايصال الصورة الحقيقية لبلاد الكيف للمسؤولين عن طريق البيانات و المراسلات و البرامج التلفزية خصوصا ملتمس أبناء مزارعي الكيف الذي خلق ضجة اعلامية. ومن أجل تكثيف الضغط على الدولة لرفض مقترح التقنين الذي لا يخدم مصلحة مزارعي الكيف قمنا بتأسيس كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية التي تضم أكثر من 30 جمعية بمنطقة صنهاجة، كما نسقنا مع نشطاء من منطقة غمارا الذين أسسوا كنفدرالية جمعيات غمارة للتنمية بباب برد، لنلتئم بعد ذلك في إطار موحد سميناه «تنسيقية أبناء بلاد الكيف (صنهاجة-غمارا)» أصدرت بيانها التأسيسي من طنجة عاصمة الجهة التي تضم مناطق زراعة الكيف. هذه الخطوات جعلت الدولة تستشعر خطر تقنين الكيف على الاستقرار الأمني والاجتماعي بالمنطقة مما جعلها تحافظ على الوضع الراهن statut quo بالمنطقة خصوصا و انها تعلم اننا نستطيع التوغل وسط مزارعي الكيف في حين لا يمكن لأعضاء ذلك الائتلاف استقدام ذالك.

- هل تعتقد بانه من الممكن تقنين زراعة القنب الهندي في المغرب؟

لا أعتقد أن الدولة ستوافق على تقنين زراعة القنب الهندي لأنها تعرف أن ذلك سيؤدي إلى توتر ببلاد الكيف في ظل وجود أجيال فتحت عيونها على الكيف وتعتبره مكسبا تاريخيا وجزءا من ثقافتها، ونظرا لكون الدولة عاجزة عن توفير بديل اقتصادي مماثل للكيف يجعل السكان يتخلون طواعية عن زراعة القنب الهندي. كما أن الدولة تستفيد من عائدات الكيف بطريقة غير مباشرة وذلك انطلاقا من كون الكيف يمتص البطالة بالشمال و يوفر لقمة عيش مليون نسمة ويدر ما يقارب 13 مليار دولار يتم استثمارها في مشاريع عقارية وفضاءات ترفيهية بمدن طنجة وتطوان وفاس والرباط... وفي ضيعات فلاحية بمكناس والاطلس، كما انه يسمح للدولة بالتحكم بمصير مليون نسمة يتم استغلالها في الانتخابات وكجيش احتياطي لمواجهة الدعوات الانفصالية التي يطلقها جيران مزارعي الكيف المنتمين للريف الاثني-اللغوي. يمكننا القول بإن الكيف هو البترول الأخضر بالنسبة للمغرب.

*** نسبة مهمة من المتواجدين بالسجون المغربية تم اعتقالهم بتهم متعلقة بزراعة القنب الهندي، لكن بالرغم من ذلك فإن المغرب مازال يتبوأ صدارة الدول المنتجة والمصدرة للكيف عالميا. ما قولكم في ذلك؟**

** لقد كشف التقرير الأخير الذي أصدرته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن «المغرب يحتل المرتبة الأولى بين دول العالم في زراعة القنب الهندي وتهريبه - إلى جانب أفغانستان - خصوصاً إلى غرب أوروبا ووسطها. وأورد التقرير الدولي الطرق المختلفة التي يسلكها الحشيش المغربي، والمنافذ التي يدخل من خلالها إلى أوروبا، موضحاً أن إسبانيا تعد نقطة الدخول الرئيسية للقنب المغربي المنشأ إلى غرب ووسط القارة الأوربية. كما أفاد ذات التقرير أن نحو 116 طناً من القنب الهندي، أي حوالي 65 في المئة من الكمية الإجمالية للحشيش التي ضبطتها السلطات الجمركية العالمية، كان مصدرها المغرب.

هذه الأرقام توضح بجلاء أن المغرب يبقى دائما المتربع على عرش الحشيش في العالم، مما يدعونا للتساؤل عن الأشخاص الذين يتم اعتقالهم بتهمة الكيف في المغرب.

عن أغلب المتواجدين في السجون المغربية بتهمة الكيف هم المزارعون البسطاء الذين يتم اعتقالهم بسبب الشكايات الكيدية المجهولة المنتشرة ببلاد الكيف، حيث يكفي أن تكتب شكاية مجهولة تتهم فيها أحد المزارعين بزراعة أو حيازة الكيف أو قطع الغابة لزراعة الكيف حتى تتحرك قوات الدرك الملكي بأمر من وكيل الملك لاعتقال الشخص المعني، في حين لا يتم اعتقال جاره الذي يزرع الكيف لأن المنطقة كلها تزرع الكيف. هذه الطريقة الانتقامية تستعمل لتصفية الحسابات بين المزارعين فيما بينهم أو بين المزارعين و تجار المخدرات أو بين المزارعين والمنتخبين (السياسيين)، ويذهب ضحيتها العديد من الاشخاص وتعتبر وسيلة لابتزاز المزارعين من أجل الحصول على رشوة من طرف بعض السلطات.

- خلال الانتخابات الجماعية و الجهوية ل 4 شتنبر 2015، تمكن حزب الاصالة و المعاصرة من اكتساح مناطق زراعة الكيف، بعدما كان المنطقة تعرف تواجد حزبي الاستقلال و التجمع و الوطني للاحرار. ما الذي حصل بالضبط؟

في بلاد الكيف، الناخب لا يصوت على الحزب بل على الشخص. فخلال الانتخابات الاخيرة تم اعادة انتخاب اغلب الوجوه القديمة التي غيرت قميصها الحزبي فقط، حيث كان اغلبهم ينتمي لحزب الاستقلال و التجمع الوطني للاحرار ليلبسوا لباس حزب الاصالة والمعاصرة خلال هذه الانتخابات. كما ان سوسيولوجيا الانتخابات ببلاد الكيف تظهر لنا بأن المزارع يصوت لصالح الشخص الذي يشتري منه محصول الكيف، أي بارون المخدرات أو احد وسطائه. فقبل هذه الانتخابات كان بارونات المخدرات يعملون كسماسرة انتخابات لصالح اشخاص لا علاقة لهم بتجارة المخدرات يتم دفعهم للواجهة كي يبقى البارون مختفيا وراء الستار، لكن خلال هذه السنوات الاخيرة خرج العديد من البارونات للواجهة وترشحوا في الانتخابات الجماعية ومنهم من اصبح مستشارا برلمانيا، وبعد هذه الانتخابات هناك من سيصبح منهم رئيسا لجماعة ترابية ببلاد الكيف، الشيء الذي ينذر بخطر كبير بالمنطقة خصوصا وان البارون يملك المال الذي يستعمله للتحكم في رقاب مزارعي الكيف البسطاء عن طريق شراء محصول الكيف منهم او وعدهم بذلك كما فعلوا خلال الحملة الانتخابية الاخيرة، وانه عندما سيصبح رئيسا لجماعة ترابية فانه سيملك السلطة مما سيجعله يتحكم في المجال الترابي خصوصا اذا علمنا ان المنطقة تشهد ضغطا كبيرا على المجال الغابوي من اجل زراعة الكيف بسبب التزايد السكانية، الشيء الذي سيدفعه لاستعمال سلطاته من اجل التحكم اكثر في الساكنة التي لا تملك لا حول ولا قوة امام عدم وجود مصدر اخر لرزقهم.

- كلمة أخيرة:

في الاخير، اشكر جريدة العالم الامازيغي التي اتاحت لي فرصة نقل الصورة الحقيقية لبلاد الكيف بعيدا عن الصورة المغلوطة التي يرسمها السياسيون والمسؤولون. كما انني استغل هذه الفرصة لادعو اخواننا الامازيغ من اجل الوقوف معنا في صف واحد من اجل اعادة الاعتبار لمنطقة صنهاجة سراير الامازيغية المهددة بالاندثار بحكم تصنيفها ضمن خانة اللغات والثقافات المهددة بالاندثار.

جمعيات أمازيغية تستنكر "إستخفاف" وزارة التربية الوطنية بأساتذة اللغة الأمازيغية وتصف قراراتها بأسلوب الردع والتخويف

ردود الأفعال الغاضبة والمستنكرة تتوالى من الحركة الأمازيغية إزاء القرارات الأخيرة التي إتخذتها وزارة التربية الوطنية والقاضية بإنهاء تكليف مجموعة من أساتذة متخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية بقرارات شفوية من نواب الوزارة المعنية في عدد من النيابات التعليمية، وتكليفهم بتدريس اللغة العربية أو الفرنسية، بحجة وجود الخصاص في هاتين الأخيرتين.

ردود الفعل المستنكرة جاءت هذه المرّة من أربع جمعيات أمازيغية وهي كل من جمعية تمانوت، وجمعية باحثات وباحثي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والكنفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي الأمازيغية، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، التي وصفتا القرارات الأخيرة لوزارة التربية الوطنية بأنها مخالفة كليا لالتزامات الدولة ومرجعياتها في تدبير ملف الأمازيغية منذ خطاب أجدير لسنة 2001، مروراً بقرارات الوزارة وتعهداتها، وبدستور2011، وإنتهاء بقرار المجلس الأعلى للتعليم الذي أقر اللغة الأمازيغية لغة إلزامية في التعليم المغربي، مشدّدين على أنها قرارات لا تعتمد على أي مراسلة أو تسويغ قانوني أو إداري معقول وإنما تم بطرق شفوية وبأسلوب الردع والتخويف والتهديد" على حد تعبيرهما.

وأوضح ممثلو الجمعيات الأمازيغية الأربع في ندوة صحافية نظمت صباح يوم أمس الأربعاء بالرباط تحت شعار: "تدريس الأمازيغية: ويتسمرّ التمييز"، (أوضحوا) أن "أفواجا من المدرسين المتخصصين في الأمازيغية تخرجوا من مراكز التكوين إلا أن المسؤولين إستمروا في التعامل معهم على أساس أنهم أساتذة للعربية والفرنسية، ومن تمّ يوجهونهم إلى تدريس تلك المواد مع العلم أن الدولة خصصت لهم مناصب مالية باسم اللغة الأمازيغية"، مضيفين، عبر بلاغ صحافي مشترك، أن أساتذة الأمازيغية المتخصصين قد تم تكوينهم بميزانية رصدتها وزارة التربية الوطنية، معتبرين، أن التعامل معهم على غير ذلك "هو تبذير للمال العام وخرق لبرنامج المصالحة الوطنية الذي أنصف اللغة الأمازيغية بعد سنوات طويلة من الميز".

وأضافت الجمعيات الأمازيغية أن 14000" مدرس تم تكوينهم خلال الأعوام الإثنا عشرة المنصرمة بقرار من الوزارة الوصية، ولم يتمكن منهم من ممارسة التدريس الفعلي للأمازيغية لفترة محدودة إلا 5000 مدرس، ولم يكن منهم من المتخصصين إلا 380، وهو العدد الذي بدأ في التراجع خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وذلك بسبب عدم اعتراف المسؤولين في المندوبيات والأكاديميات بمدرس الأمازيغية المختص، واستعماله لسدّ "الخصاص " في المواد الأخرى باستمرار".

في هذا السياق أضافت الإطارات الأمازيغية الأربع، أن تكوين المكونين توقف منذ سنة 2008، كما تم التعامل مع برنامج تعميم الأمازيغية في التعليم باستخفاف ظاهر لا يحاسب عليه أحد من المسؤولين، رغم أنه يتعارض مع المذكرات الوزارية التي أصدرتها وزارة لتربية الوطنية وهي المذكرات 108، 90، 130، 133 و 116، والتي تتضمن كل التدابير الضرورية اتخاذها من طرف رؤساء الأكاديميات ومندوبي الوزارة ومدراء المدارس، وهي التدابير والتوجيهات التي لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار إلا في النادر وبنسبة ضئيلة."

و طالبت الجمعيات الأمازيغية الحكومة المغربية بالإسراع بوضع القانون التنظيمي الكفيل بحماية اللغة الأمازيغية في التعليم كما ينص على ذلك الدستور. موضحة في السياق نفسه أن أي مزيد من التسويف يعدّ تكريسا للميز وخرقا لالتزامات الدولة ومسا بمسلسل المصالحة الوطنية في موضوع الهوية، كما طالبت من وزارة التربية الوطنية محاسبة المسؤولين عن خرق تعهدات الدولة وبتوفير الموارد البشرية لتدريس اللغة الأمازيغية، و"بإحترام خريجي مراكز التكوين المختصين في الأمازيغية وعدم تكليفهم بتدريس مواد أخرى،واعتبر تكليفهم بتدريس الأمازيغية هو تكليف نهائي."

* منتصر إثري

الجمعيات الفرنسية الأمازيغية تطالب بإقالة وزير التربية الوطنية

على خلفية التراجع عن تدريس الأمازيغية في المغرب، أصدرت عدد من الجمعيات الأمازيغية في فرنسا بيانا، أكدت فيه على أن الإدارة والحكومة المغربيتين تتخذان تدابير ضد الأمازيغية تتعارض مع دستور سنة 2011، وأورد بيان ذات الجمعيات أن بعض الأكاديميات قد أعطت تعليمات شفهية لمديري المدارس، وكذلك لمعلمي اللغة الأمازيغية تقضي بإنهاء تدريسهم لهذه اللغة، كأكاديمية الرباط التي أوقفت هذه السنة حوالي ثلاثة وعشرين أستاذا عن تدريس الأمازيغية.

وأكد البيان المشترك لكل من (جمعية تمانوت دوفرانس، جمعية تيويزي 59، وجمعية تيدي) على أن ما أقدمت علية اكاديمية الرباط لا يعد واقعة جديدة أو معزولة، إذ في السنوات الأخيرة اتخذت سلسلة من القرارات قضت بتدريس مواد أخرى كالعربية والفرنسية بدل الأمازيغية في المغرب.

وحملت الجمعيات الأمازيغية بفرنسا المسؤولية لوزير التربية الوطنية الذي نقلت عنه تصريحه بكون «ترسيخ اللغة الأمازيغية لا يعني بالضرورة تدريسها»، كما أشارت إلى عدم إظهاره لأي اهتمام بتدريس الأمازيغية، وهو ما جسده في مشروع «مدرسة الغد» الذي أشرف على إعداده وأقصى فية الأمازيغية كليا.

وشددت ذات الجمعيات على أن هذه السياسة التمييزية لوزير التربية الوطنية ضد الأمازيغ، تعبر عن ازدراء وعدم وجود إرادة سياسية لدى الحكومة والإدارة المغربيتين لإنصاف الأمازيغية، وطالبت باستقالة رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية، واعتماد سياسة التمييز الإيجابي للأمازيغية، وصياغة القوانين التنظيمية للغة الأمازيغية كما يقضي بذلك دستور سنة 2011.

* س.ف

التنسيقية الوطنية لمناضلي شعبة الدراسات الأمازيغية بالمغرب تندد بالأوضاع التي يعيشها ملف تدريس اللغة الأمازيغية

سجلنا نحن التنسيقية الوطنية لمناضلي شعبة الدراسات الأمازيغية بالمغرب خلال السنة الحالية مجموعة من التجاوزات على مستوى تدريس اللغة الأمازيغية، وهي تجاوزات توصف بالخطيرة والمناقضة لمبادئ الدستور المغربي الجديد. ويمكن إيجازها في مجموعة مختصرة من النقط المهمة:

• تفاجئ خريجو شعبة الدراسات الأمازيغية بسياسة اللامبالاة من طرف وزارة التربية الوطنية بشأن المراسلة الأخيرة لوزير التربية الوطنية بشأن مباريات دخول المراكز الجهوية، والتي لم تجد أذانا صاغية من طرف المسؤولين وعلى رأسهم وزير التربية الوطنية.

• إلغاء تدريس الأمازيغية الذي أقدمت أكاديمية وزارة التربية الوطنية بالرباط على اتخاذ قرار خطير وصادم أجهز بشكل كلي على تدريس اللغة الأمازيغية بالمؤسسات التعليمية التي تقع تحت إشرافها، إذ تم إبلاغ أساتذة اللغة الأمازيغية الذين يقدر عددهم بحوالي ثلاثة وعشرين أستاذا بالتوقف عن تدريس تلك المادة في الموسم الدراسي الحالي، وذلك نظرا لوجود خصاص كبير في أساتذة مادة اللغة العربية، وحسب ما نقلته مصادر موثوقة لموقع "أمدال بريس" فقد برر مدير الأكاديمية قراره بدعوى أنه "حشومة أن ندرس للتلاميذ الأمازيغية ولدينا خصاص في أساتذة اللغة العربية".

• اتخاذ مباراة دخول مدرس اللغة الأمازيغية من طرف الشعب الأخرى مطية من أجل الوصول إلى مبتغاهم وتحقيق انتهازيتهم، إضافة إلى تدريسهم لمواد أخرى بعد التخرج غير الأمازيغية، وهو ما صرح به مجموعة من المتطفلين على الميدان، حيث يستغلون الأمازيغية للوصول لتحقيق مآربهم، في حين يقصى المتخصصين في الميدان نظرا لطبيعة وجو الاختبارات التي يقومون بها.

• إقصاء حاملي شهادة الدراسات الأمازيغية من الترشح لمباراة اللغة الأمازيغية التي تعتبر متنفسهم وفرصتهم الوحيدة والأخيرة، هي محاولة لقطع الطريق أمام المتخرجين من شعبة الدراسات الأمازيغية.

• الاعتماد على الغش من أجل إسقاط حاملي شواهد الدراسات الأمازيغية الذين يرون في الغش استهزاء أولا باللغة الأمازيغية واستهزاء بالتربية والتعليم ثانيا.

• هزالة المناصب المقدمة لتدريس اللغة الأمازيغية التي كانت في حدود 120 وهي مناصب هزيلة جدا بالمقارنة مع حجم التطلعات وتعميم الأمازيغية خصوصا والدستور الجديد الذي أقر برسمية اللغة الأمازيغية.

• تعيين مدرسي اللغة الأمازيغية في مناطق نائية، وعدم تكليفهم بالتدريس في المناطق المركزية والهدف منه امتصاص حماس المدرسين الراغبين في الرقي باللغة الأمازيغية داخل الفصول الدراسية، وبالتالي إفشال عملية إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم.

• عدم تعميم كتابة اللوحات المعلقة على أبواب المؤسسات التعليمية بحرف تيفيناغ.

وفي هذا الصدد يؤكد حاملي شهادة الدراسات الأمازيغية سواء الإجازة أو الماستر:

• تحميل الوزارة المعنية المسؤولية في حالة تم إقصائهم من الولوج لمراكز التكوين والحصول على شهادة التأهيل ومنحها لغير المتخصصين.

• إن احترام تخصص المواد واجب عل الوزارة احترامه خاصة تخصص اللغة الأمازيغية، فاحترام التخصص يجب أن يسري على جميع المواد.

• تتحمل الوزارة الضرب على أيدي المفسدين الذي يحاولون شراء المناصب لأولادهم داخل مراكز التكوين.

• تتحمل الوزارة ما ستؤول إليه وضعية تدريس اللغة الأمازيغية، في ظل الوضع الحالي.

• ضرورة إسناد تدريس اللغة الأمازيغية للمتخصصين فيها، والذين قضوا مدة تكوين في اللغة الأمازيغية داخل أسوار الجامعة وحصلوا منها على شهادة الإجازة، كما حصلوا كذلك على شواهد أخرى منها الماستر.

• تنديدهم بالممارسات اللا مسؤولة من طرف بعض مسؤولي الأكاديميات واتخاذهم قرارات مناقضة للتوجهات العامة.

• التنديد بإلغاء تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى جهة الرباط سلا زمور، وهي محاولة كان الهدف منها إقبار اللغة الأمازيغية، والإجهاز على المكتسبات.

• ننبه في السياق ذاته إلى خطورة الوضعية الراهنة لملف تدريس الأمازيغية خصوصا بعد تجاهل الوزارة الوصية لمراسلة وملتمس الخريجين ضرورة تعديل شروط الولوج للمراكز الجهوية للتربية والتكوين تخصص الأمازيغية.

• التنسيقية الوطنية لخريجي شعبة وماستر الدراسات الأمازيغية، تدين سياسة التماطل في تنزيل القوانين التنظيمية الخاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

اللجنة الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية تندد بغياب الإرادة السياسية لتدريس الأمازيغية

فوجئت اللجنة الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية بنهج الوزارة الوصية السياسة التفريقية التشتيتية في شأن تعيينات الأساتذة المتدربين لتخصص الأمازيغية وهي السياسة نفسها التي اعتمدتها الوزارة الوصية (وزارة التربة الوطنية والتكوين المهني) في شأن التعيينات السابقة للفوج الأول والثاني لأساتذة التخصص حيث زجت بالعديد من الخريجين في فرعيات بعيدة وتم الضرب بعرض الحائط المذكرات السابقة المعتمدة باتخاذ تعميم الأمازيغية انطلاقا من الوسط الحضري فتمت التعيينات الحالي بشكل عشوائي كما أنه سجلنا تضارب في استراتيجيات التعميم بين الأفقي والعمودي من نيابة إلى أخرى كما يبين لنا بأن الميز ما يزال متواصلا وممنهجا في حق اللغة الرسمية اللغة الامازيغية حين قامت نيابة الجديدة بالرمي في وضع مهين بأستادة متدربة خريجة تخصص الأمازيغية في مدرسة بعيدة لا تحتوي إلا على مستويين وتم اعتبارها أستاذة لسد الخصاص .وارتباطا بمباراة ولوج تخصص الأمازيغية بالمراكز الجهوية الأخيرة فإننا نعتبر اقصاء ملفات حاملي الشواهد الجامعية بالدراسات الأمازيغية وتعويضهم في وضع « مشبوه » بملفات لمترشحين آخرين من حاملي الإجازة في الدراسات الإسلامية والعربية والفيزياء والقانون... (حالة مسلك الأمازيغية بمركز مراكش ومركز مكناس) ضربا في مشروع تجويد الأمازيغية وتنفيدا لأجندات تروم إلى اقبار مشروع الرقي باللغة الأمازيغية في منظومة التربية .والتكوين بجعلها مرتعا للزبونية والمحسوبية

وفي ظل هذا الوضع المهين للغة الأمازيغية تندد اللجنة الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية بغياب الإرادة السياسية لتدريس الأمازيغية ونعلن للرأي : العام الوطني

عزمنا القيام بجميع الوسائل النضالية حتى –
.تحقيق جميع المطالب
عزمنا على تأسيس خلايا جهوية واقليمية –
.للمتابعة من داخل كل جهة

: مطالبتنا ب

تعيين أساتذة اللغة الأمازيغية حاملي الشواهد – العليا بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين
إعادة تعيين الخريجين المتضررين من التعيينات – (...العشوائية الأخيرة (حالة نيابة الجديدة
الإسراع باخراج مذكرة تنظيمية في تنظيم – تدريس اللغة الأمازيغية (الغلاف الزمني، الإيقاع (..المدرسي، المكونات
تسريع وتيرة ادماج اللغة الأمازيغية قي – .المنظومة التربوية تفعيلا للمذكرات السابقة
.توسيع دائرة المكلفين –
تعيين الخريجين بالمدارس التطبيقية استنادا – .للمذكرات السابقة
تخصيص المناصب المالية لمفتشين متخصصين – .في اللغة الأمازيغية
الرفع من المناصب المالية والمقاعد المخصصة – لأساتذة اللغة الأمازيغية بمباراة ولوج المراكز .الجهوية لمهن التربية والتكوين

: تنديدنا ب

عدم استفادة أساتذة اللغة الأمازيغية من – .الحركة الإنتقالية
انهاء تكليف العديد من أساتذة اللغة الأمازيغية – بأكاديمية الرباط ونيابة شتوكة أيت باها، خنيفرة والخميسات
إقصاء حاملي الشواهد الجامعية في الدراسات – الأمازيغية من ولوج تخصص الأمازيغية بالمراكز .الجهوية لمهن التربية والتكوين
صمت الوزارة الوصية على ميزاجية نوابها – ومدراء الأكاديميات في تدبير تدريس اللغة . الأمازيغية

أكاديمية الرباط تأمر 23 أستاذا بتدريس العربية بدل الأمازيغية التي ألغتها نهائيا

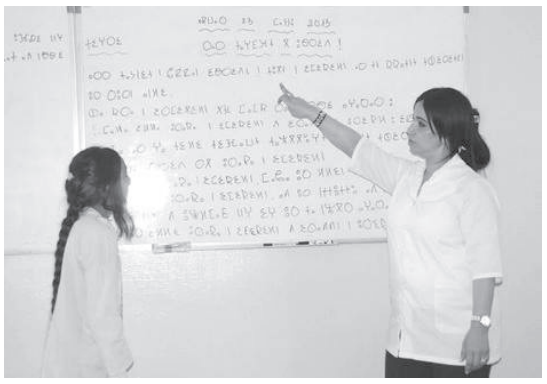

أقدمت أكاديمية وزارة التربية الوطنية بالرباط على اتخاذ قرار خطير وصادم أجهز بشكل كلي على تدريس اللغة الأمازيغية بالمؤسسات التعليمية التي تقع تحت إشرافها، إذ تم إبلاغ أساتذة اللغة الأمازيغية الذين يقدر عددهم بحوالي ثلاثة وعشرين أستاذا بالتوقف عن تدريس تلك المادة في الموسم الدراسي الحالي، وذلك نظرا لوجود خصاص كبير في أساتذة مادة اللغة العربية، وحسب ما نقلته مصادر موثوقة لموقع "أمدال بريس" فقد برر مدير الأكاديمية قراره بدعوى أنه "حشومة أن ندرس للتلاميذ الأمازيغية ولدينا خصاص في أساتذة اللغة العربية".

أمينة إبن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب علقت بسخط على قرار أكاديمية الرباط معتبرة أنه يعد "ضربا لعملية تدريس الأمازيغية في مقتل، وهي العملية التي انطلقت منذ سنة 2003 وظلت تراوح مكانها منذ انطلاقها، مضيفة أنه وحتى "حين استبشر الأمازيغ بالانعكاسات الإيجابية التي قد تكون لترسيم لغتهم في الدستور بعد نصف قرن من التهميش على عملية تدريس الأمازيغية، صدموا طوال السنوات الأربع الماضية بسلسلة من القرارات التي مثلت نكوصا حقيقيا وغير مسبوق عن مسلسل إنصاف الأمازيغية والمصالحة مع الأمازيغ، ومن ضمنها تراجع عدد من الأكاديميات السنة الماضية عن تدريس اللغة الأمازيغية بإلغائها أو تحجيمها، إلى جانب إسقاط الأمازيغية من مشروع "مدرسة الغد" الذي يمتد لسنة 2030 من قبل وزارة التربية الوطنية، ناهيك عن ربط تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول إصلاح التعليم لإماج الأمازيغية في المؤسسات التربوية بالقانون التنظيمي الذي ربط به ترسيمها والذي رفضت الحكومة إخراجه إلى حيز الوجود طيلة السنوات الأربع الماضية".

رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب أكدت لأمدال بريس أن ما حدث بأكاديمية الرباط قد لا يكون استثناء، وأن التنظيم الذي تترأسه يجري حاليا اتصالات للإطلاع على واقع تدريس الأمازيغية بباقي مناطق المغرب، وشددت "إبن الشيخ" على أن الأمازيغ قد سئموا بشدة من التماطل والتسويف والتمييز الذي يتعرضون له، مؤكدة على أن قرار أكاديمية الرباط الذي يتزامن مع الإنتخابات الجماعية والجهوية، لا يجب أن ينسي المسؤولين بأن الأمازيغ عادة يعبرون عن مواقفهم الغير راضية على ما يتعرضون له بمقاطعة الإنتخابات البرلمانية التي تكتسي طابعا سياسيا محضا وكبيرا مقارنة بالإنتخابات الجماعية".

وحول ما إذا كان الأمازيغ سيلجؤون لمقاطعة الإنتخابات البرلمانية المقبلة إلى جانب لا اكتراثهم أو مقاطعة عدد من إطاراتهم للإنتخابات الجماعية والجهوية، أكدت "أمينة إبن الشيخ" على أن الدولة بمختلف مؤسساتها إن واصلت سياسية التمييز والعنصرية والتماطل ضد الأمازيغية، فسيعمل الأمازيغ ليس فقط على إعلان مقاطعة الإنتخابات البرلمانية بل سيشنون حملة مقاطعة ميدانية كما لم يسبق لتاريخ الحركة الأمازيغية بالمغرب أن شهد معتبرة ذلك أضعف الإيمان.

وحذرت ذات المتحدثة من مغبة الإستخفاف بالأمازيغ والتلاعب بقضيتهم، لأن المغرب حسبها "زرع فيه ما يكفي من الحقد والتمييز والعنصرية ضد الأمازيغ ومن يسعون وراء المزيد من الجرائم ضد الأمازيغية والأمازيغ، نقول لهم أن من يزرع الرياح سيحصد العواصف من حيث لا يحتسب".

* ساعيد الفرواح

معهد أمريكي : أمازيغ المغرب ليسوا انفصاليين

كشف "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" في تقرير أصدره مؤخرا حول "آفاق المجتمع المدني المغربي" أنّ النشطاء الأمازيغ في المغرب " ليسوا انفصاليين "، وأضاف التقرير أنّ المدافعين عن القضية الأمازيغية في المغرب أناس معتدلون، وأن قلّة قليلة منهم فقط من تتبنى أفكارا يسارية راديكالية، لا تؤمن بالنظام القائم ولا بمؤسساته.

وأوضح تقرير المعهد الأمريكي أن الأمازيغ بالمغرب يطالبون بتعزيز حقوقهم الثقافية والهوياتية في نطاق مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية، مشيرا إلى أن مطالب الحركة الأمازيغية تظل عقلانية ومنتجة ولا تشكل أي تهديد للوحدة الترابية بالمغرب، في ما يشبه رد واضح على الذين يدّعون أن نشطاء الحركة الأمازيغية لديهم نزعة انفصالية أو يهددون الوحدة الوطنية.

وأشار التقريرالذي اشرفت عليه الباحثة الأمريكية «ڤيش سكثيفيل» إلى أن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية هو "محاولة لاستمالة المعارضة التي تقودها الحركة الأمازيغية، وبالتالي تفتيت المعارضين في المغرب إلى ثلاث أقطاب: الإسلاميين، الماركسيين والأمازيغيين" قبل أن تعود وتقول بأن المعهد ساعد في إدخال اللغة الأمازيغية إلى المدارس والمؤسسات التي صارت تضم على واجهاتها إرشادات بالأمازيغية.

التقرير الأمريكي خلص إلى ما قال عنه ثلاث معيقات قال إنها تقف أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب، ويتمثل الأول في عدم تفويض النظام المغربي لصلاحيات أوسع للهيئات المنتخبة، مبرزا أنه "رغم أن الإصلاحات التي جاء بها دستور 2011، إلا أنها لقيت انتقاداً واسعاً من طرف عدد من المنظمات الحقوقية داخل البلاد وخارجه"، أما العائق الثاني تضيف الباحثة "ڤيش سكثيفيل"، التي أشرفت على التقرير يكمن في مقاربة النظام للمجتمع المدني، رغم ما يتميز به من قوة لا بأس بها، إلا أن هذا التعامل تضيف، يطغى عليه الاستقطاب وفي كثير من الحالات يصل إلى حد الإكراه والإجبار".فيما العقبة الثالثة التي تقف أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب، هي الفجوة بين الإسلاميين والعلمانيين، موضحة أن الأحزاب اليسارية المعارضة كانت ترى صعود الإسلاميين تهديداً، وشاركت رغم ذلك في العملية السياسية بضمانات قليلة. حسب ذات التقرير الذي تناقلت دراسته مجموعة من الجرائد الإلكترونية .

* م. إ

خريجو الدراسات الأمازيغية يهددون بتدويل قضيتهم

هددت التنسيقية الوطنية لخريجي شعبة وماستر الدراسات الأمازيغية، بفضح سياسة الحكومة المغربية لدى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، منبهة في السياق ذاته إلى خطورة الوضعية الراهنة لملف تدريس الأمازيغية خصوصا بعد تجاهل الوزارة الوصية لمراسلتها وملتمساتها في تعديل شروط الولوج للمراكز الجهوية للتربية والتكوين_تخصص الأمازيغية.

وإتهمت التنسيقية الوطنية عبر بلاغ لها توصل «العالم الأمازيغي» بمضمونه، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بنهج سياسة اللامبالاة والإقصاء تجاه كل ما هو أمازيغي، خاصة في شأن مباريات دخول المراكز الجهوية للتربية والتكوين، مطالبة بتوظيف الخريجين بنظام التوظيف المباشر «للتسريع بإدماجها في المنظومة التعليمية والقضائية وجميع القطاعات والمؤسسات الحكومية، كمعيار أساسي في اختبارات الولوج للوظيفة العمومية باعتبارها لغة وطنية ورسمية للدولة».

وشدد خريجو الدراسات الأمازيغية على «ضرورة إعطاء اللغة الأمازيغية الامتياز الايجابي، مذكرين بعدد الوقفات الاحتجاجية التي نظموها أمام مقرات الأكاديميات الجهوية لوزارة التربية الوطنية، وكذا مراسلة الوزير رشيد بالمختار بشأن مباريات دخول المراكز الجهوية، والتي لم تجد «آذانا صاغية من طرف المسؤولين وعلى رأسهم وزير التربية الوطنية»، يضيف البيان.

التنسيقية الوطنية لخريجي شعبة وماستر الدراسات الأمازيغية، أدانت في ذات السياق ما سماته بسياسة التماطل في تنزيل القوانين التنظيمية الخاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مؤكدة عزمها «التصعيد بخطوات نضالية إحتجاجية غير مسبوقة والتي نحمل الدولة مسؤولية تبعاتها» كما أكدوا عزمهم على النزول إلى الرباط من أجل اعتصام مفتوح حتى تحقيق مطالبهم إيمانا منهم بضرورة «النضال من أجل تحصين هويتنا الأصيلة وتدريسها للناشئة والأجيال القادمة»، محملين في ختام بيانهم الحكومة والدولة المغربية المسؤولية الكاملة لما ستؤول إليه الأوضاع حسب تعبير لغة البيان.

* منتصر إتري

إبتدائية الراشيدية تقضي ببراءة "يوسف صابون" ناشط الحركة الثقافية الأمازيغة

قضت المحكمة الابتدائية بالراشيدية، مساء أمس الأربعاء 17 سبيتمر 2015، ببراءة الطالب الناشط داخل الحركة الثقافية الأمازيغية "يوسف صابون" من كل التهم المنسبة إليه بعد متابعته في حالة إعتقال لما يزيد عن ثلاثة أشهر.

وذكر بلاغ للحركة الثقافية الأمازيغية موقع " إمتغرن " بالراشيدية، أن المحكمة الابتدائية أصدرت حكمها النهائي بحق الناشط "صابون" والقاضي ببراءته بعد نفي كل التهم المنسوبة إليه، وفي هذا السياق عبرت "الحركة الثقافية الأمازيغية" عن إدانتها لما قالت عنه "الاعتقالات التعسفية والمتابعات البوليسية الذي يتعرض لها مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية داخل أسوار الجامعة المغربية"، كما شجبت ما وصفته ب محاولة "المخزن لطمس حقيقة براءة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية القابعين في سجن تلال بمكناس حميد أوعضوش و مصطفى أوسيا لما يفوق سبع سنوات ".

حري بالذكر أن اعتقال الطالب الأمازيغي " يوسف الصابون" الذي يتابع دراسته في جامعة عبدالمالك السعدي بتطوان، كان صباح يومه الأربعاء في فاتح يوليوز 2015 الماضي بمدينة تنغير، قبل أن يتم ترحيله إلى سجن توشكا بمدينة الراشيدية ومتابعته في حالة اعتقال على خلفية الأحداث الجامعية التي عاشتها الساحة الجامعية بامتغران سنة 2011، لتعرف محاكمته بعد ذلك عدد من التأجيلات، أخرها كانت جلسة 18.08.2015،قبل أن تحكم ابتدائية الراشيدية ببراءته يوم أمس الأربعاء، بعد أن تدهورت حالته الصحية داخل سجن توشكا بسبب ما قالت عنه الحركة الثقافية الأمازيغية في بيان سابق لها " التضييق والإهمال واللامبالاة" التي تعرض لها من قبل حراس السجن.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الحركة الثقافية الأمازيغية سبق لها وأن نظمت وقفات احتجاجية أمام محكمة الراشيدية تنديدا باعتقال " يوسف صابون" واستمرار الإعتقال التعسفي في حق المعتقلين السياسيين حميد أعضوش ومصطفى أسيّا".

* منتصر إثري

* Brèves notes itinérantes

Aire de repos, vitrines sociales. L'autoroute, tôt le matin. La sortie de Casa est déjà très encombrée. Le mois d'août concentre et condense à la fois les déplacements professionnels et touristiques. La zone de Sidi Maarouf – Bouskoura exprime le nouveau dynamisme de la métropole blanche version Hi Tech et nouvelles technologies, l'économie de l'immatériel. Vers Nouaceur, se dessine la configuration de la ville de demain y compris avec des fantasmes autour de la plus haute tour d'Afrique signé Ben Laden, le frère. Qu'est-ce qu'elle a la famille du milliardaire saoudien avec les tours, l'un les abat, l'autre les construit? Aire de repos à mi-chemin de Marrakech. Un de mes amis universitaires spécialistes de sciences sociales a fait une remarque pertinente : nos autoroutes sont tristes, absence d'imagination pour meubler l'immense espace qu'elles mobilisent autour du regard des passagers, en outre il trouve qu'elles et sont peu dotées en aires de repos. Sur les 240 kms entre Casa et Marrakech il y en a combien : quatre ? Y a-t-il des normes internationales qui fixent la distance entre une aire de repos et une autre ? Peut-être un créneau d'investissement en friche, espérons au bénéfice des usagers et des villages environnants. Première pause donc. Prépondérance des véhicules immatriculés à l'étranger. Mais un constat s'impose : la société de consommation est bien là. Des couches sociales très versées dans le consumérisme tournent le dos à la crise : voiture 4x4, vacances avec réservation dans des sites prisés…Le Maroc aux vitesses multiples s'affichent dans une aire de repos. C'est une véritable vitrine de nos nouvelles mœurs. Les gens autour de moi parlent d'un accident mortel qui a eu lieu ce matin même. L'autre dimension tragique de la route des vacances.

J'arrive à Marrakech sous une chaleur torride. Le ciel est rougeâtre, cela augure d'un orage quelque part

vers les hauteurs. Je ne m'attarde pas dans la ville ocre, le temps d'un rafraichissement et de quelques téléphones puis j'aborde la montée en prenant la route nationale 203, celle qui traverse justement le Haut Atlas par le biais du col de Tzi N'test. Chemin mythique chargé de souvenirs, de mémoire et de légendes.

Adrar N'dern. Le Haut Atlas, chaîne emblème de tamazgha ; barrière naturelle aux allures infranchissable n'a jamais constitué une frontière entre le nord et le sud du pays. Ses chemins sinueux sont animés de souvenirs de passages qui ont cimenté l'unité politique et religieuse du pays. Chaque village, chaque vestige est témoin de ce mouvement incessant qui émane du sud pour nourrir le nord de son apport multiple, politique, mystique et culturel.

* Tahanaout: la porte du Haut Atlas

Dès Tahanaout, nouvelle jeune ville tendance, très prisée par l'élite cosmopolite marrakchie, villégiature pour les artistes et autres écrivains, je reçois les premières gouttes de pluie de l'orage qui a fini par éclater dans les hauteurs. Un climat frais règne sur les lieux. J'arrive alors à Moulay Brahim sous un ciel clément. L'endroit n'a pas changé quelques échoppes, des restaurants populaires. Je m'attable pour le déjeuner et invite un groupe de musiciens, des troubadours, à jouer de la musique locale. De l'eau fraiche coule dans l'oued. Mais Moulay Brahim reste encore là-haut. J'aime aller du côté du sanctuaire passer par les marches où quelques scènes du film Mille mois de Faouzi Bensaïdi ont été tournées. L'endroit est très animé ; forte affluence féminine. Immense déception du côté du sanctuaire de Moulay Brahim ; pour y accéder il faut en effet passer par de véritables barrières constituées de mendiants et de marchands de toutes sortes de produits. Le visiteur animé de sentiment sacré est perturbé par cette irruption de « vulgarité et d'indécence ». J'accède tout de même à l'enceinte du marabout pour ma lecture de la Fatiha à la mémoire de ce saint dont les récits avec ces trois autres amis et compagnons ont nourri les contes de mon enfance. On raconte en effet qu'ils étaient trois ou quatre érudits ayant terminé leur formation religieuse et ayant acquis un fort savoir liturgique se sont séparés à Taraudante, à l'endroit dit « Farq lahbab » (séparation des amis) et ont pris des directions différentes pour répandre la bonne parole, constituer de grandes zaouïas qui marqueront le destin du Souss, du sud voire de tout le Maroc. Moulay Brahim a fini ses jours à l'orée de la ville ocre, au sommet de l'une des montagnes du haut atlas. Ses autres compagnons ont fondé des lieux où mysticisme et politique ont assuré de grandes zones d'influence (sidi Hmad oumoussa et sidi mhand nyaakoub).

En reprenant mon chemin, vers mon sud natal, je découvre, presque à chaque tournant, des panneaux publicitaires signalant des sites renvoyant au nouveau tourisme en vogue, celui des gîtes montagneux et des randonnées. Je ne résiste pas à la tentation et je décide de tenter l'expérience dans un hôtel sympathique, véritable petite ferme, et surtout entièrement tourné vers la montagne. Le concept est intéressant et les prix ne sont pas excessifs. Le lieu est paisible, propice à la détente et à la méditation face à la nature (la bonne idée en plus : il n'y a pas de télé dans les chambres !). Ce repos authentique me permet le lendemain de retrouver la partie la plus ardue de la route de Tizi N'test.

* Tinmel; une mémoire refoulée

Comme à l'accoutumée, je m'arrête longuement à la mosquée de Tinmel. Pour les amazighs c'est « timzguida imlouln », la mosquée blanche. Lieu mythique de mémoire qui remonte aux origines de la dynastie Almohade. Pour y accéder je quitte la route et je rejoins le village de Tinmel. Le site est magnifique. De la verdure et quelques villages disséminés en flancs de montagne ; sur quelques sommets les vestiges de kasbah fondées au 19ème siècle par le célèbre caïd Goundafi pour contrôler la route de Marrakech. Sous un soleil d'aplomb je contemple les lieux et je me demande pourquoi Mehdi Ben Toumert a choisi ce site quasi inaccessible pour y installer son état-major ? Plus je contemple cette nature d'apparence hostile, sa physionomie accidentée, ses chemins en lacets comme dans un film de Abbas Kiarostami, j'en arrive à la conviction qu'une pensée aussi rigoureuse que celle des fondamentalistes que sont les almohades, ne pouvait trouver meilleure métaphore pour l'exprimer que l'espace qui l'abrite. C'est du sens auquel on ne peut accéder non pas par un chemin mais par un long cheminement. La route ne cesse en effet de monter, de descendre, de tourner à gauche, puis à droite…donnant l'impression de revenir à son point de départ.

* Un plan kiarostamien: la quête de sens

Mais on finit toujours par monter… et atteindre le col de Tizi N'Test qui culmine à 2100 mètres ; il est le plus haut d'Afrique du nord. Il a été réalisé dans les années 20 du siècle dernier. Je m'installe dans un silence des hauteurs dans un décor qui sied à la méditation, au recueillement, à l'admiration du Créateur. Derrière, les immenses montagnes, et en face vers le bas, au-delà des cimes, la plaine du Souss, ouverte et prometteuse. On raconte, qu'au début du protectorat, un médecin français était arrivé à cet endroit avec des amis marocains pour s'installer à Souss. Contemplant très tôt le matin le paysage qui s'offrait à lui, son attention fut attirée par une fumée blanche qui sortait de chaque foyer à cinq heures du matin. Posant la question à ses compagnons, on lui expliqua que les gens préparaient leur repas matinal à base du fameux « askif », cette soupe légère faite d'orge, de maïs et d'huile d'olive. La légende dit que le médecin décida de faire alors demi-tour arguant que des gens qui prenaient un tel menu le matin n'avaient nullement besoin de médecin. Qu'en est-il aujourd'hui ?

❊ critique de cinéma
et président du Forum Culture et Cinéma

VOYAGE EN TAMAZGHA (I)

Comme un génocide culturel

❊ Bakrim Mohmed

* une culture en déperdition

Des vacances sous le signe de découverte et de retrouvailles. Le vecteur de ce programme, désormais ancré dans les mœurs, est souvent le voyage. Mais il y a voyage et voyage. Il y a le voyage physique dans l'espace et il y a le voyage mental dans l'imagination. La nôtre ou celle des autres via la production symbolique que constitue les récits et autres écrits de fiction. Cela explique pourquoi les livres et les voyages entretiennent des rapports étroits; les uns se nourrissent des autres et vis versa. S'apprêter à effectuer un voyage, dans le sens d'un déplacement physique suppose, du moins chez la génération prénumérique, d'inclure dans la liste des effets à ne pas oublier, des livres. Oui, ce sont de fidèles compagnons peu encombrants, discrets, commodes et toujours disponibles ; je parle des livres support papier en format de poche. Car aujourd'hui la donne a changé, par exemple ma tablette est dotée d'une riche bibliothèque électronique, via le téléchargement gratuit, mais cela reste tributaire d'aléas comme la durée de la charge et de l'alimentation en énergie externe. Pas de souci de ce côté-là pour les livres. Je reste donc plutôt papier dans ce genre de programme. Pour cet été, je fais le choix de quelques titres déterminés cette fois par deux genres fortement codés : le polar et les biographies historiques. Le Polar en premier lieu car sous l'apparence de l'évasion et du divertissement par le bais du suspense et des intrigues multiples transparaît un regard souvent pertinent sur les sociétés contemporaines. Et depuis quelques années, mon auteur de référence en la matière est l'américain Michael Connelly. Pour le découvrir je vous conseille absolument de commencer par Le poète. Cette fois, ce sont deux titres que je dévore : Le cadavre dans la Rolls (intrigue qui se déroule entre les milieux de Hollywood à Los Angeles et ceux de la mafia à Las Vegas ; je résume car c'est plus compliqué que cela) et Créances de sang (fiction portée à l'écran et interprétée notamment par Clint Eastwood). Coté biographie historique c'est un voyage exceptionnel dans la Russie tsariste du 19ème siècle avec Alexandre 1et et Nicolas 1erdu maître du genre Henry Troyat. Ce penchant pour l'histoire est accentué par la présence dans mes affaires des derniers numéros de l'excellente revue Zamane dont le numéro en arabe ne manque pas de sensations fortes étant entièrement dédié au sexe dans la religion musulmane (cela me rappelle que le numéro d'été des Cahiers du cinéma est consacré à l'érotisme…sauf qu'il n'a pas encore été distribué chez nous ; censure ? Je note que je dois me renseigner –sur cette affaire– dès mon retour à Casa).

Mais en accumulant les textes à lire pour occuper mes temps de détente je me rends très vite compte qu'un texte d'une riche éloquence s'offre à moi comme un livre ouvert et va occulter les livres que j'emporte. C'est le bled. Le Maroc en effet se livre comme un formidable champ de signes à décrypter et dont le déchiffrage et la perception me marqueront à jamais. Le Maroc comme expérience permanente de lecture

* Sous le signe de l'anthropologie

L'itinéraire que j'ai choisi pour mon voyage ne manque pas de nostalgie ; il est chargé de mémoire et d'histoire. J'ai programmé d'effectuer le chemin emprunté jadis par mes ancêtres mais dans le sens inverse : Casablanca – Taroudant à travers le col de Tizi N'test ; c'est-à-dire franchir de nouveau le Haut Atlas. Eux, mes parents, émigrés de l'intérieur mais aussi tous mes ancêtres amazighs ont fait ce chemin dans le sens Sud-nord pour répondre aux différents appels où se conjuguent le sacré et la profane.

J'effectue également ce voyage sous le signe de deux auteurs : C.L Strauss avec cette citation éclairante de ma démarche : « Tout autre est le monde où nous pénétrons à présent, monde où l'humanité se trouve abruptement confrontée à des déterminismes plus durs ». L'autre auteur est Hassan Rachik, anthropologue du « nous », de l'intérieur en quelque sorte puisque c'est un intellectuel issu du terroir, enfant lui-même de ce Haut Atlas fascinant et énigmatique. Anthropologue confirmé, Rachik a été attentif aux changements sociaux qui traversent et bouleversent les structures ancestrales. Le titre de l'un de ses livres résume la problématique qui clôt mont itinéraire : comment rester nomade ! Je me permets de le citer longuement car interpellé par les changements que j'ai observés dans la vie sociale de mon espace d'origine (le pays du Souss en amont du fleuve du même nom) j'ai été confronté à un dilemme théorique : est-cela la modernité? Cette perdition des rites, des comportements, des pratiques… est-elle prix fort à payer au changement? Hassan Rachik note au terme de son enquête passionnante sur la société nomade de l'oriental du pays : « La compréhension d'un processus de transformation suppose d'abord la reconstitution des processus sociaux répétitifs qui le précèdent. Nous pensons que pour l'étude des changements sociaux, la description de cette continuité empirique (qui, d'un autre point de vue, peut être interprétée comme une discontinuité, voire une rupture) entre les deux types de processus est fondamentale dans la mesure où elle nous donne l'occasion de décrire et de comprendre à la fois d'actions nouvelles et l'abandon d'anciennes pratiques ». Le passage d'une société nomade à une société sédentaire peut représenter la parabole de grands bouleversements qui touchent la structure sociale composite de notre pays. Notamment dans sa dimension culturelle. L'impression forte qui s'imprègne dans l'esprit au terme de ces pérégrinations dans le Maroc profond est la déperdition qui frappe toute la dimension symbolique des rapports sociaux. Nous assistons en effet à un processus de standardisation culturelle qui anéantit toute spécificité locale et régionale. Je suis de plus en plus convaincu, suite à ce que j'ai vu et observé, de la pertinence d'un concept forgé par le cinéaste et écrivain italien, Paolo Pasolini, celui du génocide culturel. Concept qu'il a forgé en constatant que son pays était plongé « dans une vulgarité, dans une ignorance et dans une médiocrité jamais connue auparavant ». Je reprends à mon compte le concept de génocide culturel constatant que ce que l'on appelle le Maroc authentique et qui fait sa spécificité est en train de périr sous les coups de boutoir d'une société de consommation effrénée qui balaie sur son chemin pratiques culturelles, traditions culinaires, vies sociales collectives… Une violence symbolique, « symbolique » car ses victimes la subissent avec leur propre consentement, transforme les rapports sociaux dans un sens mécanique, imposée d'en haut. C'est une modernité superficielle qui casse des acquis historiques pour leur substituer des gadgets souvent inadaptés au contexte social et à l'environnement naturel. J'ai cité le cas des pratiques culinaires (la préparation du pain en est un meilleur exemple) mais il y a le cas flagrant de l'architecture et des nouvelles constructions.

On peut noter avec une certaine fierté l'arrivée de l'eau courante, de l'électricité dans des villages jadis démunis de tout accès aux moyens de la vie urbaine. Cependant, cette arrivée bouleverse certains équilibres forgés dans la durée et dans un rapport harmonieux avec l'environnement. Les nouvelles habitations, signe des nouvelles richesses, construites avec des briques en ciment et des charpentes en fer et selon des normes qui ne prennent pas en compte la spécificité climatique du sud. Le droit au confort comme exigence citoyenne a été mené loin de toute approche pensée et élaborée en fonction d'un développement harmonieux. Ce confort de façade se révèle très vite incompatible avec le rythme de vie forgée par la tradition. De nouveaux villages naissent ainsi dans un mélange de genre qui produit de nombreuses conséquences sociales, hygiéniques et culturelles. Le développement chaotique de nos campagnes explique l'apparition d'un certain nombre de phénomènes inédits dans nos contrées : le vol ; la recrudescence de la criminalité; l'apologie des thèses religieuses extrémistes. C'est dans un contexte périurbain ou préurbain marqué par une fragmentation sociale et culturelle que se développent les phénomènes extrêmes. Un simple parcours des banlieues de nos villes, ou carrément dans les nouveaux centres urbains en fournit une illustration.

→

ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ ⵜⵙⵏⵙⵉⵡⵉⵏ

Ya ⴰ ا	Yab ⴱ ب	Yag ⴳ ك	Yagʷ ⴳⵯ كو	Yad ⴷ د	yaḍ ⴹ ض
Yey ⵄ ع	Yef ⴼ ف	Yak ⴽ ك	Yakʷ ⴽⵯ كو	Yah ⵀ ه	Yaḥ ⵃ ح
Yaɛ ⵄ ع	Yax ⵅ خ	Yaq ⵇ ق	Yaj ⵊ ج	Yi ⵉ ي	Yal ⵍ ل
Yam ⵎ م	Yan ⵏ ن	Yu ⵓ و	Yar ⵔ ر	Yaṛ ⵕ ڕ	Yay ⵖ غ
Yas ⵙ س	Yaṣ ⵚ ص	Yac ⵛ ش	Yat ⵜ ت	Yaṭ ⵟ ط	Yaw ⵡ و
Yay ⵢ ي	Yaz ⵣ ز	Yaẓ ⵥ ظ			

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵔⵓ
www.amadalpresse.com
www.amadalpresse.com
www.facebook.com/Amadalpresse

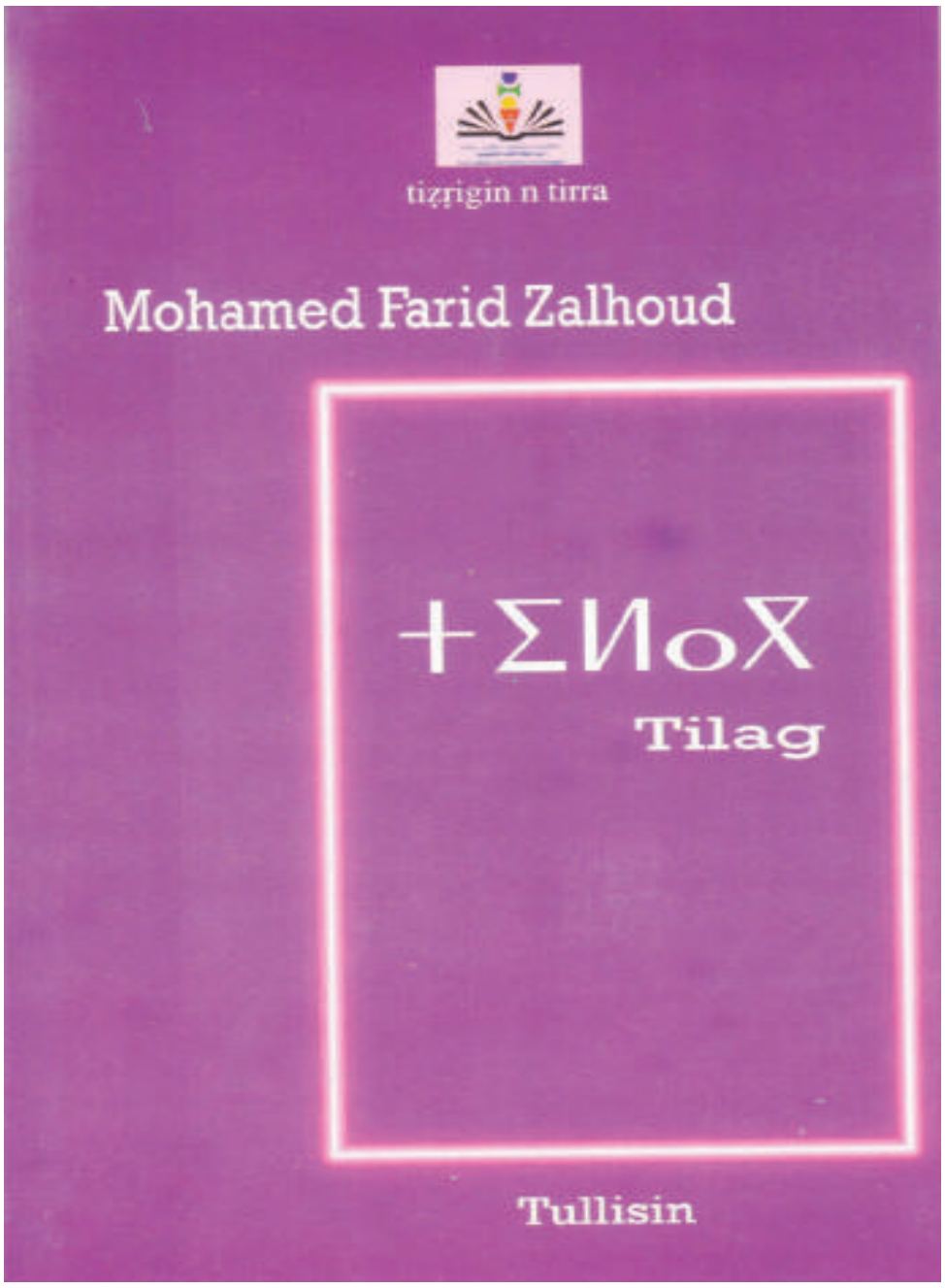
tiẓṛigin n tirra
Mohamed Farid Zalhoud
ⵜⵉⵍⴰⴳ
Tilag
Tullisin

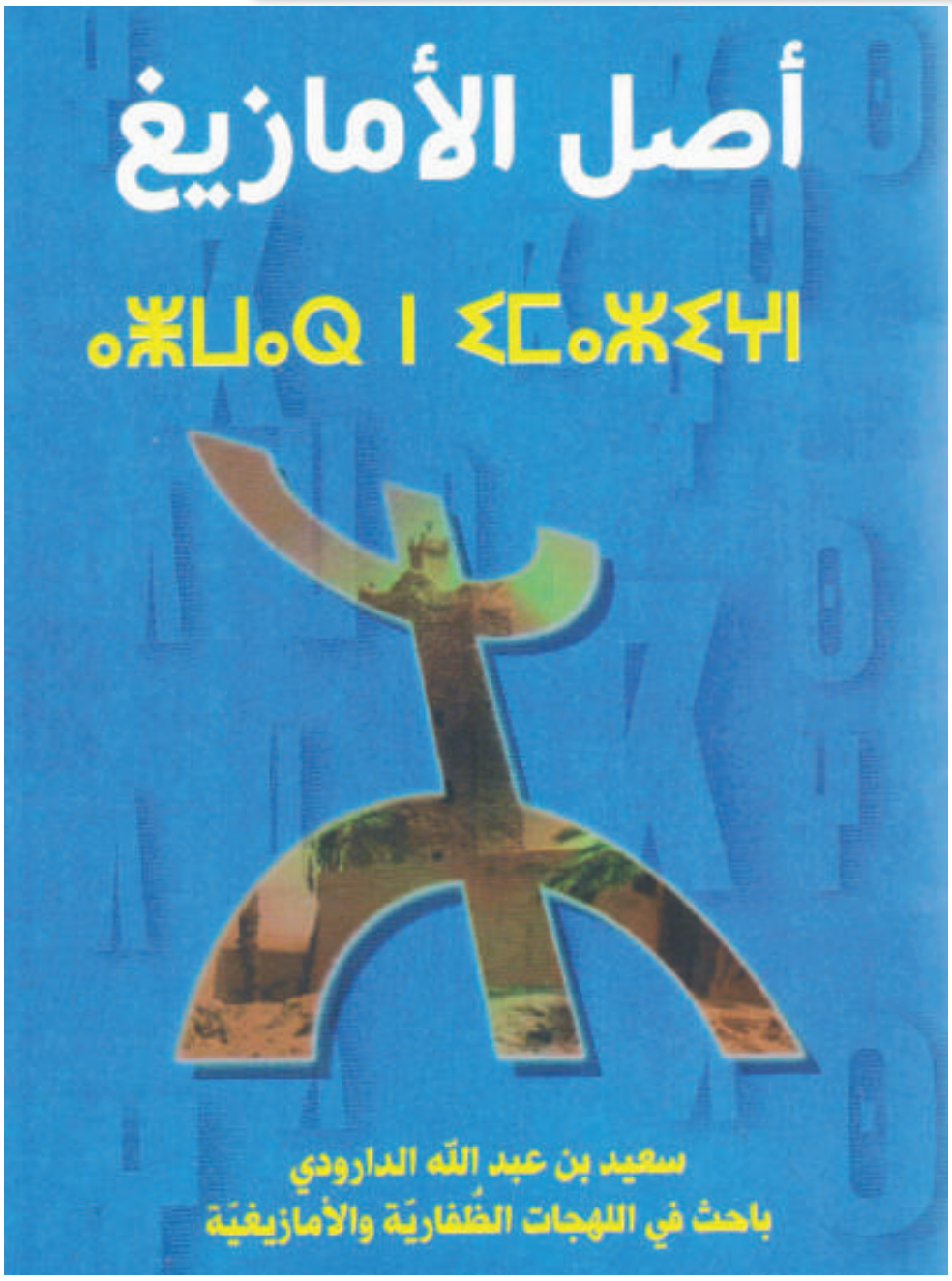
أصل الأمازيغ
ⴰⵙⵍⵓⵎ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ
سعيد بن عبد الله الداردي
باحث في اللهجات الظفاريّة والأمازيغيّة

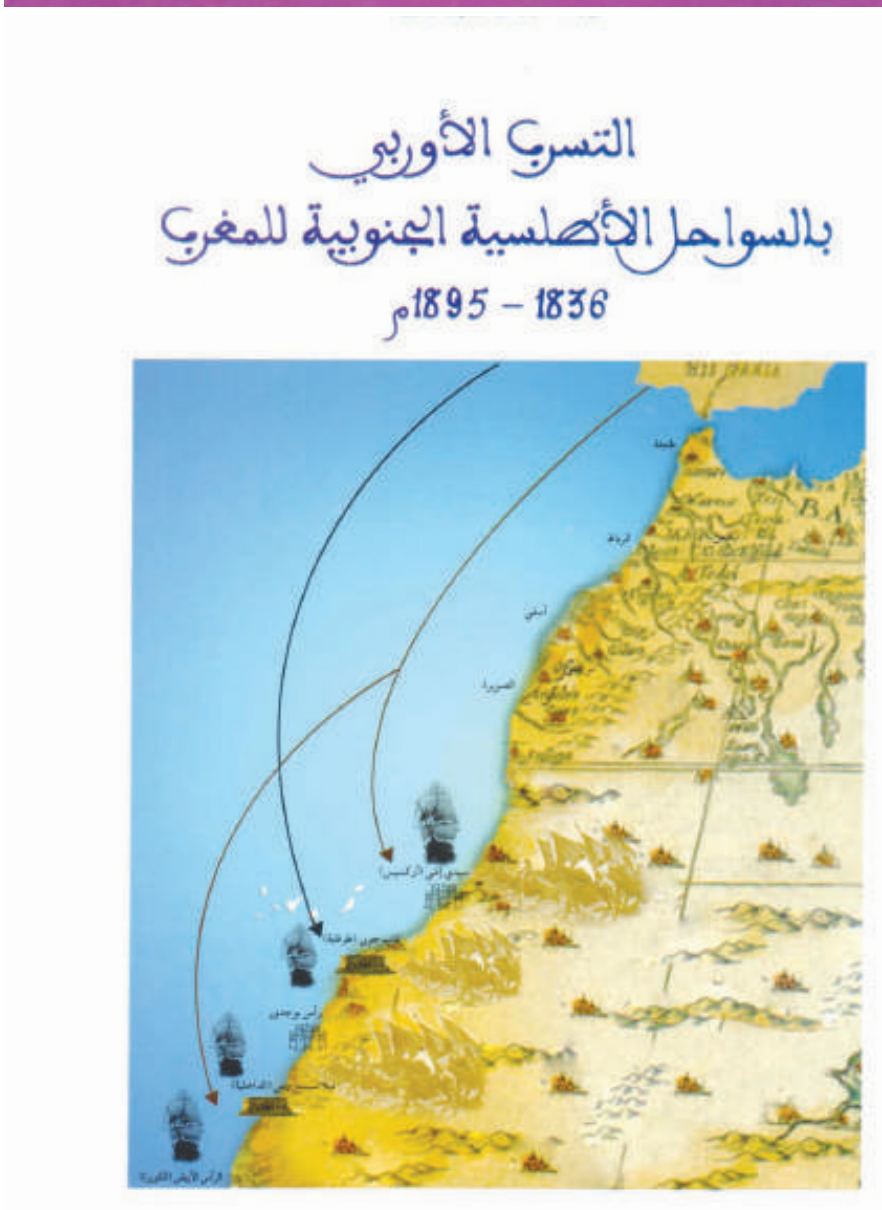
التسرب الأوربي
بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب
1836 - 1895م
نشر الندوبية السامية لقدماء القاومين وأعضاء جيش التحرير

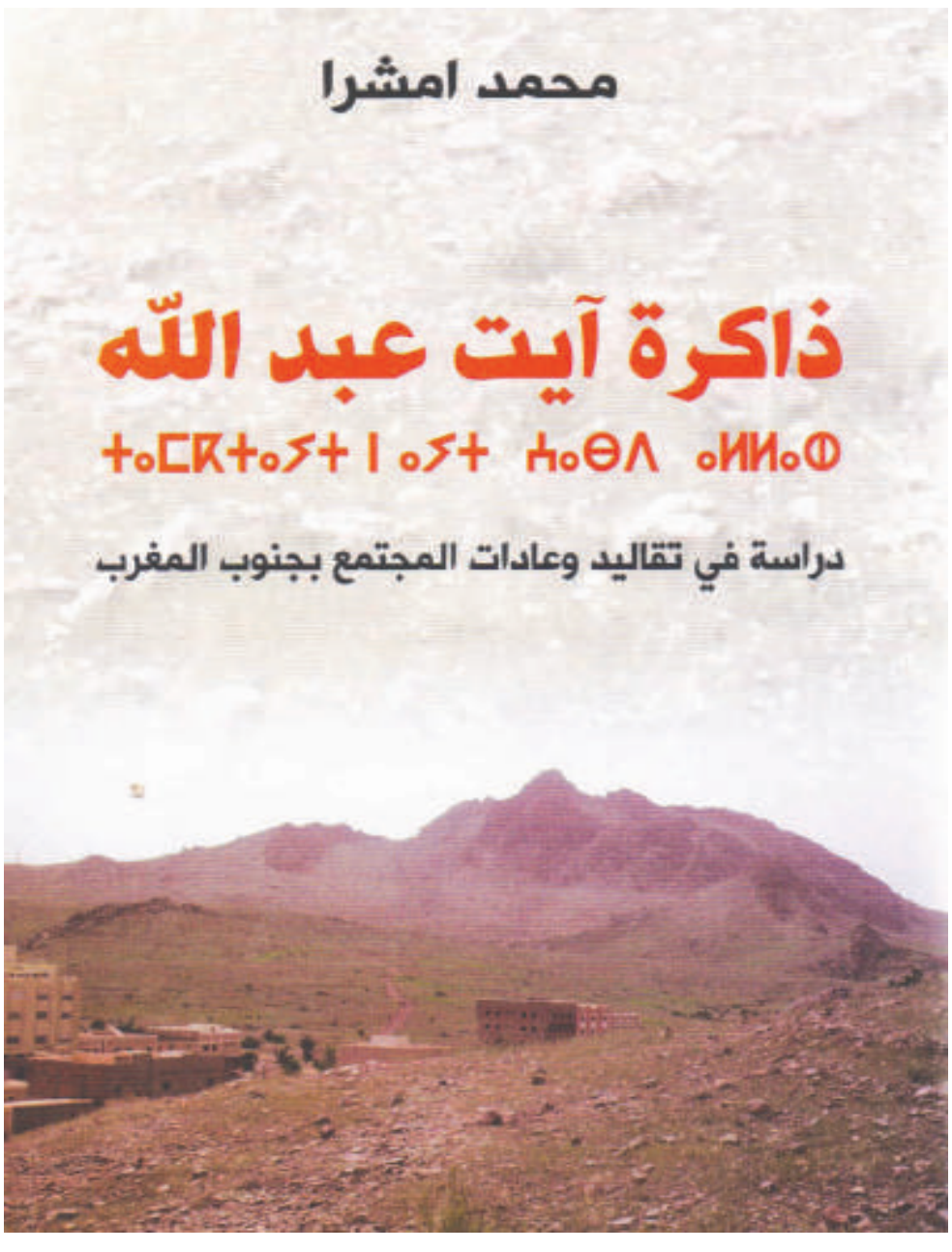
محمد امشرا
ذاكرة آيت عبد الله
ⵜⴰⴽⵔⵔⵉⵜ ⵏ ⵓⵖⵔ ⵄⴰⴱⴷ ⴰⵍⵍⴰⵀ
دراسة في تقاليد وعادات المجتمع بجنوب المغرب

ⴰⵓⵣⵉⵖ ⵏ ⵡⴰⵡⵜⵉⵏ

ⵜⵉⵎⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵡⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

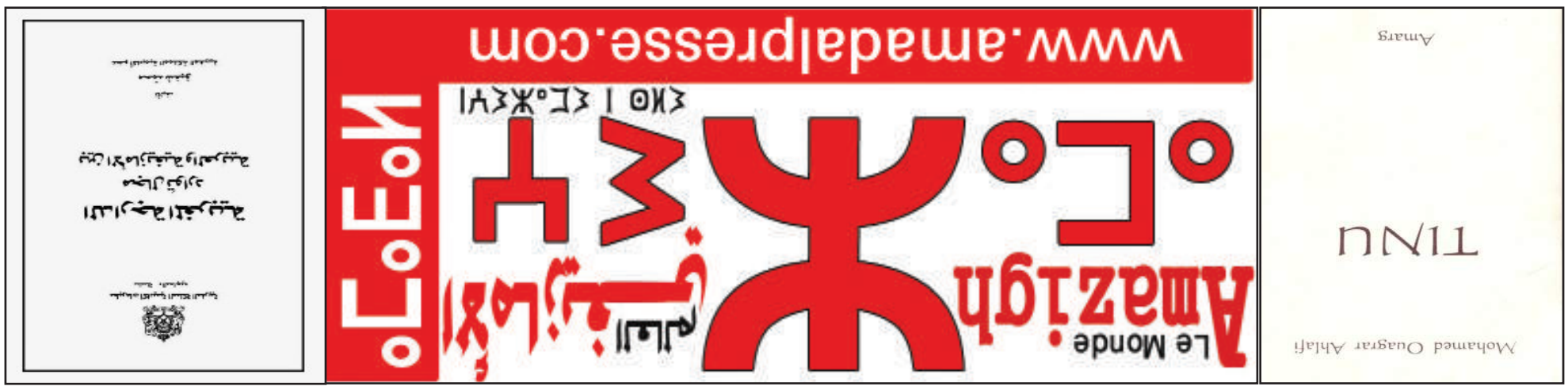

ⵜⵉⵙⵉⵏ ⴰⵣⴰⴼⴰⵏ ⵢⴰ ⵡⵉⵔ ⵢⴰⵔ ⵜⵓⵔⴰⵔⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏⵎⴰⵔⵜ ⵙⴰⵏⵜ ⵎⴰⵔⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⴰⵔⵜ ⵜⵉⵏⵎⴰⵔⵜ ⵜⵉⵏⵎⴰⵔⵜ

TOUBOUS ET TOUAREGS D'OUBARI SE RENCONTRENT À BRUXELLES

C'est une ONG française de médiation qui serait à l'initiative de cette rencontre entre Toubous et Touaregs de la région d'Oubari (Ajjer oriental). Le but étant de travailler sur la recherche d'une sortie à la crise dont Oubari est plongée depuis plusieurs semaines où des affrontements ont fait plusieurs morts notamment au sein de la communauté touarègue.

Les puissances en présence dans la région, non seulement ne "lèvent pas le petit doigt" pour trouver une solution à ce conflit mais semblent l'alimenter en s'appuyant sur des relais au sein des deux communautés et dans e cas d'Oubari en ce moment ce sont les Touaregs qui seraient dans le viseur et c'est leur disparition d'Oubari par tous les moyens qui semble être le but recherché.

L'initiative des deux délégations, touboue et touarègue, qui se sont réunies à Bruxelles est la bienvenues et mérite d'être encouragée. Elle doit aboutir dans les meilleurs délais afin d'arrêter les frais, déjà lourds, d'un conflit qui relève plutôt de la bêtise. Jamais Toubous et Touaregs ne doivent entrer en conflit ; c'est d'une alliance forte dont ils en ont besoin et c'est ce qu'ils doivent construire et au plutôt pour protéger leur territoire et leur richesse.

Nous publions ci-après le communiqué des deux délégations, rendu publique le 30 juillet 2015 à Bruxelles.

Nous, délégations des Toubous et Touaregs d'Oubari, après avoir signé une "déclaration de bonne volonté et d'initiative d'ouverture d'un processus de paix à Oubari", nous sommes retrouvé à Bruxelles les 28 et 29 juillet 2015.

Cette rencontre nous a permis d'entamer un dialogue direct entre nous, et de franchir une première étape importante sur le chemin de la paix. Nous avons pris, ensemble, l'engagement de poursuivre ce processus par étape, de manière à rétablir des conditions de sécurité à même de permettre, à terme, le déploiement d'une aide humanitaire pour l'ensemble des populations affectées par le conflit, et en particulier les personnes déplacées.

❊ Issa Ali Lamin
Chef de la délégation des Toubous,
❊ Alamin Aboubaker Akhaty Mohamed,
Chef de la délégation des Touaregs,

Le 30 juillet 2015 à Bruxelles, Belgique.

Source: www.tamazgha.fr

TOUBOUS ET TOUAREGS : VIGILANCE, ALLIANCE ET LIBÉRATION

A nouveau, de violents affrontements ont éclaté à Oubari et à Sebha, dans le sud du territoire libyen, dans une quasi-indifférence des instances internationales, comme des puissances qui prétendent œuvrer pour "l'instauration de la paix en Libye".

Si les informations publiées par certains médias font état d'affrontements qui opposent les populations touboues et touarègues, la réalité est toute autre.

En effet, les véritables instigateurs et une partie des acteurs des affrontements ne sont que les exécutants d'un plan savamment pensé pour, notamment, dans une première étape, chasser les Touaregs de leur territoire. Des mercenaires Toubous et autres venus d'ailleurs ont été mis à contribution dans cette mission en étant lourdement armés. L'étape suivante sera, sans aucun doute, la liquidation des deux communautés sahariennes au profit des intérêts internationaux.

Faut-il rappeler que depuis toujours, Toubous et Touaregs ont intelligemment partagé la vie sur leurs territoires voisins ? Un lien de bon voisinage qu'ils ont su entretenir même après que la France coloniale ait charcuté leurs territoires, les attribuant aux différents Etats fantoches qu'elle a créés de toutes pièces pour continuer à contrôler ses colonies.

Ainsi, nous, membres de Tamazgha, attachés au principe de bon voisinage, en toute intelligence entre le peuple amazigh et toutes les autres communautés en présence sur ce territoire, dénonçons vigoureusement ce conflit et appelons nos frères Touaregs et nos voisins et amis Toubous à la raison et à cesser ce conflit qui ne fait que servir notre ennemi commun.

Nous attirons l'attention sur la confusion dans laquelle a été volontairement plongée la région (Sud Libye) afin que certaines puissances en tirent profit. Preuve en est l'instrumentalisation faite par ces puissances, et leurs relais dans les deux communautés, de mercenaires abreuvés par des sommes d'argent importantes ou par des promesses diverses afin d'attiser ledit conflit.

Cette confusion n'a d'autre objectif que celui de servir les intérêts des ennemis des Touaregs et des Toubous dont le principal est l'exploitation des richesses minières de la région. En cela, organiser le déchirement des deux peuples et les pousser à une guerre dévastatrice, permet à ceux qui pillent ce territoire de poursuivre leur œuvre en toute quiétude et d'y régner sans partage.

Allons-nous continuer d'assister à la poursuite de ce pillage qui dure depuis plus d'un demi-siècle alors même que l'ex-puissance coloniale a soi-disant quitté les lieux ? Assurément, les Etats qui hier ont marginalisé Touaregs et Toubous sur leurs terres sont aujourd'hui aux manettes pour exécuter le plan visant leur éradication.

Nous sommes convaincus que les peuples Toubou et Touareg retrouveront le bon sens qui leur permettra de déjouer les plans qui visent leur existence même. Ils pourront ainsi reconstruire et consolider leur alliance, seul rempart contre toute force tentant de s'accaparer de leur territoire.

Seule cette alliance permettra de faire face également au jeu de plus en plus clairement anti-amazigh du gouvernement français, un système d'essence coloniale qui ne porte pas non plus les Toubous dans son cœur, bien au contraire.

Nous tenons d'ailleurs à saluer l'initiative des deux délégations touboue et touarègue d'Oubari qui se sont réunies à Oubari puis à Bruxelles, les 28 et 29 juillet, pour trouver une solution au conflit et déjouer les manipulations dont les deux populations font l'objet. Nous les encourageons à poursuivre leurs efforts et à arriver à ramener la paix sur leur territoire le plus rapidement possible.

Nous saisissons cette occasion et renouvelons notre appel à l'ensemble des Imazighen, de toute part où qu'ils soient, afin de venir en aide aux Touaregs et de leur prêter main forte afin de protéger cette partie du territoire amazigh. Cette terre est la nôtre, et seule notre lutte pour la libérer de tout colonialisme et de toutes les convoitises nous assurera liberté et dignité en mettant fin au plan diabolique qui vise à notre éradication.

❊ Association Tamazgha

LES AMAZIGHES D'EUROPE RECOMMANDENT À L'ETAT MAROCAIN D'INTÉGRER TAMAZIGHT DANS LES PROGRAMMES D'ENSEIGNEMENT AUX MAROCAINS DU MONDE

Les associations amazighes nationales et d'Europe se sont réunies à Agadir-Maroc, le 29 juillet 2015, dans le cadre d'une journée d'étude sur les droits culturels et linguistiques amazighs. Elles ont examiné les différents volets en rapport avec cette thématique et se sont arrêtés sur les formes de discriminations qu'ils subissent au Maroc et à travers le monde.

La problématique liée aux droits culturels et linguistiques, dans le contexte des migrations internationales, est loin d'être prise en compte par le gouvernement marocain, malgré la ratification de plusieurs accords et conventions internationales dans ce sens, notamment :

1- La Déclaration universelle des droits de l'homme qui insiste sur l'impératif de la satisfaction des droits culturels et linguistiques. Ces derniers sont aujourd'hui largement bafoués au Maroc et à l'étranger

2- La Convention sur les droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille du 18 décembre 1990. Cette résolution scelle l'ancrage des droits culturels des migrants en reconnaissant que le migrant et les membres de sa famille sont en droit de protéger notamment leurs intérêts culturels et transmettre leurs langues. L'Etat Marocain ne fournit aujourd'hui aucun effort dans ce domaine si ce n'est dans une approche discriminatoire à l'égard des amazighs et réductrice des cultures et des langues du Maroc à une seule de leurs composantes.

3- L'article 5 de la constitution de 2011, officialisant la langue amazighe comme langue de l'Etat, est conditionné par l'adoption d'une loi organique. Cette dernière ne semble pas être la priorité du gouvernement marocain et de l'ensemble de la classe politique et met en doute leur volonté pour un Maroc de droit reconnaissant sa diversité.

Devant cette situation injuste, la Charte de Clichy (avril, 2012), signée par les associations amazighes de France et appelant les gouvernements marocain et français à revoir leurs conventions bilatérales à fin de tenir compte de la diversité culturelle du Maroc et des progrès de la Constitution de 2011, nous déclarons :

1- Que nous appelons l'Etat marocain à respecter ses engagements liés aux droits culturels et linguistiques amazighes par la mise en place de politiques publiques favorisant la promotion de la langue et de la culture amazighes au Maroc et au niveau des représentations diplomatiques.

2- Que nous recommandons à l'Etat marocain d'intégrer la composante linguistique et culturelle amazighes dans les programmes d'enseignement et d'animation culturelle destinés aux marocains du monde.

3- Que la réconciliation du Maroc avec son identité ne peut être atteinte que s'il fait preuve d'une vraie volonté politique afin d'éliminer toutes formes de discrimination à l'égard de l'amazighe.

4- Que nous appelons l'Etat marocain à accélérer la promulgation des lois relatives à la langue et à la culture amazighes et à assumer leur responsabilité dans ce sens.

Les associations signataires :

1- Tamaynut France
2- Tiwizi Ile De France
3- Tiwizi 59
4- Franco Amazighe de Mulhouse
5- Corso Berbère
6- Tidi 92
7- Association des Travailleurs Maghrébins de France (ATMF)
8- Bougafer France
9- Associazione Culturale Berbera-Italie
10- Université d'Eté
11- Tamaynut Maroc
12- Azetta Amazighe
13- AMREC
14- Alliance des Ecrivains en Amazighe (Tirra)

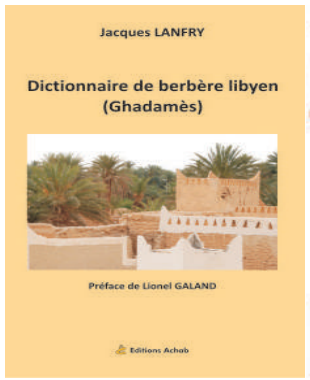

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵢⵏ
www.amadalpresse.com

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 177 / 13 Septembre 2015 – 1 ⵛⵓⵜⵓⵍⵓⵜ 2965 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LE COLLECTIF DES AMAZIGHS EN FRANCE INTERPELLE AMNESTY INTERNATIONAL POUR LA LIBERATION DES DÉTENUS POLITIQUES MOZABITES

Objet : Appel d'urgence concernant l'état de santé des détenus politiques et d'opinion mozabites en grève de la faim

Par cet appel d'urgence et de détresse, nous attirons votre attention sur la situation critique des détenus politiques et d'opinion dans la vallée du Mzab (Ghardaïa, sud de l'Algérie). Ainsi, suite aux événements tragiques qui ont secoué cette région et pendant lesquels la population mozabite (population autochtone d'origine berbère) a été agressée dans ses propres quartiers par des groupes en partie armés et appelés Chaâmbas (population se pré sentant comme allochtone et arabe), il y a eu, au soir du 9 juillet 2015, plusieurs arrestations arbitraires de Mozabites. En effet, alors qu'ils étaient dans une salle de prière, Mr. Kameleddine FEKHAR, médecin et militant des droits de l'homme, ainsi qu'une trentaine de ses compagnons, ont été tabassés et arrêtés arbitrairement par une brigade mixte de la police et de la gendarmerie algérienne. Comme l'indique le rapport de la ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme (LADDH) communiqué en pièce jointe, il n'y a pas eu de mandat de perquisition, de mandat d'arrêt ou d'enquête préliminaire.

Ces arrestations ont été effectuées avec violence, humiliation et injures racistes. Les avocats confirment que leurs clients n'ont fait l'objet d'aucune convocation et que les arrestations ont pour motif des raisons politiques. Lors de leur garde à vue à la sûreté de la wilaya de Ghardaïa, ces détenus politiques ont été à nouveau violentés, puis Mr FEKHAR a été transféré et emprisonné plusieurs jours dans un lieu tenu secret. Lors de la garde à vue, les détenus ont été privés de la visite de leurs familles et proches. Par la suite, selon les dires de Salah Debouz (l'un de leurs avocats), l'ensemble de ces détenus politiques a été incarcéré à la prison d'El Ménéa. Après leur transfert dans cette prison, Mr FEKHAR et son ami Qassem SOUFGHALEM ont été isolés des autres codétenus politiques, dans des cellules individuelles sans aération et sans eau fraîche (la température dépasse les 45 degrés dans le Sud algérien). C'est là qu'ils subissent des interrogatoires, tortures et insultes racistes par les agents de police et de la sûreté. Les détenus n'ont reçu la visite de leurs avocats qu'à la date du 20 juillet, soit 11 jours après leurs arrestations. Selon la ligue algérienne des droits de l'homme ainsi que selon les détenus et le collectif d'avocats qui les représentent, ces arrestations sont frappées d'un caractère illégal et abusif.

Mr. FEKHAR est poursuivi pour une multitude de chefs d'accusation (une quinzaine environ) dont les suivants : constitution d'association de malfaiteurs ; Atteinte à la souveraineté de l'État ; Atteinte à l'unité nationale ; Atteinte à la sûreté de l'État ; Attroupement armé et non armé ; Incitation au meurtre, etc. Selon Maître Dabouz, il risque au minimum vingt ans de prison, voire la perpétuité. En réalité, l'État algérien reproche à Mr FEKHAR d'avoir alerté l'opinion nationale et internationale sur le drame qui

se déroule à Ghardaïa depuis deux ans. Mr FEKHAR a aussi été blâmé pour avoir été à l'origine d'un mouvement autonomiste du M'Zab qui du reste n'est porté que par une petite frange de la société mozabite. Enfin, l'État algérien reproche à Mr FEKHAR d'appeler à l'ingérence internationale puisque ce dernier a demandé au secrétaire général des Nations Unies, Mr Ban Ki – Moon, de mettre les Mozabites et leurs cités sous protection. Ces interpellations de l'opinion et des instances internationales sont intervenues après une recrudescence des violences dans le M'Zab. En effet, des attaques récentes ont causé plusieurs dizaines de décès (la journée du 8 juillet 2015 comptant à elle seule une vingtaine de morts) ; de nombreux blessés dans un état grave ; plusieurs grands brulés vifs ; des pillages, saccages et incendies de maisons et de commerces de citoyens mozabites etc. Ces violences ont été perpétrées impunément par des bandes organisées Châambas et cela au vu et au su des forces de police. Il appert que les arrestations et mises en détention de Mr FEKHAR et de ses compagnons se sont faites en violation des droits fondamentaux et de plusieurs articles de lois, entre autres : l'article 32 de La Constitution algérienne ; les articles 3, 5, 7, 8, 9, 10, 19 et 20 de La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme ; les articles 1, 7, 9, 10, 19, 21 et 26 du Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques ; les articles 2, 3, 4, 5, 6, 10 et 11 de La Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples ; et enfin, les articles 1, 2, 7, 37, 40, 42, et 44 de La Déclaration des Nations Unies sur les Droits des Peuples Autochtones. Rappelons que l'Algérie a ratifié l'ensemble des textes internationaux cités. N'ayant aucun recours face à cette conspiration politico – judiciaire, Mr FEKHAR et Qassem Soufghalem ont entamé une grève de la faim (ils en sont au 19e jour). Au 2 aout 2015, suite à la comparution des prisonniers devant le juge d'instruction du Tribunal de Ghardaïa, un communiqué du collectif des avocats des détenus informe que Kamelddine FEKHAR est arrivé amaigri, affaibli et en chaise roulante, et qu'il n'a pas pu être auditionné en raison de sa faiblesse le mettant dans l'incapacité de parler. Il a fait savoir par ses avocats qu'il est placé dans une cellule isolée, sans ai r conditionné, sans eau fraiche et alors qu'il est en grève de la faim depuis 19 jours, on lui a même supprimé l'indispensable sucre pour le maintenir en vie. Aussi, nous signalons l'important problème de tension artérielle de Mr FEKHAR et le refus des autorités à le faire convenablement examiner par un médecin.

Nous tenons aussi à préciser que dans le passé, Mr FEKHAR a fait l'objet de harcèlement et d'une interpellation par l'État algérien. Récemment, ce médecin et militant des droits de l'Homme a fait l'objet d'appel au meurtre à travers des fatwas prononcées par des imams fonctionnaires de l'État algérien.

Monsieur Salil SHETTY, nous vous prions de diligenter une visite à la prison pour constater les conditions de détentions de l'ensemble des détenus politiques ainsi que l'état de santé des deux détenus faisant la grève de la faim.

Nous sollicitons de la communauté internationale, en particulier l'ONU, l'UE et l'UA, qu'elle exerce fermement ses prérogatives afin que le gouvernement algérien respecte ses obligations internationales en matière de respect des droits humains ainsi que des libertés individuelles et collectives. Il est indispensable que les instances internationales assurent le suivi effectif de la mise en oeuvre des engagements passés et à venir de l'État algérien en matière de traités internationaux, et qu'en raison de ses manquements, il y a lieu de rappeler à l'État algérien ses engagements.

Nous souhaitons, Monsieur, que vos services fassent de nos doléances une priorité, et nous réclamons une intervention d'urgence auprès des autorités algériennes concernées afin de libérer les détenus politiques et d'opinion Mozabites, de garantir leur intégrité physique et morale, et d'éviter une fin tragique, soit la mort des détenus, dont l es grévistes de la faim.

En vous remerciant de l'intérêt que vous porterez à cet appel de détresse, veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos sentiments distingués.

Paris, le 03 Août 2015

LES ASSOCIATIONS FRANCO-AMAZIGHES RÉCLAMENT LA DÉMISSION DE RACHID BELMOUKHTAR, MINISTRE DE L'ÉDUCATION NATIONAL

Une fois de plus, l'administration marocaine et son gouvernement viennent de prendre des mesures anti-amazighes qui vont à l'encontre de l'esprit de la constitution 2011. Certaines académies ont donné des instructions orales aux directeurs d'établissements scolaires ainsi qu'aux instituteurs de la langue amazighe, en leur demandant de mettre fin l'enseignement de cette langue. Le dernier concerne l'Académie de Rabat qui a vient de supprimer 23 postes d'enseignants de l'amazigh. Ce n'est pas un fait nouveau car des centaines de postes crées ces dernières années pour l'enseignement de l'amazigh ont été réorientés depuis vers d'autres matières comme l'arabe et du français.

Le Ministère de l'éducation nationale en la personne du Ministre même, n'a jamais témoigné d'un grand intérêt pour l'enseignement de l'amazigh, « la constitutionnalisation de la langue amazighe ne signifie pas forcement son enseignement » dit-il dans une interview en septembre 2014. D'autant qu'un document de son ministère qui précise ses objectifs en terme de l'acquisition des langues ne parle que de la maitrise de l'arabe et des langues étrangères. Le document est intitulé : « une nouvelle école pour le citoyen de demain »

La politique éducative de M. Rachid Belmokhtar et de son Ministère, va sans doute rompre toute coopération avec l'IRCAM. En conséquence l'objectif de la généralisation de l'amazigh lancée depuis 2003 par le biais de la convention IRCAM/MEN, sera purement et simplement sans suite.

Cette politique discriminatoire envers l'amazighité exprime le mépris et le manque de volonté politique du gouvernement et de l'administration marocains.

Compte de ce triste constat. Nous, les associations amazighes en France, réclamons :

1- La démission de M Rachid Belmokhtar, Ministre de l'éducation nationale.

2- L'élaboration des lois organiques afin de permettre l'intégration de l'amazigh dans la vie publique conformément à la constitution de 2011.

3- L'adoption d'une politique dite, de discrimination positive, afin de combler le retard accumulé dans la promotion de la langue et de la culture amazighs.

En fin, nous appelons le mouvement amazigh, les mouvements des droits de l'homme et l'ensemble des acteurs de la société civile au Maroc et à l'étranger à exprimer leur colère et leur indignation et à engager toute forme de protestation pour mettre fin à cette politique.

*** TAMAYNUTFRANCE;**
TIWIZI59 et TIDI

الحركة الأمازيغية تخلد الذكرى 20 لاستشهاد قاضي قدور

تخلد الحركة الأمازيغية بالناظور كل سنة ذكرى استشهاد قاضي قدور، وهذه السنة تحتفل الحركة بالذكرى الـ 20 لاستشهاد الدكتور قاضي قدور، وتنظم -كما جرت العادة-مسيرة رمزية صوب قبر "الشهيد" الواقع بدوار "القضية "بجماعة" آيت سيدال" الجبل وذلك يوم السبت 19 سبتمبر 2015. وقد قام المشاركون بجمع مساهمات مالية لوالدته، اعترافا بالأم الأمازيغية التي تربي الأجيال، وتكابد من أجل تربية الرجال. ورغم كبر سنها الذي تجاوز التسعين وتعدد أمراضها فإنها تتذكر كل صغيرة وكبيرة وبخاصة كل ما يتعلق بفلذة كبدها الذي فقدته.

تخليد هذه الذكرى يأتي حسب الحركة الامازيغية بالناظور، من أجل استحضار المكانة التاريخية للمناضل الأمازيغي الراحل قاضي قدور، ودوره الفعال في الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين على جميع الجبهات.

وتستحضر الحركة الأمازيغية تخليدا لهذه الذكرى، أهم منجزات ونضالات الراحل قاضي قدور، وما قدمه للقضية الأمازيغية، حيث كان من المؤسسين الأوائل لجمعية " الانطلاقة الثقافية " في أواخر شهر يناير من سنة 1978، كما شارك المرحوم في الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير غشت 1980، ومن أهم

إسهاماته الأكاديمية نجد أطروحته في السلك الثالث بجامعة السوربون في موضوع "الفعل في تاريفيت، أشكاله وبنيته" سنة 1981 كما نال أطروحة الدكتوراه بالسوربون في موضوع الارتباط المعجمي والتركيبي بتاريفيت سنة 1990، إضافة إلى مجموعة من المقالات والمحاضرات التي ألقاها الراحل حول اللغة والثقافة الأمازيغية.

ويؤكد مخلدو ذكرى وفاة الشهيد قاضي قدور أن الأخير كان له حضور وازن في الملتقيات الأمازيغية وكان يجمع بين عمله العلمي الأكاديمي ونشاطه النضالي والجمعوي بكل إخلاص وتفان، لذلك كان له الدور الأكبر في جمع أطياف الحركة الأمازيغية في ملتقى أكادير 1991، وإعلان أول ميثاق للغة والثقافة الأمازيغيتين، ليستمر الراحل في نضاله من أجل الأمازيغية وقيم الحداثة والديموقراطية، إلى أن استشهد في 15 شتنبر 1995 في ظروف غامضة إثر حادثة سير فضيعة.

ووفاء منها لقضية الراحل قاضي قدور، تأكد الحركة الامازيغية بالناظور أن تخليدها لمحطة 15 شتنبر، يعد ذكرى وطنية تستحق الوقوف إليها واستحضار معانيها في الوجدان الجماعي الأمازيغي، وتعرب عن مدى وعيها بالمبادئ والقيم التي ناضل من أجلها قاضي قدور.

وتطالب الحركة الامازيغية بالناظور بفتح تحقيق قضائي مستقل في ملابسات استشهاد الدكتور قاضي قدور، كما تشدد على ضرورة إعادة الاعتبار لكل المحطات التاريخية الوطنية الخالدة ولكل الرموز الحقيقية.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤلفات قاضي قدور الأصلية سواء الأطروحات أو البحوث التي أنجزها توجد في خزانة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إضافة إلى جامعة محمد ابن عبد الله ظهر المهراز فاس.

مواعيد

•المسرح الأمازيغي

في إطار تشجيع المسرح الأمازيغي والنهوض به، تنظم «جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة» بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المجلس الإقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان (HDNC)،مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج (EMCC)، وكالة تنمية أقاليم الشمال (NDPA) و مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير (GDC)، الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح إبتداء من الثلاثاء 92 شتنبر الجاري وإلى غاية السبت 30 أكتوبر المقبل تحت شعار"الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية».

وتعرف هذه الدورة التي تحتضن جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح ، التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مشاركة مجموعة من الفرق المسرحية الوطنية في المسابقة الرسمية : الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير، بالإضافة إلى فرق أخرى بعروض شرفية من مراكش و تيزي وزو، ومدن أخرى.

هذا وستعرف فقرات المهرجان تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع: "المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات" بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه.

كما ستتخلل المهرجان ورشات تكوينية حول السينوغرافيا، وإعداد الممثل، وذلك من تأطير خبراء في الميدان المسرحي، وعروض لمسرح الشارع بكل من بني بوعياش تاركيست و إمزورن بالإضافة إلى تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن -تماسينت - تازوراخت -بني حذيفة والرواضي.. مع لقاءات مفتوحة مع عدد من الفنانين بعدد من المؤسسات التعليمية بالإقليم .

وتكرم الدورة السابعة هاته السنة ثلاثة وجوه مسرحية وأكاديمية دوليا ووطنيا ومحليا، تقديرا لمساهماتهم الغزيرة في المسرح الأمازيغي

يشار إلى أن تنظيم هذه الدورة، و على غرار الدورات السابقة تتم بدعم من ولاية الحسيمة تازة تاونات كرسيف و اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير و المجلس البلدي للحسيمة.

إسدال الستار حول فعاليات الدورة الرابعة للجامعة الصيفية بالحسيمة

تم اختتام الدورة الرابعة للجامعة الصيفية بالحسيمة المنظمة من طرف جمعية ريف القرن 21 بشراكة مع جهة تازة الحسيمة تاونات، حول مسلك حقوق الإنسان تحت شعار: « حقوق الإنسان بالريف: المكتسبات والرهانات «، يوم الاحد 16 غشت والتي كانت انطلقت بمقر المجلس الجهوي بتاريخ 13 غشت 2015.

في البداية تطرق السيد ياسين الرحموني رئيس جمعية ريف القرن 21 في كلمته، للظروف المصاحبة لإطلاق هذه الدورة، كما أشار إلى كل الوقائع المرتبطة بالتظاهرة، وقد عمل بعدها على فسح المجال لكلمة الدكاترة المشاركين والأساتذة الباحثين التي عبروا من خلالها عن سرورهم بنجاح الدورة وتشجيعهم للجهة المنظمة على ضرورة تطوير التجربة والمحافظة عليها كترسيخ أكاديمي وثقافي ومدني يساهم في اغناء وتنمية الوعي الفكري والمعرفي والهوياتي في منطقة الريف بصفة عامة وذلك من اجل الانخراط الايجابي والفعال في بناء حداثة خلاقة ومبدعة.

مباشرة بعد ذلك تم فسح المجال للطلبة الحاضرين والمشاركين للتعبير في مائدة مستديرة عن ارتسماتهم وملاحظاتهم حول الجوانب التنظيمية للجامعة وهو ما عبر عنه فعلا الطلبة والطالبات في كلماتهم والتي عبروا من خلالها على ثنائهم حول نجاح الدورة الرابعة من الناحية التنظيمية ومن الناحية الثقافية والعلمية، كما عبر البعض عن بعض الانتقادات المرتبطة بالجانب الزمني وتوزيع الحصص الدراسية.

بعد ذلك قدم السيد رئيس الجمعية كل الإجابات والتوضيحات المتعلقة باستفسارات وملاحظات المشاركين، وبعد الانتهاء من المائدة المستديرة شرع الفنان الموسيقي محمد فارس في تنشيط الحقل الختامي بمقاطع موسيقية ملتزمة نالت إعجاب الحاضرين، كما تلت هذا الحفل عملية توزيع شواهد الجامعة على المشاركين والمشاركات وعلى السادة المؤطرين لفقرات الدورة الرابعة.

وقد جاء هذا الحفل الختامي بعد مشاركة الحاضرين والحاضرات في زيارة بحرية ترفيهية لخليج الحسيمة الرائع، الذي اختير من ضمن أجمل خلجان العالم، على متن القارب «أمين 1»، هذه الخرجة الفريدة من نوعها نالت ارتياح وإعجاب كل الحاضرين وساهمت في زرع البسمة والبهجة على محيّاهم.

وعلى وقع الاشادة من طرف المنظمين والمؤطرين والطلاب والمتتبعين على حد سواء كان اختتام هذه الدورة التي أجمع الكل على تميزها، على أمل اللقاء السنة المقبلة لخوض غمار التحصيل العلمي والتبادل الثقافي في إطار دورة خامسة بمسلك جديد ومواضيع جديدة.

وفي الأخير تم التقاط صور جماعية توثق للحدث وتثمن صورته الفنية إضافة إلى صورته الأكاديمية.

المنتدى السياسي للريف يناقش علاقة الثروة والفقر بالانتخابات في الريف

نظمت جمعية أمزيان وجمعية ثاويزا للثقافة والتنمية بسلوان المنتدى السياسي الثالث للريف والذي تداول في علاقة الثروة والفقر بالانتخابات في الريف. المنتدى احتضنته قاعة مكتبة المركب الثقافي بالناظور يوم الخميس 20 غشت. وذلك بإسهام مجموعة من الأعضاء في الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف ومتعاطفيها، برئاسة منسق عام الحركة السيد عبد الإلاه استيتو، وبحضور السادة محمد موحا، ومحمد العتوتي ومحمد انعيسى وخالد بلقايدي وصبحي البوديحي وكريم مصلوح وفكري بنعلي، مع حضور ومساهمة لمجموعة من الفعاليات الريفية.

وقد انتقد المشاركون الواقع الانتخابي وأبدوا مجموعة من الملاحظات حوله، وعدم توفر شروط خدمته للريف، كما عبروا على أن ليس من أولويات الحركة ولا من استراتيجيتها إصدار موقف بشأن الانتخابات المحلية، وإنما بناء ذات الحركة، وإحداث التغيير في تكوينها خصوصاً ضرورة تواجد النساء في صفوفها. وقد أبرزَ المساهمون وأكدوا على انشغال الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف، بتقوية دورها للإسهام بشكل أكبر في التوعية السياسية لمنطقة الريف، وبإبراز دورها كحركة مناضلة إلى جانب المواطنين.

عضّة كلب مسعُور تَضَعُ حدًّا لحياة طفل صغير بتافراوت

لم تكن عائلة الطفل "عمران أَشِيبَانْ" وهي القادمة من الدار البيضاء لقضاء العطلة الصيفية في بلدتها بتغراراط نواحي مدينة تافراوت، تتوقع أن تتحول عطلتها إلى جحيم وتفقد ابنها الأصغر الذي لم يتجاوز عمره الأربع سنوات.

الطفل الراحل "عِمران أَشِيبان" الذي كان يستمتع بالعطلة في بلدته قرب تافراوت رفقة أصدقائه، فاجأه كلبٌ مصاب بالسعار، انقض على وجهه قبل أن يعُضّهُ عضّة سامة أفرغت في جسمه الصغير والنحيف فيروساً قاتلاً وضع حداً لحياته.

وفي الوقت التي كان فيها العالم يتضامن مع الطفل السوري "أَيْلان الكردي" الذي لفظه البحر في تركيا، وكبرى قنوات العالم تنقل صوره في نشراتها الرئيسية، كانت عائلة الطفل المغربي عِمران فيما يشبه مارطون بين مستشفيات تافراوت، أكادير والدار البيضاء، بحثا عن دواء لعلاج وإنقاذ ابنهم الصغير من السم القاتل الذي ينتشر في جسمه النحيف كالنار في الهشيم.

العائلة نقلت ابنها في البداية إلى مستشفى مدينة تافراوت ليقدموا له العلاجات الأولية لكنها لم تفده في شئ، قبل أن يطلب المشرفين على المستشفى العائلة المكلومة المصدومة بنقله لمستشفى مدينة أكّادير، وفي هذا الأخير طلب الأطباء مجددا من الأسرة نقل إبنها إلى مستشفى مدينة الدار البيضاء، وكان الوقت الذي قضته العائلة تسابق الزمن على الطرقات بين تافراوت وأكادير والدار البيضاء كافيا، ليتوغل السم القاتل في جسم عمران ويفتك به إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة مودعاً هذه الحياة ومعرّياً واقع مستشفياتها.

الفاعل الجمعوي والحقوقي إبراهيم أعراب أوضح في تصريح لجريدة "العالم الأمازيغي"، أن الطفل عمران الذي كان ضحية لعضة كلب مسعور أودت بحياته، ما هو إلا حالة من ضمن حالات أخرى تعكس واقع الأطفال والوضع الصحي المتردي في منطقة تافراوت من نقص التجهيزات والأدوية.. إذ مؤخرا سُجلت حالات لوفيات بفعل غياب مرافق صحية في المستوى يضيف أعراب.

وحول من يتحمل مسؤولية وفاة الطفل عمران، قال ذات الناشط الحقوقي بأن "المسؤولية فيما يقع من ضحايا مشتركة بين عدة جهات، في مقدمتها المصالح الطبية والجماعات المنتخبة، وكذا الجمعيات المحلية، لأنها لا تقوم بدورها في دق ناقوس الخطر أمام بعض الظواهر الخطيرة التي تهدد صحة السكان وحياتهم"، قبل أن يتساءل أعراب:"ترى لو تم التدخل السريع لمعالجة الطفل عِمران، ولو كان في تافراوت مستشفى يقدم علاجات في المستوى هل كان سيموت الطفل عمران؟ وهل كانت ستخبو ابتسامة الحياة من عينيه البريئتين؟، مسجلا أسفه على أوضاع الطفولة وأوضاع الصحة ومستشفياتها في المغرب".

وشدّد أعراب على أن وفاة الطفل عمران ما كانت لتحصل "لو أن المسؤولين قاموا بدورهم، فبدل أن "يتصارعون على المواقع والكراسي الانتخابية ليثبهم على الأقل قاموا بحملات للقضاء على الكلاب المسعورة، لما كان الطفل عمران ضحية ولازال على قيد الحياة يتهيأ لحمل محفظته الصغيرة وفرحة الحياة تملأ محياه".

وأكد على ضرورة القيام بحملات للقضاء على الكلاب الضالة التي تتواجد ضمنها كلاب مسعورة تهدد الأطفال والكبار، وذلك بتعاون بين القطاعات المسؤولة محليا كمندوبي وزارتي الفلاحة والصحة والجماعات المحلية وحتى السكان أنفسهم، من أجل تجنب وقوع ضحايا آخرين.

هذا واعتبر عضو المكتب التنفيذي للهيئة المغربية لحقوق الإنسان "الطفل عمران" بمثابة تجسيد حقيقي لحالة الطفولة، خاصة في الهوامش والبوادي المغربية حيث لا يتوفر الأطفال على الشروط الدنيا التي تضمن لهم حقوقهم، والتي تنص عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة وصادق عليها المغرب. إذ أن القطاعات المعنية في المجال الاجتماعي والصحي والتربوي حسب نفس المتحدث تكاد تكون غائبة في جل البوادي المهمشة، حيث يعاني الأطفال من غياب المرافق الصحية والتربوية فما أدراك بالترفيهية، فالمسؤولين مركزيا لازالوا يتعاملون مع البوادي وفق منطق المغرب غير النافع.

وأوضح الناشط الحقوقي بأن تافراوت كباقي المناطق المهمشة لا تتوفر على مستشفى يكفل "حق العلاج" في المستوى للساكنة بما فيهم الأطفال المعرضون للكثير من الآفات كلدغات العقارب والأفاعي وخطر الكلاب الضالة، وختم أعراب كلامه بما يشبه رسالة رثاء على موت الطفل عمران، "لكم أن تبكوا طفولة عمران التي اغتيلت في صمت دون أن تتحدث عنه وسائل الإعلام، ولكم فقط وذلك أقل ما ينبغي أن تفعلوه أن تطلبوا الرحمة لعمران والعزاء لأسرته المكلومة، رحمك الله ياعمران فقد كنت طفلا جميلا لكن كلبا شاردا مسعورا وضع حدا لحياتك".

يشار إلى أن جريدة "العالم الأمازيغي" حاولت الإتصال بوالدة الضحية، إلا أن هاتفها ظلّ خارج التغطية.

ومن الجذير بالذكر أن سيِّدة أخرى قد توفيت بعد تعرضها للدغة أفعى سامّة بسبب عدم تلقيها للعلاجات المناسبة نتيجة ضعف البينيات التحتية الصحية بالمنطقة، وهو ما دفع الساكنة في وقت سابق إلى تنظيم عدة وقفات احتجاجية تنديدا بتردي الأوضاع الصحية في تافراوت.

* منتصر اثري

فرقة ريفانا تصدر ألبومها الجديد "ARAGHI"

أصدرت فرقة ريفانا ألبومها الثاني -ARAGHI، وطرحته في الأسواق يوم فاتح غشت 2015، ويضم الألبوم الغنائي الجديد ثمان أغان من كلمات وألحان الفنان فريد الحمدوي، من إنتاج شركة PODIUM PRODUCTIONS ، وقد سجل في STUDIO

VIA RECCORS بالحسيمة، وجاء العمل كثمرة مجهود فريق عمل متكامل يضم فريد الحمدوي وعلي المعكشاوي في العزف والغناء والكورال، ومثير أخصيم ومحمد أفاسي في التسجيل، وكل من أشرف الإدريسي وإلياس أزريوح في التصوير والجرافيك. في حين تكفل الفنان التشكيلي علي المسعودي المقيم بالديار الإسبانية بإعداد لوحة الغلاف.

وتعد فرقة ريافنا من الفرق الراقية بالريف التي تعالج مواضيع اجتماعية و انسانية عدة من قبيل الهوية و الهجرة، ومواضيع تأخذ بنا إلى الذاكرة و التاريخ.

و قد سبق للفرقة أن صدرت ألبومها الأول سنة 2012 بالحسيمة.

الأمازيغ والإنتخابات.. قلة مقاطعة وغالبية غير مكترثة ومشاركة فردية محدودة

ساعيد الفروخ

أجريت بالمغرب في الرابع من شهر شتنبر هذه السنة أول انتخابات جماعية وجهوية في ظل الدستور الجديد الذي أقر في تعديلاته لسنة 2011 الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد، وعلى غرار مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت بالمغرب في السنوات الماضية، تراوحت مواقف إطارات الحركة الأمازيغية بين المقاطعة والتجاهل، ويبقى الجديد هذه السنة هو تقديم عدد من الفاعلين الأمازيغ لترشيحاتهم تحت ألوان حزبية مختلفة، مثيرين جدلا واسعا حول صواب مخالفتهم بمبادراتهم الفردية تلك لتوجهات غالبية إطارات الحركة الأمازيغية في البلاد، بدعوى أن تلك الانتخابات تأتي بعد أربع سنوات من ترسيم الأمازيغية دون إقرار قانونها التنظيمي وفي ظل عدم تغير مقاربة الدولة والأحزاب للأمازيغية بما ينسج مع تطلعات الأمازيغ.

غالبية إطارات الحركة الأمازيغية الوطنية وضعت نفسها في موقع الغير معني بإبداء موقف من انتخابات شتنبر 2015، وهو موقف بقي وفيا لما جرت عليه العادة داخل الحركة الأمازيغية التي عادة ما تبدي مواقفها في الانتخابات البرلمانية وليس الجماعية، ولكن إطارات أمازيغية تضم في غالبيتها النشطاء الأمازيغ الشباب لم تتردد في الدعوة للمقاطعة، لأسباب متقاربة في غالبيتها ضمنها ما يتعلق بالسياق السياسي الذي تجرى فيه العملية، إلى جانب ما يرتبط باستمرار السياسات التمييزية ضد الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، واستمرار الإعتقال السياسي وقمع الأمازيغ، وغير ذلك من الانتهاكات التي ظل الأمازيغ يتهمون الدولة بإرتكابها في حقهم طوال السنوات الماضية.

التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية: الإنتخابات غير ديمقراطية وتجرى في ظل خرق حقوق الأمازيغ

دعت التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة إلى مقاطعة الإنتخابات الجماعية والجهوية على اعتبار أنها انتخابات شكلية لا ترتقي إلى مستوى الانتخابات الديمقراطية، وتتم في ظل دستور غير ديمقراطي يحترم إرادة الشعب وذلك بمبدأ التعاقد بين الدولة والشعب من أجل وضع قوانين متعارف عليها تتكفل بمهمة تحديد هيكلة السلطة وآليات توزيعها ونمط اشتغال مؤسساتها (فصل السلط، استقلالية السلطة القضائية...).

وشددت الحركة الثقافية الأمازيغية على أن موقفها يأتي كذلك بسبب استمرار اعتقال مناضلي القضية الأمازيغية والحركة الثقافية الأمازيغية (حميد أعضوش، مصطفى أسايا) رغم الأدلة والحجج التي تؤكد براءتهم، إضافة إلى اسمرار اعتقال مناضلي القضية المحورية للشعب الأمازيغي _ القضية الأمازيغية _ (يوسف صابون)، ما يحيل على خرق واضح من طرف المخزن للقوانين السامية التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وبناءا على ما سبق أعلنت ذات الحركة مقاطعتها للانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015، ودعت من وصفتهم بالعقول الحرة وكل الغيورين على الوطن الجريح إلى مقاطعة ما وصفته بمسرحية "الانتخابات ".

وأكدت الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة على ضرورة إطلاق سراح معتقليها "حميد أعضوش" و"مصطفى أسايا" و"يوسف صابون" دون قيد أو شرط ، مشددة على تشبثها ببراءة هؤلاء المعتقلين السياسيين من التهم المنسوبة إليهم، مسجلة تضامنها معهم إلى جانب التضامن مع "أحرار المزاب" في القمع الذي يطالهم من طرف نظام الجنرالات بالجزائر، وكذا كل الانتفاضات الشعبية ومعتقليها.

وشددت الحركة الثقافية الأمازيغية على كونها "جسدا وطنيا وممثلا وحيدا للشعب الأمازيغي داخل الساحة الجامعية، وامتدادا موضوعيا للمقاومة المسلحة وأعضاء جيش التحرير".

* حركة تاوادا نيمازيغن: استمرار سياسة الإقصاء والقمع والإعتقال ضد الأمازيغ

دعت حركة تاوادا نيمازيغن في بيان لها إلى مقاطعة "الإنتخابات الجماعية والجهوية"، ووجهت الدعوة لكل التنظيمات الأمازيغية والمدنية والديمقراطية وكل الشعب المغربي إلى اتخاذ نفس الموقف، وأرجعت تاوادا أسباب دعوتها لمقاطعة الانتخابات إلى عدة أسباب ضمنها ما وصفته باستمرار سياسة المخزن بكل صنوف فسادها المالي والمؤسساتي والسياسي وكساد كل شعاراته، إلى جانب كون "السياق السياسي والقانوني الذي تنظم فيه اللعبة الانتخابية يؤطرة دستور ممنوح غير ديمقراطي شكلا ولا مضمونا وغير متعاقد عليه شعبيا".

وأكدت تاوادا على أن ما وصفته ب "مسرحية الانتخابات شكلية فقط، ولا تساهم بشكل فعلي لا من قريب ولا من بعيد في التحول الفعلي نحو الديمقراطية، وبناء دولة المؤسسات ذات استقلالية في سلطها، ودولة المواطنة الحقة التي ينشدها ويسعى إليها جميع المغاربة بكل ما تحملها من الحقوق والحريات والعدالة والمساواة والعيش الكريم".

وفيما يتعلق بالسياق الحقوقي، نددت تاوادا باستمرار الاعتقال السياسي في حق النشطاء السياسيين وعلى رأسهم مناضلي القضية الأمازيغية ونشطاء الحراك الشعبي (مصطفى أوسايا، حميد أعضوش، يوسف صابون، يوسف بن الشيخ، محمد جلول..)، واستمرار سياسة الميز والتفاضل بين أبناء الوطن بعيدا عن حقوق المواطنة (منع الأسماء الأمازيغية، شرعنة بطائق الشرفاء..).

وبررت تاوادا موقفها المقاطع للانتخابات كذلك ب"غياب أدنى إرادة سياسية حقيقية لدى المخزن المغربي للنهوض بالأمازيغية إنسانا ولغة وثقافة وتاريخا وهوية، ما عدا سياسة الهروب إلى الأمام من خلال الاحتواء وتكميم الأفواه وإفراغ الحقوق الأمازيغية ومطالب القضية من مضامينها الحقيقية، باعتماد سياسة التجزيء والتشويه والتقييد تارة، والإقصاء السياسي والقمع والاعتقال السياسي تارة أخرى". واعتبرت حركة تاوادا على أن منع الأسماء الأمازيغية من التسجيل واستمرار اعتقال مناضلي القضية الأمازيغية والتضييق على العمل الاحتجاجي الأمازيغي واغتصاب حق امازيغن في التنظيم وما وصلت إليه قضية تدريس الأمازيغية من فشل وإفشال، لخير دليل على أن المخزن مستمر في الوفاء لسياسته العروبية والتعريبية"، داعية إلى مقاطعة ما وصفته "بالمسرحيات" الإنتخابية الجماعية والجهوية المقبلة.

وجددت تاوادا تأكيدها على ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بفصل واضح للسلط ويربط بشكل فعلي مبدأ المسؤولية بالمحاسبة، مع ضرورة ترسيم حقيقي للأمازيغية في دستور ديمقراطي يقر بالهوية الأمازيغية للدولة، ديمقراطية مدنية فيدرالية علمانية، إلى جانب إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في المغرب وعلى رأسهم معتقلي القضية الأمازيغية حميد أعضوش ومصطفى أوسايا ويوسف صابون..، مسجلة دعمها لكل الحركات الإحتجاجية في المغرب (إميضر، حركة المعطلين...)، كما طالبت ذات الحركة بإطلاق سراح جميع معتقلي امازيغن في أحداث غرداية مزاب على رأسهم الناشط الحقوقي كمال فخار.

* جمعية ثيموزغا بالحسيمة: غياب ترسيم حقيقي للأمازيغية واستمرار نزع الأراضي

أصدرت جمعية ثيموزغا الثقافية والاجتماعية بالحسيمة في منطقة الريف، بيانا دعت فيه الشعب المغربي لمقاطعة الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر، مجددة موقفها الرافض لهذه الانتخابات.

ودعت ثيموزغا الشعب المغربي لمقاطعة ما وصفته بمهزلة الانتخابات، كما دعت مواطني ومواطنات منطقة الحسيمة خاصة إلى اليقظة والاستعداد للوقوف ضد المخططات التي ستستهدفهم في القادم من الأيام، إن على مستوى مصادرة أراضيهم من طرف لوبيات العقار أو إثقال كاهلهم بضرائب جديدة، في إطار عمليات التدبير المفوض الذي اعتبرت الجمعية أنه لا محالة سيلجأ إليه المنتخبين خدمة لمصالحهم وتنفيذا لأوامر من وصفتهم بأسيادهم.

وشددت ذات الجمعية على ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بترسيم حقيقي للأمازيغية، قبل أن تسجل من جانب آخر إدانتها لما وصفته بالمخططات المخزنية التي تسعى إلى تمييع مطالب الشعب المغربي وإفراغها من مضمونها الحقيقي، ولكل من تعتتهم بلوبيات العقار المستفيدة من كعكة السلطة واحتلال مواقع سياسية واقتصادية مهمة، والمستولية على أجود أراضي المواطنين بمنطقة الحسيمة.

وأدانت ثيموزغا ما اعتبرته "الصمت الذي تنهجه مختلف السلطات المحلية تجاه الترامي الذي يتعرض له الملك العمومي البحري، عبر تحويل مجموعة من شواطئ الحسيمة إلى ملكيات خاصة بتزكية ومباركة من طرف ما يسمى بالمنتخبين ومختلف السلطات الأخرى"، ونددت بكل المضايقات التي يتعرض لها الداعين لمقاطعة الانتخابات، قبل أن تسجل عزمها رفقة كل الإطارات الغيورة بالمنطقة، على فضح كل مافيا العقار، وكل المخططات التي تستهدف منطقة الريف.

* بيان تنسيقية آيت غيغوش -لخميس دادس-: تهميش الجنوب الشرقي واستمرار اعتقال الأمازيغ

اعتبرت تنسيقية آيت غيغوش الانتخابات الجماعية والجهوية على أنها تأتي كإكمال لما وصفته ب"مشروع التهدئة والتوافق الذين يجسدان بدورهما استمرار العائلات واللوبيات في اتخاذ قرارات الأغلبية، واستمرار قواعد الحكم والتسيير القديمة التي تراعي الحفاظ على الجوهر الاستبدادي الموروث، مما يؤكد إفلاس اختيار الإصلاح من داخل النسق المخزني".

وفي هذا السياق أكدت تنسيقية آيت غيغوش على أنها لا تزال متشبثة بخطابها الراديكالي، الذي يدعو حسب التنسيقية إلى "تغيير حقيقي يعيش للقطيعة مع نماذج الحكم الطاغية والمستوردة، التي أكدت مجموعة من التجارب فشلها وإفلاسها، عوض الانسياق وراء وهم التغيير داخل نسق حكم مخزني متسلط يؤكد منطق الواقع وخطاباته الرسمية فشل منظوماته التعليمية، الاقتصادية والإجتماعية".

وأمام هذا الوضع سجلت ذات التنسيقية أن الحركة الأمازيغية لا زالت فاشلة في احتضان الأصوات الرافضة التي تعيش تيهانا تنظيميا، وبلورة عمل ومشروع سياسي حقيقي راديكالي ومعقلن.

وأعلنت تنسيقية آيت غيغوش تشبث أعضائها بالتنسيقية كاستمرارية لخط المقاومة وجيش التحرير، وبراءة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، بالإضافة لتشبثها بإطار الحركة الثقافية الأمازيغية، ونددت باستمرار الاعتقالات السياسية وسياسة التهميش المنهج ضد الجنوب الشرقي وسياسة نزع الأراضي السلالية.

وسجلت "آيت غيغوش" تضامنها مع المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، وساكنة إميضر في محنتهم وكافة الشعوب المضطهدة عبر العالم.

من جانب آخر طالبت تنسيقية آيت غيغوش بالإفراج الفوري عن معتقلي القضية الأمازيغية حميد أعضوش، مصطفى أسيا ويوسف صابون، وكذا كافة معتقلي الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية.

وشددت على ضرورة رفع الحصار الممنهج سياسياً، اقتصاديا وتاريخيا من طرف النظام المخزني على الجنوب الشرقي، داعية ساكنة المنطقة إلى مقاطعة ما وصفته بمهزلة الانتخابات الجماعية والجهوية.

وفي ختام بيانها دعت ذات التنسيقية الحركة الأمازيغية وكل الأصوات الديمقراطية، إلى التعاطي الإيجابي والملتزم مع ملف الاعتقال السياسي، الذي اعتبرت أنه لا يزال وصمة عار على جبين المخزن وعلى كل المناضلين والإطارات الأمازيغية من خلال ما وصفته بتعاطيها المخجل والمحتشم مع هذا الملف.

* تنسيقية تنزروفت: غياب الديمقراطية وشكلية الانتخابات

أكدت تنسيقية تنزروفت على أن الانتخابات في أية دولة ديمقراطية يكون الهدف منها هو ترجمة الديمقراطية الداخلية وتكريسها، شأنها شأن كافة الآليات الديمقراطية المماثلة، بما يضمن التداول السلمي على السلطة، وهي الصفة التي اعتبرت تنزروفت أنها تنتفي تماما في الحالة (المغربية) كونها تأتي في إطار دستور ممنوح ولا ديمقراطي وفي ظل نظام استبدادي وفاقد للشرعية، ولا يمثل الشعب، وهي الآلية (الانتخابات) التي يتم التحكم فيها من بدايتها عبر إصدار القوانين و التقسيمات الترابية واللوائح، إلى الإشراف المباشر عليها من طرف مؤسسات المخزن (الداخلية)، الشيء الذي يجعلها حسب ذات التنسيقية شكلية وفارغة المحتوى ولا تعبر سوى عن ما أريد له أن يكون، بل وتكون محسومة النتائج مسبقا.

وأضافت تنزروفت أن المناخ السياسي الراهن، تبقى أهم سماته الجمع بين السلط ومنطق الضبط والتحكم والاعتقالات السياسية وإلغاء الحريات والتضييق على الإطارات الديمقراطية وقمع كافة الأصوات المعارضة، لا يمكن أن تنتج عنه حسب ذات التنسيقية سوى عملية سياسية مريضة وغير سليمة، الشيء الذي يجعل أية مشاركة في العملية السياسية برمتها وفق الشروط السالفة الذكر تعبيرا عن الرضا عن ما أسمته "الوضع المريض"، و إضفاء لشرعية غير مستحقة على المخزن، وخيانة للشعب وتطلعاته المشروعة في دولة ديمقراطية.

ودعت تنسيقية تنزروفت كافة مناضلات ومناضلي التنسيقية والحركة الأمازيغية عموما وكافة الإطارات الديمقراطية وعموم الشعب إلى مقاطعة ما وصفته ب"مهزلة الإنتخابات"، معتبرة أن موقفها ليس بالعدمي وإنما هو موقف سياسي جاء نتيجة لتحليل الواقع الراهن، وتؤكد من خلاله أن الطريق إلى التغيير المرجو لا يمكن أن يتأتى سوى عن طريق النضال الميداني المؤدي إلى تغيير جدري يضمن إقامة نظام ديمقراطي يحفظ كرامة الشعب ويستجيب لطموحاته.

وسجلت تنزروفت في ختام بيانها تضامنها المبدئي واللامشروط مع المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، ومع مناضل القضية الأمازيغية "يوسف بن الشيخ"، والحركات التلاميذية الأمازيغية في كافة مواقعها ، إلى جانب تضامنها مع من وصفتهم بضحايا القمع المخزني الرافضين لما وصفته بمهزلة الانتخابات والداعين لمقاطعتها (بويزكارن...).

ونددت ذات التنسيقية بما أسمته "الاستغلال السياسوي للأمازيغية في الحملات الإنتخابية للزوايا السياسية للمخزن"، واستمرار اعتقال كل من أوعضوش وأوسايا، والمتابعة السياسية في حق المناضل يوسف بن الشيخ، معلنة تشبثها ببراءة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، وبخطاب الحركة الثقافية الأمازيغية التي عبرت عن تمسكها بها كجسد وطني وممثل شرعي ووحيد لإيمازيغن من داخل الجامعة .

* بيان منظمة إزرفان: الإنتخابات لن تنعكس إيجابا على المواطنين

شددت منظمة إزرفان على أن لا معنى لتنظيم انتخابات في غياب دستور ديموقراطي يقر بنظام برلماني حقيقي فاصل للسلط، وضامن لقضاء مستقل، معتبرة أن البوادر التي تلوح في الأفق على إثر هذه (الانتخابات) لا تبشر إطلاقا بأي تغيير من شأنه أن ينعكس إيجابا على حياة المواطن المغربي، وأن هذه (الانتخابات) لن تفرز سوى مؤسسات صورية لا قدرة لها على الحد من أوضاع الفساد والريع، وتجريد السكان الأصليين من أراضي أجدادهم و إيقاف نهب ثرواتهم الطبيعة، وفي ظل سياسة الإفلات من العقاب.

واعتبرت ذات المنظمة على أن التحكم المستمر للأعيان وأصحاب "الشكارة" في الأحزاب السياسية بمباركة النظام هو السمة السائدة، مما يعيق أي تطور ديمقراطي بالمغرب، مشيرة إلى أن من أسمته المنظمة ب"المركز" ماض في تنفيذ سياسته الرامية إلى محو الخصوصيات الحضارية والتاريخية لكل مناطق المغرب، عبر تسخير أجهزته الإيديولوجية من إعلام و تعليم، ورقابة سلطوية من ولاة وعمال المتمتعين بما يسمى (سلطة الوصاية).

و بناء عليه فقد دعت إزرفان كافة المواطنات والمواطنين إلى تحمل ما اعتبرته "مسؤولياتهم التاريخية" وذلك بمقاطعة عملية التصويت ليوم 04 شتنبر 2015 وعدم المشاركة فيها.

* بيان تنسيقية أسامر: رفع الحظر عن الأحزاب الأمازيغية

أكدت تنسيقية أسامر على إثر عرض وتدارس مستجدات ما اعتبرت أنه "أريد له أن يكون التنافس وغزو مناصب السلطة والقرار الجهوي" بعد تطورات واستحقاقات الربيع الديمقراطي، رفضها لسياسة تناوب وتبادل المقاعد بين من وصفتها ب"مافيات" أجرمت وقدمت ولا تزال تقدم برامج مستقبلية للنهب والجرم السياسي دون حسيب ولا رقيب، مسجلة إدانتها لمصادرة حق المواطن في اختيار حر لممثليه وجعله أمام خيارات وبرامج، اتفقت على ما اعتبرته التنسيقية نهب وسلب "المواطن الأمراكشي" أدنى الحقوق التي تخولها البطاقة الوطنية.

وجددت تنسيقية أسامر دعوتها إلى وزارة الداخلية لرفع الحظر التعسفي عن الكيانات السياسية الطبيعة والشرعية والوطنية، وعلى رأسها الأحزاب الأمازيغية الغير المرخص لها، مسجلة أسفها لما اعتبرته تواطؤا للسلطة مع من اتهمتهم بأنهم يريدون تعطيل قطار التنمية لست سنوات قادمة.

ورحب التنسيقية في الأخير بكل صوت حر راغب للانضمام إليها كتنظيم مدني ترافعي عن الجنوب الشرقي وفق ثوابت تاكليت المملكة ـالوطن أموراكش ـ تيموزغا (لا شرقية لا غربية) هدفها: من المغرب نحو المغرب، مهد الديمقراطية والتنظيم السياسي.

يذكر أن المغرب سيجري السنة القادمة انتخابات تشريعية تكتسي أهمية سياسية بالغة، وعلى خلفية تلك الانتخابات فإن الدولة المغربية لا زالت تحتفظ لنفسها بورقة القانون التنظيمي للأمازيغية، التي بإمكان توظيفها أن يلعب دورا كبيرا في توسيع جبهة المقاطعين الأمازيغ أو يحسم الأمر لصالح مشاركة الأمازيغ في تلك الانتخابات بشكل غير مسبوق، خاصة إن تمت صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية واتخاذ قرارات حقيقية لإقرار الحقوق الأمازيغية قبل الانتخابات التشريعية، لأنه على ما يبدوا من بيانات إطارات الحركة الأمازيغية المقاطعة للانتخابات فإستمرار سياسة التهميش والتمييز ضد الأمازيغ لا يؤدي إلا إلى رفع سقف مطالبهم، وبعد أن كانوا يكتفون بالمطالبة بإقرار حقوقهم اللغوية والثقافية، فإن التماطل في الاستجابة لمطالبهم لسنوات جعلهم يطالبون بدستور ديمقراطي، وبالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الممارسة السياسية بالمغرب من الجدية الى العبث

لغوياً "السياسة" مصطلح مشتق من "سَاسَ" و"يَسُوسُ" ويعني سبل التصرف في معالجة امور الدنيا (امور جماعة او حزب او دولة...). والسياسة بمعناها الواسع هي مجموعة من الإجراءات والتدابير والخطط والطرق والبرامج المؤدية لاتخاذ قرارات او اجراءات لتغير وضع ما داخل حزب او طبقة اجتماعية او مجتمع او دولة... الخ. كما تعني ايضا كيفية تدبير شؤون جماعة بشرية داخل تنظيم معين او مجتمع بمختلف تعبيراته و تياراته و فصائله السياسية و الثقافية و الدينية.

والسياسة ايضا هو كيفية توزيع القوة والنفوذ بمجتمع ما أو نظام ما، وهذا ما يؤدي الى صراعات قد تكون احيانا مريرة ومتطاحنة بين الاطراف المتصارعة حول المصالح كل من موقعه و طبقته الاجتماعية وهذا ما يتطلب تضحيات جسام للوصول الى الهدف و الذي يكمن في اخر المطاف بضرورة تحقيق العدل والحرية والكرامة والامن و السلام و الطمأنينة والشغل والتعليم والصحة لكافة المواطنين و المواطنات.

وبما أن السياسة هي السعي إلى امتلاك السلطة وتطبيق برامج سياسية و تدبير الشأن العام وتنظيم العلاقات بين الأفراد بواسطة هيئات ومؤسسات تنظيمية تسخرها لذلك فان ممارسة السياسة والمشاركة والانخراط فيها يبقى امرا مشروعا لكل ابناء الشعب الواحد دون استثناء مهما اختلفت اراؤهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم السياسية والايديولوجية ومعتقداتهم المذهبية والدينية.

*** السياسة في المغرب**

منذ القدم اختلف المغاربة حول طريقة تدبير شؤون بلدهم وهو اختلاف مشروع. وما دام ان هذا الموضوع لا يتسع لوقوف الى جذور السياسة في المغرب، إلا انه لابد من الوقوف ولو باختصار شديد عند السياسة عند المغاربة في العصر الحديث ابتداء من المرحلة الأستعمارية الى اليوم.

ففي عهد الاستعمار اتخذت سياسة المغاربة شكلان من اجل فرض التغيير وطرد المستعمر. حيث تكتل المغاربة في اول وهلة في حركات المقاومة واخرى سياسية. فمنهم من اختار اسلوب الكفاح المسلح كالحركة الخطابية بشمال المغرب وموحا اوحمو الزياني وماء العينين في الاطلس والجنوب. لكن مباشرة بعد القضاء على المقاومة بالتآمر والقوة العسكرية الاستعمارية . ولدت الحركة الوطنية المتمثلة انذاك في حزبي الاستقلال و "الشورى والاستقلال" والحزب الشيوعي المغربي. ثم عاد الشعب المغربي ثانية الى خيار السلاح تحت لواء جيش التحرير بعد تعنت المستعمرين الفرنسي والاسباني. اما سلاطين المغرب فاختاروا انذاك طلب "الحماية" نظرا لضعف الملكية و عدم قدرتها انذاك على تدبير شؤون المغرب والمغاربة .

*** عهد الاستقلال**

يقر الاغلبية المطلقة من المغاربة سرا او علانية ان استقلال المغرب جاء منقوصا وابرز عناوين هذا النقص هو عدم ترسيم حدود المغرب شرقا وغربا، شمالا وجنوبا. فاسبانيا حافظت عن مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما كما ان الحدود الجنوبية بقيت مبهمة الى ان استقلت موريتانيا وبروز صراع حول الصحراء بين المغرب وجبهة البوليزاريو والذي لم يحسم الى يومنا هذا لا اماميا ولا رسميا. كما ان الحدود المغربية الجزائرية ضلت ملغومة مما ادى الى نشوب حرب طاحنة بين المغرب والجزائر و المسماة بحرب الرمال لسنة 1963.

هذا النوع من الاستقلال لم يعجب جيش التحرير الذي واصل قتاله جنوبا وشمالا كما لم يعجب حتى العديد من ابناء حزب الاستقلال نفسه و هذا ما ادى الى حدوث انشقاق في الحزب وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ناهيك عن رفض المواطنين في البوادي و المدن.

عرفت هذه المرحة بصراع دامي لحسم السلطة لصالح انصار اتفاقية "ايكاس ليبان" بحيث تم تصفية جيش التحرير بشكل بارد وعذب اعضاء حزب الشورى والاستقلال وقمعت انتفاضات الشعب في الاطلس والريف بقسوة قل نضيرها.

في خضم هذا الصراع ولد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من رحم حزب الاستقلال و بدا الفرز واضحا بين جناحين: جناح رجعي بزعامة حزب الاستقلال و جناح تقدمي بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و هذا ما انعكس على الحركات الاجتماعية كالاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد المغربي للشغل. هذا الفرز ازداد تجدرا باندلاع انتفاضة 23 مارس و التي عبر من خلالها سكان المدن لأول مرة عن رفض نتائج الاستقلال الشكلي و طريقة تدبير المغرب المستقل بعد ان انتفضت البوادي من قبلها.

*** سنوات السبعينات**

اتخذ الصراع منحى اخر بدخول الجيش لأول مرة على الخط عندما قام بمحاولتين انقلابيتين متتاليتين فاشلتين (1971 و 1972). كما اتسمت بروز الحركة الماركسية اللينينية المغربية (الى الأمام و 23 مارس، و لنخدم الشعب...).

و اتسمت هذه المرحلة اي مرحلة السبعينات الى حدود نهاية حكم الحسن الثاني بصراع واضح وضوح الشمس بين قوتين متصارعتين حول مشروعين سياسيين، فمن جهة كانت المعارضة المشكلة من قوتين يساريتين: القوة المسماة انذاك ب"الإصلاحية" و المشكلة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و التقدم و الاشتراكية و منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في ما بعد، و قوة اليسار الجذري المكون من الحركة الماركسية اللينينية المغربية التي كانت تتمتع بإشعاع منقطع النظير و نفوذ في الاوساط الشبابية و الطلابية و الجمعوية بالرغم من اعتقال جل ان لم نقل كل قياداتها البارزة.

لقد كان الانخراط في النضال شرف و تكليف و تضحية و بطولة و انتظار لمصير مجهول. و مع ذلك لم يكن يتردد الشباب اليافع و المخلص من دخول المعركة و ابداع اشكال تنظيمية قاعدية تستجيب الى شروط الصراع و تضمن الاستمرارية رغم قسوة القمع و الترهيب.

*** اواخر الثمانينات و بداية التسعينات الحركات الأسلامية**

ادى تطور المجتمع المغربي بارتباط مع محيطه الاقليمي و الدولي الى افراز ظاهرة الحركات الاسلامية. هذه الظاهرة برزت في سياق محاولة اضعاف اليسار والمعسكر الشيوعي ككل بزعامة الاتحاد السوفياتي انذاك. ففي هذا السياق خلق الطالبان لمواجهة نفوذ الروس في افغانستان و حركة حماس لمواجهة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية و خلق اسلاميي المغرب لمواجهة نفوذ اليسار داخل الجامعات والنقابات والجمعيات وخاصة امام استمرار سيطرة القاعديين على الجامعات المغربية .

هذه الحركات كبرت و تطورت حتى اصبحت اليوم لاعبا اساسيا في المشهد السياسي المغربي بل منهم من وصل الى تقاسم السلطة مع النظام كالعدالة و التنمية مثلا.

*** الحركة الثقافية الامازيغيةلاعب التوازن وعنصر التعدد بامتياز**

ان اهم شيء اضافته الحركة التقافية الامازيغية للمشهد الثقافي و السياسي المغربي هو تكسير كل الأفكار الجامدة التي تدافع عن الفكر الواحد و اللغة الواحدة و الحزب الواحد و الرأي الواحد و الدين الواحد... الخ. لقد انهت نهائيا مع لغة التصلب و التحجر و هذا ما يحسب الى مناضلي الحركة الثقافية الامازيغية سواء أتفقنا ام اختلفنا حول طرق تدبير المرحلة والقضية.

*** تمييع و تعفن السياسة**

بدا تمييع السياسة في المغرب عندما اختلط الحابل بالنابل ولم تعد هناك حدود واضحة بين "المناضل و"المخبر"، وبين "التقدمي" و"الرجعي" بين من يريد ان يخدم مصلحة المغرب ومستقبله وبين من يريد ان يخدم جيبه ومصالحة. وكانت لمرحلة ما سمي ب"الانصاف والمصالحة" دورا بارزا لتسهيل اندماج بل انصهار العديد من المناضلين في منظومة المخزن بحسن او سوء نية بل احيانا دون ان يشعروا بعد ان تعرضوا لعملية ترويض ممنهجة ورفيعة المستوى.

هذا الوضع مس العديد من المناضلين بمن فيهم الصادقين من مختلف التجارب و الحساسيات من الاسلامي واليميني الى اليساري الاكثر تطرفا مما دفع الشعب الى فقدان الثقة في كل شيء والنزوح من أي مشاركة سياسية وتقزيم دور اليسار بل اصبح اغلب المواطنين و المواطنات يرددون بان "كل الاحزاب فحال فحال وان اولاد عبد الواحد كلهم واحد" . ولقد كان لفشل لمحاولات توحيد قوى اليسار دورا حاسما في هذا الوضع.

اسباب التعفن

بدون ادنى شك بان للنظام دور اساسي في تمييع الحياة السياسية و تخريب الاحزاب و المنظمات النقابية و الجمعوية، لكن لا يمكن ان ننكر مسؤولية المناضلين المنظمين منهم و المستقلين ناهيك عن المثقفين و النخب الفاعلة في المجتمع حتى اضحى التقرب من المخزن و استعمال اسم الملك و الدين عنوانا و رغبة لأغلبية الاحزاب بل كل الاحزاب المشاركة في البرلمان بدون استثناء. فالأحزاب التي تهاجم بعضها البعض في البرلمان و خارجه تمجد الملك وحده دون الشعب الذي انتخب بعض برلمانييها حتى اصبح العديد من المواطنين يتساءلون حول جدوى وجود هذه الاحزاب اصلا مادامت لا تتحرك إلا لتطبيق سياسة مستشاري الملك و تعليماتهم و تصفق لقرارات محيط الملك و تمجد بدون تحفظ كل الخطوات الملكية في الحرب و السلام.

ومن ابرز مظاهر هذا التعفن في المغرب تفشي الفساد الاداري والسياسي و التطبيع معه، وانتشار الرشوة والاقلات من العقاب، احتلال مراتب متدنية في التعليم والصحة حسب التقارير الدولية و اعترافات اعلى سلطة في البلد. ناهيك عن عدم استقلال القضاء وغياب ضمانات المحاكمات العادلة... الخ.

*** 20 فبراير و القوى المساندة لها**

وضعت حركة 20 فبراير الاصبع على الداء الذي اوجع النظام. و صرخت بان في بلدنا لا تحترم كرامة الانسان ولا وجود لعدالة اجتماعية ولا للديمقراطية الشيء الذي دفع بآلاف الناس على طول خريطة المغرب للانضمام الى هذه الحركة والنزول طواعية الى الشارع مكسرين حواجز الخوف و القمع و الترهيب.

لقد سارع النظام من خلال خطاب 9مارس والمسماة ب"الاصلاحات الدستورية" لوقف زحف الحركة وتطورها لتسهيل القضاء عليها الشيء الذي نجح فيه بنسبة كبيرة ان لم نقل 100 في 100.

وبعد مرور ثلاثة سنوات من ذلك التاريخ عادت حليمة الى عادتها القديمة فأصبح التحضير للانتخابات اليوم تهيئ و تجرى بنفس الاساليب القديمة بحيث اصبح واضحا بان لغة المال الحرام وقوة النفوذ والترحال السياسي الفج هي السائدة اليوم تماما كما كان عليه قبل 20 فبراير.

فأي امل يبقى لنا و للأجيال الصاعدة في العملية الانتخابية والسياسية الجارية في المغرب ككل في الوقت الذي كان من المفروض بعد كل ما وقع ان يكون هناك تنافسا ديمقراطيا و شريفا بين

سعيد العمراني

كل الفرقاء السياسيين.

*** اجواء التهييئ للانتخابات الجماعية لشتنبر 2015**

يضل كل مغربي مخلص مندهشا بل مصدوما امام تدني مستوى الخطاب السياسي بالمغرب و وصوله الى الحضيض. فمتى تم في كل بلدان الدنيا تبادل رئيس الحكومة ومسئولين حزبيين بارزين تهما خطيرة مليئة بالسب والقذف واخرى في غاية الخطورة دون ان تحرك الدولة ساكنا.

ماذا يعني أن يتهم اشخاص بعينهم ومسئولين حزبيين ب "الاتجار بالمخدرات" وبال"صعاليك" و"المفسدين" وشراء الذمم والاصوات والدولة تتفرج؟

لماذا لم تفتح الدولة ملكا و حكومة وبرلمانا تحقيقا في كل هذه التصريحات وتخلق لجان قضائية و برلمانية للتحقيق لوضح حد لهذا الكلام الساقط والخطير. فدولة القانون تقتضي فتح تحقيق فاما ان المتهم فعلا أرتكب جرما و مكانه السجن، او الذي يطلق التهم على عواهنه و بدون اثباتات سيكون مصيره السجن. هكذا تتصرف الدول التي تحترم نفسها ومواطنيها. ان التشهير بالأشخاص وحياتهم الشخصية يحاكم عليه القانون في اوروبا لكن في المغرب يتم تشجيعه بصمت الدولة عليه.

ان اعتماد السياسة الوسخة واستعمال المال الحرام والتهريج والسب والقذف لدليل واضح بان الاحزاب المغربية المشاركة في البرلمان والسلطة لا تتصارع عن الافكار والبرامج بل انها تتصارع على المقاعد والمصالح والتقرب اكثر من الملك لتصبح في اخر المطاف مجرد ما صرح به يوما ادريس لشكر الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي عندما قال "نحن معارضة صاحب الجلالة" تماما كما هي حكومة صاحب الجلالة..

هذا النوع من السياسة المائعة مألها الفشل وتدمير البلاد والعباد وما عزوف اغلب المواطنين والمواطنات عن التسجيل في اللوائح الانتخابية رغم الاشهار المستمر وتمديدات وزارة الداخلية لعدة مرات لخير دليل على ذلك.

*** ما العمل**

ان استمرار المغرب على هذا الوضع ستصيبه لا محال "سكتة قلبية" ثانية لا يجد من "ينقذه" مرة اخرى.

فالمغاربة مطالبون اليوم و قبل فوات الاوان ب:

- إعادة هيكلة الحقل السياسي ووضع حد لهذا النزيف الذي اختلط فيه الحابل بالنابل و الذي يفتح الطريق بمصراعيه للدواعش والطفيليات ومزيدا من الافساد السياسي.
- على كل المواطنين الصادقين سواء اكانوا منظمين في احزاب او مستقلين. اخذ مسافة بينهم و بين ما يحدث من جرائم في حق الشعب و الوطن و العمل على تقديم نقد ذاتي صارم والاعتراف بأننا لسنا إلا بشرا كلنا خطاؤن. ان الاعتراف بالأخطاء فضيلة. فلا مستقبل للمغرب في ظل تشتت قوى التغيير الحقيقية والنظيفة. ولا مستقبل له في ظل استمرار الفساد وافساد الناس.
- ضرورة اعادة الاعتبار لأسس النضال الصادق والنبيل المبني عن اسس التضحية والصدق والعطاء النضالي الدائم...
- طرح مشروع / مشاريع سياسية و تنظيمية قادرة على تطوير الاحزاب سواء اكانت وطنية ام جهوية و ضمان استقلاليتها عن الدولة و المخزن.

* بروكسيل

دفاعا عن أبناء البوادي بعد اتهامهم بالجهل وبيع أصواتهم

عزيز سعيدي

بمجرد ظهور نتائج انتخابات 4 شتنبر الأخير تعالت أصوات المحللين والمتتبعين للشأن السياسي المغربي لتحليل النتائج وتعليل ما حصل عليه الأحزاب من مقاعد. ومن بين ما أثارنا كمتتبعين وأبناء البوادي والمناطق المهمشة من المغرب هو هجوم حزب العدالة والتنمية ومناضليه على أبناء القرى والبوادي بدعوى بيعهم لأصواتهم واتهام شريحة عريضة منهم بالجهل والأمية لتبرير عدم حصول الحزب على مقاعد في العالم القروي بالقدر الذي حصل عليها الأصالة والمعاصرة والإستقلال والحركة الشعبية والأحرار.

وما يمكن ملاحظته من تعليقات أنصار حزب العدالة والتنمية ومناضليه مباشرة بعد ظهور النتائج هو نعت أبناء البوادي بالجهل وعدم الوعي وبيع أصواتهم وعدم اهتمامهم بالبرامج والمخططات التي تقدمها الأحزاب وكأن بيع الأصوات يخص فقط دوائر العالم القروي ولا يعني بقية الدوائر الإنتخابية في باقي ربوع المملكة. كما أن المثير في تعليقات هؤلاء هو الزج بأبناء البوادي في خانة القاصرين الذين يبيعون ذممهم ويصوتون على الأشخاص عوض البرامج ويتناسون بأن ثقافة العالم القروي وسلوكه الإنتخابي يختلفان تماما على ما هو الحال في المدن وعقلية القبيلة والإنتماء تغلب على سلوك أبنائها الانتخابي، كما أن من بين الأمور التي لا يجب إغفالها في خطاب العدالة والتنمية ومناضليه هو تركيز هجومهم على أبناء البوادي وربط توجهاتهم الإنتخابية بالفساد والمفسدين وكأن ما جرى في المدن لم يشبه الفساد ولم يعرف شراءا للأصوات وإفسادا للعملية الإنتخابية بشكل مباشر أو غير مباشر.

فهل يعي حزب العدالة والتنمية جيدا خطورة الخطاب الذي يحاول تمريره؟ ألم يطرح السؤال حول دوره كحزب معني بتوعية المواطنين وتأطيرهم كما يفعل في المدن حتى تتغير توجهات أبناء البوادي ويستميل بالتالي تعاطفهم؟ وماذا عن المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في القرى؟ هل يجوز ربطها كذلك بشراء ذممهم من قبل مرشحيه وإفساد العملية الإنتخابية في دوائرهم؟ ألم يطرح أعضاء ومناضلي حزب العدالة والتنمية السؤال عن علاقة أحوال البوادي والقرى والعزلة التي تعيشها هذه المناطق وعدم استفاذتها من نفس الإهتمام الذي تحظى به المدن بتصويتهم لصالح أشخاص بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية؟

لفهم السلوك الإنتخابي لأبناء القرى وتوجهاتهم يجب التركيز على أمر يجب على كل المتدخلين في المشهد السياسي المغربي الإعتراف به وهو أن أبناء القرى على غرار أبناء المدن من حقهم التصويت على من يشاؤون أو عدم التصويت على أي من المتنافسين وبالتالي لا يجب تقزيم وعيهم وميولاتهم السياسية.

ولنفترض بأن كلام هؤلاء صحيح، وبأن الأمية والفقر والجهل ظواهر متفشية أكثر في القرى والبوادي وبأن إغراء فئة معينة من أبنائها لشراء أصواتهم وارد وبأن ثقافة المسؤولية والوعي تغيب في بيئة جاهلة وأمية، ألم يطرح هؤلاء السؤال حول هوية المسؤول عن أميتهم وما آلت إليه أوضاعهم؟ أين هي الدولة من التهميش الذي يعيشونه؟ وماذا عن المدن التي لم يتمكن حزبهم من كسب ثقة أبنائها في الجنوب والشرق والريف؟ وبمنطق خطابهم، هل أصوات هؤلاء كذلك اشتريت كلها؟

وفي الختام، يجب على حزب العدالة والتنمية ومناضليه أن يراجعوا خطابهم ويفهموا بأن أصوات أبناء البوادي ليست كلها للبيع كما يتصورون وإنما هناك حالات للشراء لا يمكن انكارها كما هو حال عدد كبير من أصوات الناخبين في المدن وهو أمر لا يمكن إلصاقه فقط بالقرى وتنزيه من صوتوا في المدن من مثل هذه الممارسات، ويفهموا كذلك بأن أهل القرى ينتظرون منهم وهم من يتحمل مسؤولية التدبير الحكومي منذ 2011 تغيير أحوالهم وعدم التقصير في الإهتمام بهم ليشعروا فعلا بأن الدولة لم تنساهم ولم تتخل عنهم في محنهم، وهو الدور الذي يجب أن تتطلع به الحكومة والإدارات الموضوعة رهن اشارتها حتى تقطع الطريق أمام أعيان المناطق النائية الذين يحسنون استغلال حاجة أهلها للعون والمساعدة في مثل هذه اللحظات الحاسمة التي تستوجب الحزم والصدق في التعامل مع صناديق الإقتراع.

اختتم بمدينة مانشستر البريطانية «مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر» الذي عقدت أشغاله بجامعة سالفورد في مدينة مانشستر يوم 25 يوليوز 2015، ونظمته شبكة إيثران للدراسات الأمازيغية بالتنسيق مع شركاء ومساهمين عديدين في بريطانيا والمغرب وليبيا، من ضمنهم بالإضافة لجامعتين بريطانيتين، (تيرا للأبحاث والدراسات، موقع أمدال بريس، منظمة التجمع العالمي الأمازيغي، تنسيقية توماست لمؤسسات المجتمع المدني، حركة تغيير شمال افريقيا، جريدة العالم الأمازيغي، المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، القائمة الليبية للحرية والتنمية، وشبكة إيثران للدراسات الأمازيغية). وتداول مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر محاور عديدة، ومواضيع مختلفة تطرق إليها وناقشها ضيوف المؤتمر الذين قدموا من مختلف أنحاء أوروبا وتمازغا.

إن الظروف الحرجة التي تمر بها ليبيا وتامزغا بشكل عام، أصبحت الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية واضحة للعمل المشترك والارتقاء بمستوى الخطاب الأمازيغي إلى كل الأطراف المعنية وبشكل معاصر ومدني.

وكان الهدف من المؤتمر بناء جسور التعاون وتطوير منتدى للحوار بين إيمازيغن المهجر والداخل لمناقشة التحديات الراهنة وتبادل المعلومات حول الاوضاع في ليبيا بشكل عام والمناطق الناطقة على وجه الخصوص. ودعم الحراك الحقوقي والثقافي والسياسي الداخلي، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدنى والمجالس البلدية للمناطق الناطقة بتمازيغت وكل المهتمين والنشطاء لتبادل الخبرات والأفكار بينهم. بما في ذلك الدعوة لتطوير مشاريع مشتركة بين كل الاطراف المهتمة بالشأن الامازيغى.

الى جانب مناقشة أهم المواضيع التى قد تساهم في إعادة بناء مجتمعاتنا في المناطق الناطقة بتمازيغت التى عانت التهميش والظلم لسنوات طويلة. وتسليط الضوء على الدور الأساسي لمؤسسات الحكم المحلى كالمجالس البلدية ودور مؤسسات المجتمع المدني، والسعي لتقديم وعرض الأساليب الحديثة المستخدمة لتعبئة المجتمع نحو العمل الجماعى المؤسساتى والعمل التطوعى. وعرض بعض الجوانب الايجابية حول كيفية تمكين المجتمع المدني للإستفادة من فضاء الأنترنت والإتصالات وشبكات التواصل الإجتماع] التي أصبحت مرتبطة بالحياة اليومية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى عرض أهمية وسائل الإعلام كأدوات للترويج ولتطوير المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذلك بناء المؤسسات والأفراد والتفاعل مع المجتمع والتأثير على الرأي العام. ومناقشة مشاريع عمل للإستفادة من خبرات ومهارات المختصصين والأكادميين والنشطاء في المجالات المختلفة. وتشجيع العمل المدني والتطوعي حتى نستطيع الإنطلاق إلى الأمام والوصول إلى ما نصبو إليه وبشكل حضاري. والتنسيق والتواصل بين إمازيغن الداخل والخارج، والإستفادة من موروثنا الثقافي وقوانين حقوق الإنسان وقوانين الحكم المحلى، مع الوقوف وبقوة مع استحقاقاتنا الدستورية والتاريخية. حيث بالإمكان الاستفادة من كل هذه الآليات والأدوات والتعامل معها لمواجهة التحديات وللتعاون المشترك والمساهمة فى حل المشاكل العالقة مثل ترسيم اللغة الأمازيغية وإدارة المصادر المحلية وغيرها.

وتوزعت المواضيع الرئيسية للمؤتمر على المحور القانونى والذي تناول الدستور، و حقوق الإنسان ، القانون الدولي، الأعراف الأمازيغية Izerfan و سيادة القانون.

أما المحور السياسي فتناول القيادة والسلطات المحليةومجلس الاعلى لامازيغن، والبرلمان الامازيغي / الفدرالية. في حين تمت مناقشة اللغة والاعلام و المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية في المحور الثقافي والإجتماعي.

أما المحور الاقتصادى فتناول الترجمة (اللغة الأمازيغية وخلق سوق إقتصادي). ومراكز أبحاث ودراسات أمازيغية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووسائل الإعلام والتأليف والتوثيق و الموارد البشرية والتنمية.

* ناصر أنزار بوزخار

الأمازيغية في المغرب.. تمييز وإقصاء متواصلين في ظل قرارات بدون تنفيذ

منذ سنة 2001 تم تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب في إطار مسلسل لإنصاف اللغة والثقافة الأمازيغيتين بعد نصف قرن من التهميش والتغييب الكلي لهما، وفي سنة 2003 تم إقرار حرف تيفيناغ كحرف رسمي للكتابة بالأمازيغية، وفي نفس السنة تم إدماج الأمازيغية في التعليم عبر اتفاقيات وقعت بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية، وفي سنة 2008 تم إعطاء الانطلاقة للقناة الأمازيغية الثامنة، قبل أن يتم ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي سنة 2011.

والمتتبع لمسار إنصاف الأمازيغية من قبل الدولة المغربية على مستوى القرارات سيلمس تغيرا سريعا ومسلسل إنصاف متواصل على مدى عشر سنوات، ولكن الواقع بقي مغايرا تماما لما هو معلن، فالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تم تجميد مجلسه الإداري وبقي كل ما راكمه من بحوث علمية قيمة في الأدراج ولم تشهد التأثير والإنتشار المطلوب، كما أن مختلف الاتفاقيات التي وقعتها تلك المؤسسة مع الوزارات المغربية بخصوص إدماج الأمازيغية فيها خاصة وزارة التعليم، لم يتم احترامها بل تم التراجع عنها، ما انعكس سلبا على عملية تدريس الأمازيغية التي ظلت تراوح مكانها وتطبعها الإرتجالية والمحدودية، وأما حرف تيفيناغ فقد بقي استعماله محدودا جدا ولم تنفتح باقي مؤسسات الدولة على الكتابة بالأمازيغية بحروفها ولو على واجهاتها، وبدورها بقيت القناة الأمازيغية في وضعية الجمود وعلى حالها منذ تأسيسها إلى حدود اليوم، إذ تبث برامجها لست ساعات يوميا فقط، وهو أمر لا يلبي طموحات عشرات الملايين من الأمازيغ.

وفي سنة 2011 وبعد أن استبشر الأمازيغ خيرا بترسيم لغتهم في الدستور المغربي، خاب أملهم بعد مرور أزيد من أربع سنوات عن ذلك الترسيم الذي ربط بقانون تنظيمي، تماطل الحكومة والبرلمان في صياغته، بل أكثر من ذلك تم اتخاذ غياب القانون التنظيمي للأمازيغية كذريعة لإقصاء الأمازيغية من مختلف مشاريع الإصلاح الإستراتيجية التي تهم عدداً من قطاعات الدولة طيلة تلك السنوات، ومن ضمنها التعليم مثلاً، حيث تم وضع مشروع من قبل وزارة التربية الوطنية يمتد لغاية سنة 2030 تحت عنوان "مشروع مدرسة الغد" غيب كليا الأمازيغية، مستغلا في ذلك ذريعة غياب قانونها التنظيمي، ونحى المجلس الأعلى للتربية والتكوين في تقرير له حول إصلاح التعليم المغربي نفس المنحى إذ أقدم على ربط أي تفصيل في وضعية الأمازيغية بقانونها التنظيمي المغيب.

هكذا ومنذ سنة 2001 عبرت الدولة المغربية عن نوايا لإنصاف الأمازيغية واتخذت قرارات دون مستوى تلك النوايا ومستوى المأمول أمازيغيا، لكن الطامة الكبرى أن كل تلك القرارات بقيت حبرا على ورق، وظلت وضعية الأمازيغية على ما هي عليه من تمييز وتهميش وإقصاء، وخير دليل أن كل ما يتم الحديث عنه من إدماج الأمازيغية في دواليب الدولة اقتصر على مجالي التعليم والإعلام فقط، وفيهما معا لم تحترم الدولة حتى الإلتزامات التي قطعتها على نفسها بخصوص تطوير نسب البث في القناة الأمازيغية وتخصيص نسب بث للأمازيغية في بقية القنوات، وأما في التعليم فقد بقي تدريس الأمازيغية في وضعية جامدة منذ انطلاقه، ولم يغير ترسيم تلك اللغة أي شئ إلى حدود سنة 2015 الحالية.

للأسف إن كل ما ورد أعلاه هو مجرد غيض من فيض، وإذا أضفنا إليه استعمال القوة والعنف في قمع احتجاجات أمازيغ المغرب، وإجراء الدولة لإحصاء عنصري في شهر شتنبر 2014 تم فيها تجاهل المعايير الدولية في إجراء الإحصاءات لتزوير نسبة الأمازيغ بالمغرب، واستمرار سياسة التعريب وتكريس عروبة الدولة من طرف مختلف مؤسساتها ومسؤوليها، وتواصل نزع أراضي الأمازيغ، واستمرار سجن معتقلين سياسيين أمازيغ وغير ذلك، فإننا حينها سنرى صورة قاتمة لواقع الأمازيغية والأمازيغ بالمغرب، وهي صورة لا ترقى لواقع ما هو مكتوب على الورق.

أمينة إبن الشيخ
رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب

الأمازيغ أمام خيار الدولة الفيدرالية

إيستما د أيتما، أزول فلاون

حضرات السيدات والسادة، منظمي وأعضاء وضيوف مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر

إنه لشرف كبير لنا أن نتواجد بينكم هذا اليوم، وإذ نترحم على شهداء أمازيغ ليبيا وشهداء الشعب الليبي، فإننا لا يسعنا إلا أن نعبر عن حزننا العميق لما آلت إليه أوضاع ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير ضد الديكتاتوري القذافي، خاصة وأننا قاسمنا أشقاءنا الأمازيغ في ليبيا تطلعاتهم نحو الحرية والديمقراطية، وآمالهم العريضة في دولة جديدة يتم فيها إقرار حقوقهم التي حرموا منها طوال أربعة عقود من حكم الديكتاتور القذافي الذي لم يخفي عداءه للأمازيغية وللأمازيغ في ليبيا وكل بلدان تمازغا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حز في أنفسنا ما آلت إليه أوضاع ليبيا بعد الثورة خاصة بعد بروز أطراف حاولت إعادة الأمازيغ للمربع الذي كانوا فيه على عهد القذافي، مربع التهميش والإقصاء والتمييز والعنصرية، وتتبعنا كل الخطوات النضالية لإخواننا الأمازيغ بدءا بملتقى الاستحقاق الدستوري، ومرورا بسحب الأمازيغ لأعضائهم في المؤتمر الوطني العام، ومقاطعتهم لانتخابات هيأة صياغة الدستور، وانتخابات مجلس النواب، وانتهاء بإظطرار الأمازيغ إلى الدخول في حرب لا زالت فصولها مستمرة، رغم إجراء جولات الحوار باستمرار، هذا الحوار الذي تم فيه كذلك إقصاء الأمازيغ.

وإن كان تضامننا ومساندتنا ووقوفنا إلى جانب إخوتنا من أمازيغ ليبيا في كل ما يقررونه من خطوات أمرا لا محيد عنه، فإننا نود مشاطرة أشقائنا في هذا المؤتمر وجهة نظرنا حول ما نراه قد يكون حلا للوضعية التي يتواجد فيها الأمازيغ، خاصة في ظل سعي أطراف ليبية إلى تكريس دولة مركزية تحكم بمنطق ديكتاتورية الأغلبية العربية التي تقصي الأمازيغ، ولقد تجلى ذلك واضحا في الرفض الواضح لكل مطالب أمازيغ ليبيا فيما يخص حقوقهم اللغوية والثقافية طيلة السنوات التي تلت الثورة، وعلى رأس تلك المطالب والحقوق يأتي تعديل المادة الثلاثين من الإعلان الدستوري المتعلقة بكيفية إقرار حقوق المكونات الثقافية واللغوية.

لا يمكن أن نختلف حول كون ليبيا بلد التعددية الثقافية واللغوية، ولهذا نرى أن فرض نظام حكم مركزي على الليبيين سوف لن يؤدي إلى الإستقرار والتنمية والديمقراطية المنشودة من كل فئات الشعب الليبي وفي مقدمتهم الأمازيغ، لأن أنظمة الحكم من ذلك القبيل سبق وجربها الليبيين في عهد الديكتاتور القذافي، كما أثبتت فشلها لدى كل شعوب شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك لدى شعوب تشابه من حيث التعددية العرقية الشعب الليبي، كالإسبان مثلا الذين عانوا على عهد الديكتاتور فرانكو من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم يستطيعوا تحقيق التنمية والديمقراطية إلا بعد تعديل الدستور الإسباني سنة 1978 وإقرار نظام دولة الجهات بحكم شبه فيدرالي للبلاد الذي كانت له نتائج باهرة في فترة زمنية قصيرة، وحول إسبانيا من دولة متخلفة إلى دولة ديمقراطية مزدهرة يضرب بها المثل، تماما كما هو الشأن بالنسبة لدولة أوروبية أخرى وهي ألمانيا.

ليبيا بدورها حيث الأمازيغ والتبو والطوارق والأمازيغ المعربين (العرب)، لا يمكن لكل تلك الفئات أن تحقق تطلعاتها في الديمقراطية والرخاء والمساواة في الحقوق والاستقرار، إلا في ظل نظام حكم فيدرالي ديمقراطي، يكرس دولة الجهات بحكومات وبرلمانات محلية تتوفر على صلاحيات واسعة في مجالها الترابي وفي تسيير شؤونها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وصياغة مخططاتها ومشاريعها بما يتناسب ومقدراتها الاقتصادية وخصوصياتها اللغوية والثقافية والاجتماعية وحتى الدينية، وذلك بإشراف من المركز الذي يقوم بالعمل على خلق تنمية متوازنة والحفاظ على التكامل والتضامن بين تلك الجهات في إطار سيادة الدولة الليبية، بما يعود بالنفع على كافة المواطنات والمواطنين الليبيين وبما يبوأ ليبيا مكانتها بين الدول الديمقراطية المتقدمة والمستقرة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نرى أن مشكلة ليبيا هي بالأساس مشكلة سياسية ومشكلة تدبير وأزمة نظام حكم ملائم، خاصة مع استحضار المؤهلات العظيمة التي تتوفر عليها في كافة المجالات، ولكن للأسف لم يتم توظيف تلك المؤهلات لأربعة عقود من حكم نظام الديكتاتور القدافي بما يخدم المواطنين الليبيين ومصالحهم العليا، ونرى أن نفس الأمر سيتكرر في حالة لم تتم صياغة دستور ديمقراطي يقر نظاما فيدراليا يراعي مصالح وخصوصيات كافة مكونات الشعب الليبي ويحقق تطلعاتها وطموحاتها.

إن بلدان تمازغا جميعها تتواجد ضمن مصاف الدول المتخلفة في كل المجالات رغم مؤهلاتها الغنية، وتحكم تلك البلدان بقبضة من حديد من المركز الذي قوم بصياغة مخططات ومشاريع تهم ملايين المواطنين، لكنها لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصياتهم ومقدراتهم، ولعل ذلك ما دفع بأحد تلك البلدان وهو المغرب إلى محاولة نهج جهوية موسعة بعد الإخفاقات المتتالية للمخططات التنموية وغيرها التي تصاغ في المركز، ولكن للأسف فالنموذج المغربي للجهوية بدوره تمت صياغته في المركز وبالتالي حمل أسباب فشلة معه وتغلب عليه البعد الأمني وهاجس التحكم، ولن يرقى للتجارب الناجحة للدول الأوروبية الجارة، ولهذا نتوجه بالنصح إلى إخوتنا في ليبيا بأن ينظروا إلى خارج شمال إفريقيا ويستلهموا تجارب الدول الناجحة، وطبعا بما ينسجم مع خصوصياتهم.

ومن ضمن التجارب الناجحة خارج شمال إفريقيا نرى كذلك غير بعيد عنا تجربة الشعب الكوردي، وعلى نحو خاص في العراق. هذا الشعب الذي يماثل وضعه واقع الأمازيغ في شمال إفريقيا حيث تحكم أنظمة عروبية بعثية، وتنتشر مكونات وأطراف وأحزاب تتبنى إيديولوجية القومية والاشتراكية العربية، وتضطهد الكورد وتحرم شعوبها من كل حقوقها، والشعب الكوردي في العراق وكما يشهد له العالم بذلك، قدم نموذجا لما يمكن أن يكون عليه واقع شعب يعتز بقوميته ويملك القرار في جهة تتمتع بالاستقلال الذاتي وبخصوصية ثقافية ولغوية في ظل نظام حكم لا مركزي، ولعل أوجه المقارنة بين كوردستان وبقية مناطق العراق لا توجد، ومن أسباب ذلك أن نظام الحكم الفدرالي لم يتم تعميمه في العراق، فلو تم تعميمه لعرفت بقية جهات البلد نهضة واستقرار وديمقراطية تماثل ما ينعم به إقليم كوردستان، هذا الأخير الذي يتواجد حاليا في مقدمة الحرب الدولية ضد الإرهاب والتكفير والديكتاتورية والتخلف الذي تمثله دولة داعش الإرهابية، ويمثل عنوانا لقيم الحرية والديمقراطية والإزدهار التي تتطلع إليها كل الشعوب.

وإذا كان الأكراد يشكلون ضمان أمن واستقرار ونموذجا يحتذى في الديمقراطية بالشرق الأوسط، فالأمازيغ من جانبهم لطالما لعبوا هذا الدور في شمال إفريقيا بما تأتى لهم من سبل، ومن شأن استلهام نماذج أنظمة الحكم المناسبة الناجحة من قبل دول شمال إفريقيا أن تمكن الأمازيغ من لعب دور رائد في تقدم واستقرار ودمقرطة تلك الدول، وكما انبهر العالم بالتجربة الكوردية فسيأخذه نفس الإنبهار بالنضال الأمازيغي إن توجه إليه الأمازيغ بالخطاب المناسب ووحدوا قواهم في هذا الأتجاه.

حضرات السيدات والسادة،

إن مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر فتح لنا فرصة عظيمة لتبادل وجهات النظر، ونتطلع لأن تستمر مثل هذه اللقاءات وتكثف بين الإخوة الأمازيغ سواء داخل البلد الواحد أو على مستوى تمازغا والعالم، خاصة في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة والخطيرة، التي تلت ثورات الربيع الديمقراطي الذي لا زال لم يؤدي إلى الديمقراطية المنشودة بعد أربع سنوات، ما يجعل الأمازيغ في مقدمة المهددين في حقوقهم في حالة لم تتحقق الديمقراطية ولم يتبلور حلمهم المتجسد في ميثاق تمازغا، لأن النضال الأمازيغ كان دائما ولا زال وجها بارزا للديمقراطية والحرية في بلدان تمازغا، ولذلك يجب على الأمازيغ أن يكثفوا جهودهم ويتحدوا ويوظفوا كل قدراتهم من أجل أن لا يعود الوضع في كل بلدان شمال إفريقيا إلى ما كان عليه سابقا.

ختاما، وإذ نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير البالغ لإخوتنا في مؤتمر أمازيغ ليبيا بالمهجر، فإننا نؤكد على استعدادنا الدائم لمساندة تطلعات أشقائنا الأمازيغ داخل ليبيا وخارجها، وكما نتوجه إليهم باقتراحاتنا فإننا بدورنا نرحب بنصحهم واقتراحاتهم، ويشرفنا ويسعدنا دائما أن نكون بينهم ويكون بيننا.

* رشيد الراخا:
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

هيومن رايتس ووتش تدين النظام الجزائري تزامنا مع قتل جيشه لأمازيغيين ووفاة ثالث في سجن غرداية

بعد الاتهامات التي وجهتها تنظيمات الحركة الأمازيغية للنظام الجزائري باستهداف حقوقيين أمازيغ لا علاقة لهم بالأحداث الأخيرة في ولاية غرداية، طالبت المنظمة الحقوقية الدولية «هيومن رايتس ووتش» السلطات الجزائرية بإطلاق سراح الناشط الحقوقي المزابي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي كمال الدين فخار وأربع وعشرين متهما آخرين مؤيدين للقضية الأمازيغية أو محاكمتهم في آجال معقولة، وذلك تزامنا مع قتل الجيش الجزائري لشابين أمازيغيين في بومرداس، ووفاة أمازيغي مزابي بسجن غرداية بسبب الضغوط النفسية جراء الاعتقال.

*** هيومن رايتس ووتش: النظام الجزائري ينتهك حقوق الأمازيغ ويعتقلهم خارج القانون بتهم عقوبتها الإعدام**

قالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لهيومن رايتس ووتش بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «إذا كان للحكومة أدلة على الدور الذي لعبه كمال الدين فخار في أحداث العنف، فعليها تقديم هذه الأدلة في محاكمة علنية. وإن لم يكن الأمر كذلك، فعليها إطلاق سراحه».

وأوردت هيومن رايتس ووتش نهاية شهر غشت الماضي في تقرير لها حول الجزائر أن كمال الدين فخار طالب منذ سنة 2013 بمنح الحكم الذاتي لمنطقة المزاب، شمال الصحراء، واتهم الحكومة الجزائرية بما أسماه المشاركة في جرائم ضدّ الإنسانية ارتكبها العرب السُنة ضدّ الأمازيغ.

وحسب تقرير هيومن رايتس ووتش فقد تم احتجاز جميع المتهمين الأمازيغ على ذمة المحاكمة منذ 9 يوليوز 2015، ووجهت إليهم نفس التهم، ومنها المشاركة في عمل إرهابي والتحريض على الكراهية، بسبب دورهم المزعوم في مواجهات عنيفة جدّت بين الأمازيغ والعرب في 7 يوليوز بمنطقة المزاب، وقد يواجه المتهمون، وجميعهم أصيلي المنطقة، عقوبة الإعدام.

وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى ترأس كمال الدين فخار فرع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في مدينة غرداية بين 2004 و2014. وإلى تأسيسه في أواخر 2013، حركة الحكم الذاتي لمنطقة المزاب. وقالت ذات المنظمة أن أغلب أو كلّ المتهمين الآخرين الذين اعتقلتهم السلطات الجزائرية هم من مساندي قضية الحكم الذاتي لأمازيغ المزاب.

ونقلت المنظمة الحقوقية الدولية عن محامي المتهمين نور الدين أحمين قوله، أن «قاضي التحقيق لم يستدع بعد الشهود ولم يستجوب المتهمين». وبحسب ما توفر لـ «هيومن رايتس ووتش» من معلومات، فلم تقم الشرطة والنيابة بإطلاع المحامين على أي أدلة جنائية في هذه القضية. لهذا دعت السلطات بالمسارعة إلى إطلاع المتهمين ومحاميهم على أي أدلة إدانة مستخدمة ضدّهم.

وأوردت المنظمة الحقوقية الدولية أن الشرطة الجزائرية اعتقلت المحتجزين الأمازيغ المزابيين البالغ عددهم خمسة وعشرين في منزل كمال الدين فخار بغرداية، وبعد أن أمضوا ستة أيام رهن الاحتجاز لدى الشرطة، قام بعدها النائب العام في المحكمة الابتدائية في غرداية بتوجيه ثمانية عشرة تهمة إليهم. كما أصدر أحد قضاة التحقيق أمرًا باحتجازهم على ذمة المحاكمة، فتم نقلهم إلى سجن المنيعة، حوالي 270 كلم جنوب غرداية. ومازال المتهمون إلى الآن رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

وقالت هيومن رايتس ووتش في تقريرها كذلك، أن العنف الأهلي الذي اندلع في شهر يوليوز هذه السنة وهو أحدث حلقة في منطقة تشهد توترًا عرقيًا ـ تسبب في مقتل 25 شخصًا وإصابة أكثر من 70 آخرين بجروح، وأغلب الإصابات ناتجة عن طلق ناري. بعد أن وقعت اشتباكات متقطعة بين المجموعتين على الممتلكات وملكية الأراضي ومسائل أخرى، واتهم كمال الدين فخار، في مقابلة تلفزيونية عقب الأحداث، قوات الأمن الجزائرية بعدم التدخل أثناء الهجمات التي شنت على الميزابيين، كما يُعرف بذلك أمازيغ المنطقة.

وكان ميزابيون من مدينة القرارة حسب ما نقلته ذات المنظمة قد اتهموا قوات الأمن، أثناء مواجهات عرقية سابقة في نوفمبر 2013، بتعذيب ما لا يقلّ عن 10 أشخاص رهن الاحتجاز.

وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أنها بعثت برسالة إلى السلطات الجزائرية في نوفمبر 2014، للاستفسار حول التحقيقات التي تمت في الدعوى التي رفعها الأشخاص لدى النائب العام في المحكمة الابتدائية في غرداية، ولكنها لم تستلم أي ردّ.

كما أشارت «رايتس ووتش» إلى قيام كمال الدين فخار بتاريخ 2 يوليوز 2015، ببعث برسالة إلى بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والتمس منه تدخل الأمم المتحدة لحمايتهم مما أسماه

بـ «الفصل العنصري والتطهير العرقي» الذي تمارسه الحكومة الجزائرية ضدّ الميزابيين. وفي 11 يوليوز، اتهم أحمد أويحيى، مدير ديوان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في اجتماع عام «الذين طالبوا بالتدخل الأجنبي من قبل الأمم المتحدة» بالوقوف وراء أعمال العنف في غرداية».

وقال المحامي نور الدين أحمين لـ هيومن رايتس ووتش أن محضر الشرطة في ملف القضية يقول إن الشرطة قامت باعتقال كمال الدين فخار و24 شخصًا آخر في 9 يوليوز بعد توفر معلومات مفادها أنهم مجتمعون ذلك اليوم، وقد يتسببون في مزيد من العنف في المنطقة.

وتشمل التهم الخطيرة الموجهة إلى المتهمين وفق «هيومن رايتس ووتش»، ارتكاب أعمال تخريبية وإرهابية بغرض النيل من أمن الدولة والوحدة الوطنية والترابية، وتكوين عصابة إجرامية لارتكاب جرائم، والقتل مع سبق الإصرار والترصد، وتهديد وحدة الأراضي الوطنية، ونشر منشورات مضرّة بالمصلحة الوطنية، والمشاركة في تجمع مسلح وتجمع غير مسلح، والتشهير بمؤسسات الدولة، عملا بالمواد 87 مكرر و176 و255 و79 و96 و97 و146 من قانون العقوبات.

وفي 16 يوليوز 2015، دخل كمال الدين فخار في إضراب عن الطعام. وقال نور الدين أحمين لهيومن رايتس ووتش أنه كان ضعيفًا ولا يقوى على الكلام أثناء جلسة استماع في دائرة الاتهام في 2 أغسطس/آب. ورفضت المحكمة طلبًا تقدم به المحامون للإفراج عن كمال الدين فخار والمتهمين الـ 24 الآخرين بشكل مؤقت.

وتنص المادة 9 من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، والجزائر طرف فيه، على أن «يُقدّم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعًا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يُحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يُفرج عنه». كما تنص نفس المادة على أنه «لا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة»، رغم أنه يُمكن ربط الإفراج عن شخص ما بضمانات تكفل حضوره أثناء المحاكمة.

وتنص المبادئ التوجيهية «بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا» التي اعتمدتها «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب» في 1999 على أن الدول ملزمة، ما لم توجد أدلة كافية تثبت منع شخص موقوف بتهم جنائية من الفرار أو من التأثير على الشهود، أو أنه يُشكل خطرًا واضحًا على الآخرين، بضمان عدم احتجازه على ذمة المحاكمة.

وتُلزم المبادئ نفسها السلطات بإعلام الشخص المحتجز بتفاصيل التهمة الموجهة إليه والقانون واجب التطبيق والمعطيات المزعومة التي اعتمدت لاتهامه، والتي كانت كافية لرفع دعوى ضدّه. كما تنص على إعلام المتهم بطريقة تسمح له بإعداد دفاع واتخاذ خطوات فورية لإطلاق سراحه.

*** وفاة معتقل أمازيغي في ولاية غرداية**

توفي يوم الجمعة 11 شتنبر 2015 في ولاية غرداية الجزائرية، الأمازيغي المزابي «بن الشيخ الحاج عيسى بن محمد» بمستشفى الشهيد ترشين محمد، إثر مضاعفات حادة بالكلى وفقر الدم، وذلك نتيجة الضغط النفسي الذي تعرض له داخل سجن غرداية، بسبب توقيفه بعد أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها بلدية القرارة، وقد ألقي عليه القبض من أمام منزله بحي الشيخ بالحاج يوم 09 يوليوز الماضي من طرف أعوان الدرك الوطني الجزائري، الذين قاموا كذلك بتفتيش منزله.

ويشهد معارف الفقيد البالغ من العمر سبعة وخمسين سنة له بحسن السلوك وآدابه الرفيعة، وذلك على غرار حوالي ثلاثين ناشطا أمازيغيا حقوقيا مزابيا استغل النظام الجزائري الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدن ولاية غرداية، لكي يشن حملات اعتقال عشوائية طالت العشرات من النشطاء الأمازيغ من ضمنهم كمال الدين فخار الحقوقي المزابي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر.

*** الجيش يغتال شابين أمازيغيين في بومرداس:**

أكد سكوتي خضير مندوب الجزائر لدى التجمع العالمي الأمازيغي في بيان له على أن الجيش الجزائري قام في ليلة الأحد-الاثنين 24 غشت الماضي، بإغتيال شابين أمازيغين (سفيان 31 سنة «أب لطفلة» وصديقه رزقي 28 سنة)، من قرية تاورغا بلدية مكودة بولاية بومرداس، وذلك بعد تعرضهما إلى إطلاق كثيف للرصاص من طرف أفراد الجيش الذين قاموا بعدها برمي ثلاثة قنابل يدوية على سيارة الشابين الأمازيغين وهما بداخلها مما أدى إلى تفحم كامل لجثتهما و دمار كامل لسيارتهما.

وشدد التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر على أن الحرب ما زالت مستمرة على الشعب الأمازيغي، إذ من حين إلى آخر تستهدف منطقة من مناطق الجزائر في إطار سياسة ممنهجة للنظام الجزائري بمؤسساته الأمنية والعسكرية، تنفذ خططها بدعم وتزكية من جهاز القضاء ويستفيد المجرمون من العفو واللاعقاب.

وأضاف ذات التنظيم أنه ولمدة عامين والسلطة الجزائرية ترتكب جرائم ضد شعب أمازيغ آت امزاب وهي في اعتبار القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية، واليوم تستهدف منطقة أعطت الكثير للجزائر وهي منطقة القبائل, وأمام هذه الممارسات العنصرية من طرف النظام الجزائري ضد الشعب الأمازيغي لمنطقة القبائل, عبر سكوتي خضير كمندوب الجزائر للتجمع العالمي الأمازيغي وبإسم شعب أمازيغ آت أمزاب عن تعازيه الخالصة لشعب القبايل، كما أعلن تضامنه مع سكان تاورغا.

هذا وعلى خلفية الحادث أوردت وسائل إعلام جزائرية أن سكان تاورغاء أقدموا على شل حركة المرور بالطريق الوطني رقم 12 بالمكان المسمى اللوز التابع لبلدية تادمايت، كرد فعل على عدم تحرك السلطات الأمنية والعسكرية على مستوى ولاية تيزي وزو ولو بمجرد شرح حيثيات الجريمة لذوي الضحيتين، ورغم الظروف التي أحاطت بهذه الحادثة الهمجية التي صدمت سكان تاورغاء بصفة عامة وعائلتي الضحيتين بصفة خاصة.

أمازيغ ليبيا ينتخبون مجلسهم الأعلى

قام الأمازيغ بمختلف المدن والقرى الليبية يوم الأحد 29 غشت 2015 بالإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات شعبية للمجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا.

وقررت المجالس البلدية للمدن الأمازيغية في جبل نفوسة وزوارة جعل يوم انتخابات المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، يوم عطلة رسمية لإتاحة الفرصة أمام الناخبين للمشاركة في الانتخابات.

وعقب الإنتخابات أعلنت مفوضية انتخابات المجلس الأعلى للأمازيغ النتائج التفصيلية لانتخابات المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا مشيرة إلى أن نسبة المشاركة بلغت 63 بالمائة من عدد المسجلين في قوائم الناخبين.

ولاية المجلس الأعلى للأمازيغ المنتخب ستدوم سنتين، ويضم 26 عضوا، ويتخذ كمقر له العاصمة الليبية طرابلس.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم المفوضية العامة لإنتخابات المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا «زياد زولي» في تصريح لوكالة الأنباء الليبية، أن نسبة الإقبال كانت جيدة جدا بالنسبة لكافة اللجان الفرعية بمنطقة جبل نفوسه وزواره، فيما شهد المركز الانتخابي لطرابلس إقبالا ضعيفا وذلك بسبب تزامن موعد افتتاح المركز مع تواجد الناخبين في وظائفهم.

وأضاف ذات المتحدث في تصريحات إعلامية أن بلدية الرحيبات وبلدة جريجن لم تجر انتخاباتها لأسباب فنية، وستجري انتخابات لها لاحقا لانتخاب مقعد للرجال وآخر للنساء لبلدية الرحيبات، وانتخاب مقعد واحد للرجال لبلدة جريجن، أما انتخاب عميد للمجلس الأعلى لكل بلدية، فقد نص القانون الأساسي للمجلس الأعلى على أن يكون الترشيح إما لرئيس المجلس البلدي أو أحد أعضاء المجلس البلدي ليمثل المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، ليشغل المقعد الثالث المخصص لكل بلدية.

ويضم المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا الذي يتكون من دائرتين مركزيتين هما، الساحل وجبل نفوسة، ثماني بلديات تقع في غرب ليبيا وهي يفرن والقلعة وجادو والرحيبات وزوارة ووازن ونالوت وكاباو.

هذا وكان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا قد لعب دورا كبيرا في قيادة الحراك الأمازيغي بليبيا عقب الثورة، بعد التنكر للحقوق الأمازيغية من طرف بقية الأطراف الليبية، وهو ما دفع الأمازيغ إلى مقاطعة انتخابات البرلمان الليبي وانتخابات هيأة صياغة الدستور، بالإضافة إلى تنظيمهم لسلسلة من الاحتجاجات والإعتصامات وصلت إلى درجة العصيان وإغلاق أنابيب ومحطات وموانئ النفط والغاز.

وتنتظر المجلس الأعلى الجديد تحديات كبرى، فبالإضافة للنضال من أجل الحقوق الأمازيغية المرفوضة سابقا، سيكون على المجلس رفع تحدي إقصاء الأمازيغ من الحوار بين الأطراف الليبية المتحاربة الذي تشرف عليه الأمم المتحدة،

وأجريت عدة جولات منه داخل وخارج ليبيا، خاصة وأن قوات الأمازيغ تحارب إلى جانب قوات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام ضد قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم من طرف برلمان وحكومة طبرق شرق ليبيا.

إعداد
رشيدة
إمرزيك

منظمة دولية تشيد بالحضور الوازن للمرأة في انتخابات 4 شتنبر

أشادت منظمة «جندر كنسيرنز إنترناشينل» الخاصة بملاحظة الانتخابات من حيث النوع الإجتماعي، بأجواء اقتراع 4 شتنبر، مؤكدة أن إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت «سليمة ومرضية» من حيث تسهيل عملية الاقتراع.

واعتبرت صابرا بانو، رئيسة بعثة المنظمة الدولية في تقرير لها، قدمته يوم 8 من الشهر الحالي بالرباط أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية يعتبر مؤشرا مليئا بالدلالات، ومعبرا عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب في المسار الديمقراطي.

وقالت أن «النساء كن يلجن مكاتب التصويت ويغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن وأطفالهن، ولم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت أي حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، أو أي حوادث مشابهة»

وأوضحت بانو بخصوص الملاحظات داخل مكاتب التصويت، أن عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية كان ضعيفا، وكذلك عدد النساء من بين رؤساء مكاتب التصويت، مسجلة أن أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور

وأضافت أنه تم تسجيل بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا، بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، ما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، ما أدى بعدد من النساء إلى مغادرة مكاتب التصويت في ظروف يغلب عليها التوتر، مسجلة أن بعض المكاتب لم تقم بتسجيل معطيات موزعة على أساس النوع.

وذكرت بانو أن معظم ممثلي الأحزاب المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت كانوا من الرجال، كما كان الرجال داخل مكاتب التصويت، في بعض الحالات يعطون توجيهات للناخبات اللائي كن يتدخلن في عملية التصويت.

وطالبت المنظمة بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية ورئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني، مطالبة بضرورة تنظيم تكوينات لفائدة الموظفين المكلفين بالقيد في اللوائح الانتخابية وأعضاء مكاتب التصويت، حول وضع واستعمال اللوائح الانتخابية.

وشددت المنظمة بضرورة إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات، تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها الإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية، والرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي والفئات غير المتعلمة، لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت.

وشددت المنظمة على أن تخول المجالس الجماعية والجهوية المكانة اللائقة للمرأة المغربية في الحكامة وعلى مستوى الأدوار القيادية.

المتسولات بالمغرب من هم وماهي الاسباب التي دفعتهم للتسول ؟

اصبح التسول بين النساء ، امرا يهدد البنيان الاسري للكثير من الاسر المغربية التي اضطرتها ظروفها المعيشية الصعبة للدفع بربت البيت او احدى بناتها او كلاهما الى الشارع ومد ايديهن للناس بالدعاء لمن يعطي ، ويعرضن انفسهم في بعض الاحيان لشتى انواع التنكيل والشتائم واحيانا الى التحرش من البعض ، فضلا عن المخاطر الكثيرة الاخرى التي يتعرضن لها نتيجة المعاملة التي يتلقونها من طرف بعض الاشخاص.

والاسباب التي تقف وراء ازدياد عدد النساء المتسولات متعددة من بينها غياب المعيل لاسباب مختلفة ولقد قمنا باستقصاء اراء بعض المتسولات اللائي وافقن على الحديث عن اسباب لجوئهن للتسول كوسيلة لطلب الرزق فكانت هذه الحصيلة.

الموت يغيب والدها وترك 6 افراد بدون معيل

زينب 20 عاما من مراكش تسكن مع عائلتها المتكونة من 6 افراد، قائلة نحن اسرة فقيرة توفي والدي بعد ان قضى معظم شبابه في النجارة الخشبية، اشتغل بعدة اعمال وكان يجهد نفسه لتوفير لقمة العيش ولكن الموت كان اسرع اليه من تحقيق مورد مالي لنا ، وبعد وفاته وجدنا انفسنا انا واخوتي وامي من دون معين، فما كان امام والدتي بعد ان اعيتها الحيلة الا الخروج الى الشارع متخفية بنقابها لطلب العون من الميسورين واحيانا كانت تطرق الابواب لطلب ما ناكله من العائلات الميسورة ، وبعد ان تعبت ولم تستطيع الاستمرار، لم يكن امامي واختي التي تصغرني سنا، بد من النزول للشارع رغم النظرة التي تعرضنا لها من البعض ولكننا كنا مجبرين على تحمل كل ذلك لاجل المعيشة.

وتابعت زينب حديثها ، بانها ورغم بلوغها سن الزواج لكنها تعلم ان ظروف عائلتها ستكون عائقا امام من يفكر بالتقدم لخطبتها نتيجة لنظرة المجتمع لها، طالبة من الجهات المعنية السعي لتحسين الوضع المعاشي للاف الاسر، ممن تتشابه ظروفها مع ظروف عائلتها.

مسنة تتسول لتوفير لقمة عيش ابنائها

فاطمة 65 سنة من وزازات ، قالت أنا أم أيتام، وزوجها متوفي منذ 2007 ولا يوجد من يعول أبنائها ويدفع إيجار البيت التي تسكن فيها بالاضافة الى فواتير الكهرباء والماء ، وأحيانا لا أقدر على السير بسبب كبر سني، وما يدفعني للتسول لقمة العيش لي ولأبنائي ، كما أن أحد أبنائي يعاني من مرض بالعمود الفقري، وبعضهم لم يكملوا دراستهم بسبب عدم القدرة على توفير متطلبات الدراسة .

وقالت ورغم هذا الحال فهناك ما يزيد من حجم المأسات التي انا فيها من خلال ما اتعرض له من معاكسات البعض ، واضطر للصمت وتحملها رغم الالم الذي اشعر به من جراء ذلك ، لاني لم اختار هذا العمل المتدني الا من اجل ابنائي وامل من الجهات المعنية البحث الجدي عن حلول لنا نحن الفقراء لكي نستطيع العيش بكرامة خاصة اننا في بلد يزخر بالخيرات.

اختفى زوجها فذهب السند

خديجة 33 عاما تسكن في مدينة الرشيدية، تقول اختفى زوجي وكان يعمل في البناء وبعد اقل من شهرين على اختفائه لم اجد سند لي ولاطفالي ، حيث تخلى عنا الاهل والاقارب ، وانا لا اعاتب على احد كوني اعلم ان الكل محتار بقوت ابنائه ، واشكر اهل الخير من الميسورين الذين يجودون علينا ببعض المعونات في المناسبات الدينية بالاضافة الى ما يصلنا من بعض الميسورين الذين يجدون من يدلهم علينا لمساعدتنا ، ولكن الكل يعرف ان هذه الامور لا تأتي بشكل مستمر .

وهذا دفعني للبحث عن لقمة العيش من خلال التسول رغم علمي انها لا تليق بي ولكن « الجوع» كافر كما يقولون، واشد ما نتعرض له ان البعض وخاصة من كبار السن يعرضون مساعدتهم مغمسة بطلب الرذيلة وهذا يجعلني احيانا اجلس في المنزل واقول بعدها لن اخرج وليموت اطفالي من الجوع ، فما هو ذنبي ؟.

ووجهت خديجة كلمة للمسؤولين قالت فيها من منكم يرضى لاخته او بنته او والدته ان تتعرض لما نتعرض له نحن التي دفعتنا الحاجة وحدها للتسول واتمنى منهم مناقشة حال المتسولات بصدق من خلال البرلمان وتخصيص لنا دعما ماليا يكفي لنا الحد الادنى للمعيشة وفتح مشاريع بسيطة لاستيعاب هؤلا النسوة.

تزوج والدها بالمرأة الثانية وتركها تتسول

حنان فتاة بعمر المراهقة من مكناس وجدتها امام احد المساجد تمد يدها قالت ان والدها ترك والدتها وتزوج بأخرى ، وحول اهتمامه كله لاسرته الجديدة ولا نرى منه سوى مبلغا من المال خلال المناسبات ، والدتي مريضة ولا تقوى على العمل ، ما اضطرني لترك المدرسة وكما ترى التحقت بالشارع ، لعدم قدرة أمي على توفير لنا ما نحتاجه ، وأغلب الأحيان تواجهنا الكثير من الإهانات والتحرش الجسدي، من بعض المراهقين وخاصة سائقي السيارات من المارة، واضطر لتحمل ذلك، واختتمت قائلة ما نحصل عليه في اليوم قليل لان اغلب الناس ينظرون الينا على اننا مستسهلين هذا العمل، متناسين الظروف التي اضطرتنا له.

تركت منزل زوجها بسبب المشاكل

صباح 35 عاما من مدينة وزان مطلقة تقول انا من عائلة فقيرة وتزوجت قبل 4 اعوام لكن كثرة المشاكل مع عائلة الزوج اضطرتني للعودة الى بيت اهلي ولكن مع طفلين ، مما اضطرني للتسول ، وهذا عرضني لأنواع وأساليب مختلفة من التحرش اثناء مروري بالشارع، ولكوني ابحث عن لقمة اسد فيها جوع اطفالي لا أستطيع الرد على هولاء خوفا من الاعتداء علي أو إهانتي بأي شكل.

القائمين بالشؤون الدينية يرون ان التحرش بالمتسولات تتنافى مع اخلاقيات المسلم

من جهتهم اكدوا بعض القائمين بالشؤون الدينية ان أساليب التحرش المختلفة التي تصدر من قبل بعض الأشخاص ضد النساء المتسولات في الشوارع لا تعبر عن أخلاقيات الإسلام ، الذي يحثنا على البر والإحسان ، والابتعاد عن ممارسة الأساليب غير الأخلاقية التي تتنافى مع أخلاقيات المسلم ، ولا تصدر مثل هذه التصرفات إلا من أشخاص منحرفين لا يمتلكون عقلاً أو ضميرا ، ويجب على الدولة إيجاد حلول للحد من ظاهرة تسول النساء ، وإقامة مشاريع تعليمية وتأهيلية بعدة مجالات ، وجعلهن منتجات للمجتمع لا متسولات ، خصوصاً وأن التسول مسألة معيبة اجتماعياً بحكم العادات والتقاليد .

استاذ جامعي يفضل التسول على الانحراف

اما استاذ جامعي من مراكش يقول ان ظاهرة التسول ظهرت بشكل كبير بالأونة الأخيرة ، فالبعض يمارسونها كمهنة ، وآخرون بسبب الحاجة، وأغلبية المتسولين من النساء، اما فقدن ازواجهن او مطلقات وبعض الأشخاص يعمدون إلى معاكسة المتسولات لكونهم لا يمتلكون ضميرا أو مبدأ أخلاقيا ، وهناك جرائم ترتكب بسبب ظاهرة التسول، ونأمل من الدولة النظر إلى المتسول بعين المسؤولية والرحمة ،لأن ظاهرة التسول تزايدت خلال السنوات الاخيرة للظرف المعاشي الصعب لذلك يضف المتحدث انه من الأفضل على المرأة أن تتسول بدلا من الانحراف، ويجب على الدولة ان تقوم بانجاز مشاريع تأهيل للمتسولات ليكن منتجات لهن وللمجتمع من حولهن.

* محمد ايت حساين/تنغير

والدة قاضي قدور رمز المرأة المتألمة في صمت

دأبت فعاليات الحركة الأمازيغية بالناظور في كل 15 سبتمبر من كل سنة على زيارة قبر قاضي قدور، وهي فرصة يستغلها النشطاء للاحتفاء بالمرأة الأمازيغية، فقد كانت المرأة الامازيغية موضوع احترام وسط قومها ينظر إليها الرجل نظرة إجلال وتقدير وكانت تحمل مشعل القرارات الأسرية وتتقلد مناصب الزعامة فتسير أمور الشعب كقائدة حربية وملكة ويشهد لها التاريخ بالجدارة في تحمل المسؤوليات الكبرى هاته.

إن بيت عائلة قاضي قدور الذي دافع عن الأمازيغية وعن الهوية الأمازيغية كان من ورائه والدته المشرفة على الثمانينات والتي تعبر بكلمات تستدعي التمعن في قيمة المرأة الأمازيغية وفي المكانة التاريخية للمناضل الأمازيغي الراحل قاضي قدور، ودوره الفعال في الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين، ورغم أن الزيارات تفتح جرحا عميقا في حياتها إلا أنها تجد في رفاقه وتلامذته رائحة ونسيم البطل ابنها الذي تحكي عن مجريات حياته في بضع عبارات وكلمات تخرج من روح المرأة الأمازيغية التي غالبا ما فقدت أولادها سواء في الحروب أو في الهجرات بسبب القحط والجفاف .

وتحكي لنا كيف أنه بالإمكان للأم الأمازيغية إيصال أولادها إلى المراتب العليا، بفضل التشجيع والتربية على القيم، قيم تيموزغا، رغم الإمكانيات المحدودة المتوفرة للعائلة، ورغم آلامها التي سببتها طعنات الزمن وطعنات المرض الذي ينخر جسدها في صمت مريب.

إن لقاءا واحدا مع والدة المرحوم قاضي قدور يجعلنا نستحضر العبارة المشؤومة: يا أمة ضحكت من جهلها الأمم، وطرحت لدينا تساؤلات بمثل المسافة التي كان يقطعها راجلا للسقي من بئر المعرفة ونور العلم الذي قتله في أمة تقتل عظمائها بالحوادث والنسيان فبئس القاتلون.

كيف لامرأة ربت الأجيال ودافعت عن الأرض أن يكون نصيبها الإهمال والنسيان لهذا كان الأمازيغ يقدرون المرأة ويعطونها المكانة اللائقة، فسموها "تامغارت" تعني الزعيمة أو سيدة القوم.

* يونس لوكيلي

بعد الشقراء "باربي" والمحجّبة "فلّة" اكتشف روّاد محلات الأسواق الجزائرية دمية أمازيغية تحمل إسم "بيّا"

الدمية "بيّا" تجسيد للهويّة الأمازيغيّة بامتياز من خلال زيّ أمازيغي عدى عن الملامح البربية للدمية في حدّ ذاتها.

ويبدو أنّ الدمية "بيّا" كان طلبيّة لمستورد محلّي في الجزائر قدّم نموذج عمل عليه مصنع صيني لإنتاج مثل هذه اللعبة الفريدة التي تجسّد الهويّة الأمازيغية والتي لاقت استحسان وإقبال الحرفاء الجزائريين.

مهرجان فاس: يحتفي بالثقافة الأمازيغية ويؤكد على دورها في الحفاظ على قيم التعدد والإنفتاح

* العالم الأمازيغي: يونس لوكيلي- منتصر إتري

احتضن قصر المؤتمرات بمدينة فاس، من 24 إلى 26 يوليوز 2015 الجاري، اشغال مهرجان الثقافة الأمازيغية في دورته الحادية عشر، تحت شعار: "تحالف الثقافات والأديان من أجل السلام"، وتم من خلاله تكريم الفاعل السياسي موحى ليوسي، إعترفا له بالمجهودات القيمة التي قام بها في ميدان اللغة والثقافة الأمازيغيتين وفي ميدان نشر ثقافة التعدد والاختلاف حسب المنظمين.

وفي كلمة له خلال الإفتتاح، أوضح مدير المهرجان موحا الناجي أن "الغاية من تنظيم هذه التظاهرة هو إسماع صوت الثقافة الأمازيغية التي أصبحت بعد 2011 -تاريخ الإعلان عن الدستور الجديد والتصويت عليه- مكونا أساسيا في الثقافة المغربية، وأضاف أن تنظيم هذه التظاهرة وفي هذه الظروف يؤكد عن "إيماننا الراسخ والمتجذر بالتعدد اللغوي التي يتميز به المغرب"، مضيفا في السياق ذاته بأن "الثقافة الأمازيغية كانت ولا تزال متفتحة عن الثقافات الأخرى منذ قدم التاريخ،" وشدد الناجي على أن استضافة فاس لمهرجان الثقافة الأمازيغية على امتداد السنوات التي خلت ومن خلاله استضاف "أسماء لامعة في سماء الفكر والفن، وبفضل إسهامات الباحثين والخبراء المرموقين أصبح للمهرجان مكتبة لا غنى عنها تتوفر على بحوث ومراجع ستغني اللغة والثقافة الأمازيغيتين".

وزاد في معرض حديثه بأن المهرجان يسعى من خلال هذا الملتقى إلى تشجيع الحوارات بين الثقافات والأديان المختلفة من أجل السلام، والإنخراط الجدي في قيم التسامح بين الشعوب والإسهام في محاربة التطرف وتفادي النزاعات.

وذكر موحا الناجي أن مجموعة من الباحثين والخبراء من 14 دولة من أوروبا وآسيا وأمريكا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شاركوا في مهرجان فاس للثقافة الأمازيغية في دورته11 والذي استمر على مدى 3 أيام كاملة، ولخص أشغال الملتقى في أربع جلسات أساسية حول مواضيع كلها تعالج اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

بدوره قال الحسين مجاهد، الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إن مثل هذه التظاهرات تعد مهمة، خصوصا وان الندوات كلها تنصب حول القيم الكونية التي تحضر في التمثلات الأمازيغية من قيم أخلاقية وقيم إنسانية، من أنفتاح واستقبال للآخر، مؤكدا على ضرورة التعريف بخصوصيات الثقافة واللغة الأمازيغيتين ودورهما في تحقيق التنوع الثقافي، كما أكد كذلك على أهمية النقاد والشعراء والباحثين ...في الحفاظ والرقي بالثقافة الأمازيغية، وقال في السياق ذاته بأن الإعتراف بالتعدد والإنفتاح على الثقافات الأخرى هي عملية ضرورية، لأن الإنفتاح على الثقافات يضيف مجاهد "لا يتناقض مع الدستور الجديد الذي ينص على مكانة الأمازيغية كمكون أساسي للمغاربة بدون استثناء"، مبرزا، أن الهدف من الإنفتاح هو بناء مجتمع حداثي، ديموقراطي يحضر فيه التعدد والاعتراف بثقافة الآخر.

وفي الندوة الأول لأشغال مهرجان فاس الدولي والتي إختار لها عنوان: الأمازيغية وتحالف الثقافات والأديان، البعد الحضاري أوضح محمد الطايفي، أستاذ بمعهد فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بأن الأمازيغ ككل الشعوب لهم خصوصيات ومميزات تميزهم عن الشعوب الأخرى عبر التاريخ وخصوصا الجانب الديني الذي تناول فيها أربع مراحل أساسية، التي مر منها الأمازيغ على مجموعة من الديانات منها مرحلة الباجانية(le paganisme)، مرحلة الديانة اليهودية إضافة إلى مرحلة المسيحية، وعلاقة الأمازيغية مع الديانة المسيحية، ومرحلة الإسلام، مضيفا بأن "الأمازيغ استقبلوا مجموعة من الديانات دون مشاكل، وخصوصا مرحلة الإسلام التي لعب فيها الأمازيغ دورا مهما حيث استقبلوا الإسلام، وساهموا في نشره بسرعة خارج البقاع، كما أكد على وجود وخلق مدارس قرآنية أمازيغية."

وزاد المتحدث متسائلا: لماذا تم ترجمة القرآن لجميع اللغات واستثنائه من ترجمته إلى الأمازيغية؟، وأضاف كيف تم السماح للحضارات الأخرى بترجمة اللغة القرآن ولم يسمح للأمازيغ، رغم أن الأمازيغ منفتحون متسامحون وليسوا منغلقين وعنصريين مع الثقافات الأخرى." حسب تعبير المتحدث.

بدورهما أكدا كل من موحى الناجي، وفاطمة صديقي، عن المعهد الدولي للغات والثقافات بفاس، على أن الثقافة الأمازيغية تتميز على أنها ثقافة دينامية ومنفتحة، مضيفين بأن العلمانية قيمة مهمة في الثقافة الأمازيغية وفي ثقافة السلم عموما، وفيما يخص موضوع الإسلام والأمازيغ قال المتدخلان أن الأمازيغ تبنوا الإسلام منذ البداية دون مشاكل، مذكرين بدور حمو الزياني كأحد المساهمين في نشر السلم داخل البلاد.

المتحدثان إعترفا من خلال مداخلتهما أن السنوات الأولى من الإستقلال من 1960 إلى 1970 تم فيها إعطاء الأولوية للعربية والإسلام والفرنسية كلغة للتجارة والإدارة، في مقابل هذا تم تهميش الأمازيغية والأمازيغ الذين أعطوا الغالي والنفيس في سبيل الأرض في سياق ربط الأسلمة بعملية التعريب بعد الإستقلال. كما لم يفت للمتحدثان الحديث عن أهمية ودور الحركة الثقافية الأمازيغية في النضال من أجل الحقوق اللغوية والثقافية، كما كانت مطالبها الأساسية (الحركة الثقافية الأمازيغية) حسب المتحدثان، ترسيم الأمازيغية، الديموقراطية، تطوير وتنمية المناطق الأمازيغية، إدخال اللغة الأمازيغية إلى التعليم، إضافة لمطالب أخرى أساسية" وبالنسبة لعلاقة الأمازيغ بالإسلام والعلمانية قال المتحدثان أن "معظم الأمازيغ مسلمون، لكن تبقى العلمانية هي طريقة للحياة بالنسبة للناشطين الأمازيغ وطريقة لمواجهة الإيديولوجية العربية الإسلامية"، فالأمازيغ حسب المتدخلان "يدافعون عن العلمانية دون ذهابهم ضد الدين، بل ينادون بعزل السياسة عن الدين"، مستدلين بظهور الحركة النسائية الأمازيغية ونضالها عن الهوية والثقافة الأمازيغية."

وفي نهاية الجلسة أكد المتدخلون على أن الثقافة الأمازيغية ترحب بجميع الثقافات، وهناك من المداخلات من سلط الضوء على الجانب اللغوي وما غنمته الأمازيغية من اللغة العربية وخاصة دواخل العجمية المرتبطة بالحقل الديني الذي قضى على مجموعة من الكلمات الأمازيغية باسم الحمولة، مؤكدين على ضرورة العنصر الهوياتي الأمازيغي في خلق التوازن، مضيفين في معرض مداخلتهم بأن اللغة والثقافة الأمازيغيتين ضرورتين للتوازن الهوياتي.

كما عرفت أشغال المهرجان الامازيغي بالعاصمة العليمة فاس، تنظيم مائدتين مستديرتين، حول موضوع "الأمازيغية، التمثلات الاجتماعية والثقافية للثقافات والأديان في المنطقة المغاربية" و "الأمازيغية والدين واللغة والحضارة : انسجام وحوار" و"الأمازيغية، الثقافات والهويات والكتابة" بالإضافة إلى لقاء حول "الأمازيغية وحوار الثقافات وفض النزاعات"، قبل أن تختتم أشغال الملتقى بمحاضرة حول موضوع : "الأمازيغية وتحالف الثقافات والأديان من اجل السلام والتعايش".

كما تخلل المهرجان ندوات حول الأثر الإيجابي للتعدد الثقافي والتفكير في الوسائل الكفيلة للرقي بثقافة الحوار والتضامن والتسامح، كما تضمن المهرجان كذلك تظاهرات كبرى للموسيقى الأمازيغية، بمشاركة الفنانة الأمازيغية رقية الدمسيرية، وأعراب أتيكّي، ومصطفى أمكّيل، خديجة أطلس، السيمفونية الأمازيغيّة ومجموعة من الفرق الأمازيغية، وتمّ تكريم مجموعة منهم اعترفا بما أسدوه للفن والثقافة الأمازيغية.

إختتام فعاليات الدورة العاشرة لمهرجان تيفاوين بتافراوت

أسدل الستار يوم الأحد 09 غشت 2015 على الدورة العاشرة لفعاليات مهرجان تيفاوين المنظم في الفترة الممتدة مابين 06و09 غشت 2015 بتافراوت و أملن من طرف جمعية فستيفال تيفاوين وبتعاون مع الجماعة القروية لأملن و بلدية تافراوت و الشركاء المؤسساتيين والخواص والإعلاميين ، تحث شعاره الدائم-الإنتصار لفنون القرية -.

هذه الدورة التي عرفت حضورا جماهيرا غفيرا واكب مختلف الفقرات المبرمجة ضمن فعاليات المهرجان الذي تميز بالاحتفاء بمرور عشر سنوات من عمرها والتي إستطاع خلالها فريق تيفاوين ربح رهان الاستمرارية ويطفئ شمعته العاشرة على أنغام تيمة واضحة المعالم والأهداف.

وقد إنطلقت فعاليات المهرجان، بتنظيم المسابقة الوطنية لأولمبياد تيفيناغ و التي هي عبارة عن مسابقة في الإملاء باللغة الأمازيغية لفائدة تلاميذ المستويات الإبتدائية، حيث شارك 19 تلميذا و تلميذة ممثلين لعشر جهات على المستوى الوطني، و يتوخى المنظمون من هذه المبادرة، ترسيخ و إرساء اللغة الأمازيغية في نفوس المتعلمين.

و شكلت مبادرة الزواج الجماعي، إحدى الفقرات الأساسية و المهمة ضمن فعاليات المهرجان، حيث تظل هذه التظاهرة ذات أبعاد إجتماعية ورمزية و دلالات عميقة يحتفي خلالها أهل تافراوت بالعرسان الشباب خلال فعاليات مهرجان تيفاوين منذ دورة 2008 حيث بلغ عدد المستفيذين الى اليوم مايزيد عن 190 مستفيذ من هذه المبادرة .

و تميزت الدورة العاشرة للمهرجان بالإحتفاء بالكتاب والمخطوط التراثي من خلال مفاجأة المهرجان -ميكاديليس- و ندوة علمية حول دور وجهود العلامة محمد المختار السوسي في كتابة تاريخ بادية سوس ، إحتفاء بما خلفه العلامة محمد المختار السوسي حول بادية سوس من تراث مكتوب قصد خلق فضاء للتواصل بين النخب الفكرية والأكاديمية والفعاليات الجمعوية والباحثين ودارسي جل أنواع التراث. وواصلت الجامعة القروية محمد خير الدين في نسختها الخامسة طرح المواضيع الثقافية والتنموية للنقاش العام ، وذلك إنسجاما مع توجهاتها الأساسية كورش ثقافي ذو أبعاد تنموية يروم بالأساس لربط القرية بمحيطها الأكاديمي والجامعي من جهة ، وإثارة الأسئلة المرتبطة بهموم القرية والثقافة ضمن فضاء يجمع مختلف الفاعلين والمهتمين والمتداخلين من جهة ثانية .

وفي هذا السياق نظمت جمعية فستيفال تيفاوين بتعاون مع الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي الدورة الخامسة للجامعة القروية حول موضوع – عموري مبارك : سيرة مبدع ومسار مجدد الموسيقى الأمازيغية – قصد إعادة فتح النقاش حول الموسيقى والأغنية الأمازيغيتين ومقاربة تطوراتها وموضوع التجديد فيها ، مع الإحتفاظ بأصالتها وتميزها وسبل تطويرها وإشعاعها على المستوى الوطني والعالمي من جهة ، ومن جهة ثانية كالتفاتة تكريمية ثقافية وفكرية لأيقونة الموسيقى والأغنية الأمازيغيتين الفنان المبدع الراحل عموري مبارك .

ومن أجل دعمها وتشجيعها قدمت إدارة المهرجان منح مالية لفائدة المتفوقين في المستويات الإشهادية على صعيد دائرة تافراوت ، وكذا تتويج الفائزين بجائزة أوشاكور للصحافة في نسختها الثالثة والتي تعتبر بالإضافة إلى كونها تكريمية وعربون محبة صادقة للراحل أوشاكور ، بمثابة خطوة تحفيزية وتشجيعية للصحافيين الذين يحضرون لمتابعة مختلف أنشطة المهرجان .

وبالموازاة مع المهرجان تم تنظيم معرض المنتوجات التقليدية والفلاحية المحلية في فضاء قرية تيفاوين بشراكة مع الشبكة الإقليمية للإقتصادالإجتماعي التضامني بتيزنيت شاركت فيه أزيد من 34 تعاونية نسوية ومقاولة فلاحية ومهنية وخدماتية من مختلف أقاليم جهة سوس ماسة ، من خلال عرض وتسويق السلاسل الإنتاجية المحلية.

وفي الجانب الفني كان لجمهور تيفاوين لقاءات مع برنامج فني غني ومتنوع إفتتحت فقراته بفرجات القرب أو مايعرف ب – إسوياس- بمختلف ساحات مركز تافراوت و ساحة تيفاوين بأملن على مدى ثلاث أيام ، بالإضافة للسهرات الكبرى التي أحيتها بساحة محمد السادس مجموعة من المجموعات الغنائية الأمازيغية المرموقة أمثال مجموعة إزنزارن- اودادن- الفنانة فاطمة تاباعمرانت ، مجموعة إمغران-تودرت والمجموعة التافراوتية الصاعدة إمدوكال ، بالإضافة للفنانة سعيدة شرف و سعيد مسكير ، وقد أبهرت هذه المجموعات الجمهور الغفير وألهبت منصة تيفاوين في دورتها العاشرة .

وتعتبر تظاهرة تفاوين التي تجمع بين ماهو ثقافي و فني و تربوي وإجتماعي موعدا سنويا تتطلع فيه إدارة المهرجان إلى الرقي بمستوى تطلعات وهموم الساكنة التنموية من خلال التركيز على فنون القرية كتيمة أساسية لها والانتصار لقضاياها بشكل شمولي عبر مختلف فقرات وأنشطة المهرجان ..

ملتقى أكرض يشيد بدور الشباب في التنمية المحلية

تحت شعار «الشباب دعامة للتنمية المحلية»، نظمت جمعية أكرض أوفقير للتنمية والتعاون الدورة الثامنة ل «ملتقى أكرض للطفولة والشباب»، وذلك في الفترة ما بين 10 و16 غشت 2015، بالجماعة القروية آيت وافقا بدائرة تافراوت.

وتميزت هذه الدورة بتنظيم أنشطة متنوعة تتوزع بين الأنشطة التربوية والتكوينية والمسابقات الثقافية والرياضية والسهرات الفنية ـ الثقافية.

فعلى غرار الدورات السابقة، تم تنظيم المخيم القروي للأطفال، الذي احتضنه المركب السوسيوثقافي أكرض أوفقير، وامتد على مدى يومين، وتضمن فقرات متنوعة من أنشطة تربوية وأناشيد، ورشات في الموسيقى والمسرح ومسابقات، وألعاب ترفيهية، واختتمت فقراته بسهرة «إيض أومليل»، التي اشتملت على فقرات متنوعة، أبدع في تنشيطها أطفال القرية، ومن أبرز أنشطتها أناشيد، لوحات تعبيرية حول حماية البيئة وقيم الاتحاد والتعاون، سكيتشات أبدع فيهما الأطفال بشكل نال إعجاب الجميع، ومسابقات ثقافية، ثم تكريم التلاميذ المتفوقين، والحاصلين على شهادة الباكلوريا، وشهادة الإجازة، كما اشتملت السهرة على أغنيتين أمازيغيتين أداهما الفنان الشاب محمد أبورات بالقيثارة، بالإضافة إلى فقرات ترفيهية أخرى.

ومن ضمن مستجدات دورة هذه السنة، تم تنظيم حملة للقراءة في صفوف الشباب والطلبة، وفي إطارها عقدت أمسية فكرية من خلال مائدة مستديرة حول موضوع «تجربتي مع الكتاب»، وهي عبارة عن لقاء ثقافي مفتوح مع ثلاث تجارب مع القراءة والكتاب ودورهما في النجاح والتفوق العلمي والمهني وفي الحياة بصفة عامة.

وفي إطار السعي الحثيث من أجل تنمية الشباب فكريا وثقافيا وتربويا، تضمنت دورة هذه السنة للملتقى، دورة تدريبية أطرها الخبير لحسن عباج، حول موضوع التنمية الذاتية والتفكير الإيجابي، استفاد منها حوالي 50 من الشباب والطلبة من الذكور والإناث، تناول خلالها المدرب لحسن عباج مهارات التفكير الإيجابي وأساليبه وصحح مفاهيم حول النجاح وتحدث عن عراقيل تحول دون تحقيقه، وأبرز خلالها صفات الناجحين وأهم ما يميزه عن غيرهم.

وعرفت الدورة تنظيم سهرة كبرى لفن أحواش، حضرها جمهور غفير من ساكنة جماعة آيت وافقا والجماعات المجاورة، كما حضرها عدد كبير من الفاعلين الجمعويين والثقافيين في المنطقة ضيوف الملتقى، بمشاركة فرقة أحواش آيت وافقا، وعدد من شعراء المنطقة، وتم خلالها تكريم شاعري أحواش «إنضامن» من المنطقة، وهما «جامع بوجوا» و«الطاهر أوحمود».

وعلى مستوى الأنشطة الرياضية، فقد نظم دوري أكرض أوفقير لكرة القدم، وفاز بلقب هذه السنة فريق أسافو أكرض أوفقير بعد فوزه في المباراة النهائية على فريق تيفاوين أكرض أوفقير. كما تم تنظيم مسابقات العدو الريفي لمختلف الفئات العمرية من فئتي الذكور والإناث، وكما هي عادة الدورات السابقة للملتقى، تم تنظيم سباق أكرض أوفقير، الذي كان مفتوحا في وجه شباب جماعة آيت وافقا والجماعات المجاورة، وتميز بمشاركة مكثفة من مختلف دواوير المنطقة.

واختتمت أنشطة الملتقى بسهرة رياضية ترفيهية، تضمنت تتويج مختلف الفائزين في دوري كرة القدم للكبار والصغار، وتكريم بعض الفاعلين الرياضيين والجمعويين بأكرض أوفقير، بالإضافة إلى مسابقات في الثقافة الرياضية، وألعاب ترفيهية منوعة.

وهكذا، تم تنفيذ كل الفقرات التي كانت مسطرة في برنامج هذه الدورة، وبوصوله إلى الدورة الثامنة، نجح الملتقى في تحقيق جزء كبير من أهدافه المتمثلة في تحريك الدينامية الثقافية والتربوية في المنطقة، خصوصا في أوساط الأطفال والشباب القروي، وكذلك في تنمية الثقافة الأمازيغية بمختلف أبعادها، وتنمية حس المشاركة والمبادرة لدى فئة الطفولة والشباب. وذلك في انتظار تطوير الملتقى في الدورات القادمة، على مختلف المستويات التنظيمية والفنية والإشعاعية، بشكل يمكن من الحفاظ على المكتسبات وتحقيق المزيد من الإنجازات التي تتلاءم وتطلعات المنظمين، وشباب وساكنة المنطقة بصفة عامة.

BMCE BANK يرافق كل التجـــار و الحـرفييـــن

زينة
صاحبة مخبزة
زبونة لدى BMCE BANK

لمرافقتكم بشكل أفضل، أحدث **BMCE Bank** برنامجا شاملا يضع رهن إشارتكم مستشارين خبراء، حلول تمويل لإحتياجاتكم الخاصة والمهنية، و كذلك خدمات لتدبير ميزانيتكم. **BMCE Bank**، الشريك الذي يفهم إحتياجاتكم.

BMCE BANK
عـــالمنـــا ثـــروتنـــا الأولى

080 100 8100
www.bmcepro.ma
140 محج الحسن الثاني الدارالبيضاء - المغرب